

د. عواطف عبد الرحمن

دراسات في الصحافة العربية المعاصرة





د. عواطف عبد الرحمن

دراسات في الصحافة العربية المعاصرة



١٩٨٩

الكتاب: دراسات في الصحافة العربية المعاصرة
تأليف: الدكتورة عواطف عبد الرحمن
الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١/٣١٨١ ـ هاتف ٠١/٣١٧٢٠٥
التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية. ش.م.ل.
تصميم الغلاف: حسني الحاج حسن
الطبعة الأولى كانون الثاني ١٩٨٩

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والمقالات العلمية التي تدور أساساً حول العلاقة بين الصحافة من ناحية والواقع العربي المعاصر بكل ما يطرحه من ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية من ناحية أخرى. وإذا كان الجهد الفردي هو الملمح البارز لمعظم هذه الدراسات، فإن مضامينها، بكل ما تحمله من معلومات وأفكار ومعالجات منهجية، تعكس التفاعل المتجدد والمتواصل مع مجموعات الباحثين والمهتمين والدارسين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي قلبها علوم الصحافة والإعلام.

وتنتمي أغلب هذه الدراسات إلى حقبة الثمانينات حيث تم إنجازها في مناسبات أكاديمية وعلمية مختلفة تتراوح ما بين المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المحلية والعربية والدولية. وهي إن كانت تمثل نوعيات ومستويات متباينة في مضامينها ورؤاها، غير أنها في مجملها تتفق في أنّ كل دراسة قد أجريتها كانت استجابة لرغبة ذاتية أصيلة وتعبيراً عن انشغالي بتلك القضايا والهموم، والتي بدأت في الأغلب كتساؤلات عامة انبثقت في المدرج أحياناً من خلال التفاعل الوجداني والعقلي الذي يجمعني وطلابي في أطر إنسانية

تتجدد دوماً، أو عقب قراءة بعض الدراسات المتخصصة أحياناً أخرى، أو من خلال إحدى حلقات النقاش سواء في إطار الدائرة المتخصصة، أو الدوائر الأخرى التي تتميز بصلاتها المباشرة أو غير المباشرة بالإعلام والصحافة، وخصوصاً في مجال الدراسات التاريخية أو البحوث السياسية والاجتماعية.

وتطرح هذه الدراسات مجموعة من القضايا والإشكاليات يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ ـ الحق في الاتصال وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي.
٢ ـ الصحافة العربية بين التبعية والاستقلال.
٣ ـ إشكالية الإعلام والتنمية في الوطن العربي.
٤ ـ القدس في الصحافة العربية.
٥ ـ صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام.
(بالتطبيق على مصر ودول الخليج العربي).
٦ ـ الرأي العام العربي.. هل يمكن استطلاعه وقياسه؟

ورغم ما قد يبدو من اختلاف وتباين بين القضايا والموضوعات التي تطرحها عناوين هذه الدراسات إلاّ أنّ قليلاً من الإمعان والتأمل لمضامينها يكشف عن وحدة المنابع التي تنبثق منها، فضلاً عن علاقة الجدل والتفاعل المستمر بين مفرداتها والتي يتشكل منها في النهاية بانوراما الواقع العربي المعاصر بكل مظاهر ثرائه وفقره المادي والمعنوي. ويستهل الكتاب موضوعاته بمناقشة مفهوم الحق في الاتصال في إطار التشريعات والمواثيق العالمية وفي ضوء الممارسات الإعلامية الراهنة في الوطن العربي، وذلك في محاولة للإجابة على

سؤال يطرح نفسه بإلحاح على كافة المشتغلين بالإعلام من الأكاديميين والممارسين العرب، وهو هل يمكن أن يحصل المواطن العربي على حقوقه الإعلامية والاتصالية في إطار حرمانه شبه المطلق من سائر حقوقه المجتمعية المادية والإنسانية؟

أما الموضوع الثاني فهو يعرض مسيرة الصحافة العربية المعاصرة منذ نشأتها في كنف الحكام والأدوار المجيدة التي قامت بها في مواجهة القهر العثماني، ثم الاستعمار الأوروبي وركائزه المحلية، وأخيراً سيطرة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية ووكالات الأنباء العالمية ووكالات الإعلان الدولية والأميركية. ويتناول مظاهر التبعية الإعلامية والتكنولوجية والأكاديمية التي تحاصر الصحافة العربية المعاصرة وتعوق انطلاقها نحو إنجاز مهامها التحررية والتنموية.

ويطرح الموضوع الثالث (إشكالية الإعلام والتنمية في الوطن العربي) رؤية بديلة في مجال الإعلام التنموي من خلال التركيز على السياسات التنموية في مجال الإعلام والاتصال العربي، سواء ما يتعلق بالأبعاد المهنية أو المجتمعية وذلك على المستويين القومي والقطري. ويشير إلى الأهمية الملحة للتنسيق الإعلامي بين الدول العربية خصوصاً في مجال تكنولوجيا الاتصال والتدريب والبحوث وعلى الأخص بحوث الرأي العام.

ومن القضايا التي تشغل بؤرة اهتمامي معظم الوقت، هي محاولة التعرف على مواقف واتجاهات الصحافة العربية من قضايا التحرر الوطني بصورة عامة وعلى الساحة العربية على وجه الخصوص. وتأتي

قضية القدس كمحور تاريخي ومعاصر للقضية الفلسطينية يفرض وجوده على عقل ووجدان كل مواطن عربي حيثما وجد. ومن هنا تبرز أهمية هذه المحاولة التي قمت بها للتعرف على اتجاهات الصحف العربية في كلٍ من مصر والأردن والجزائر والكويت والسودان إزاء قضية القدس وعروبتها.

ومن غير الطبيعي أن تصدر هذه المجموعة من الدراسات دون أن تتصدى لقضايا المرأة العربية وصورتها في وسائل الإعلام، على أساس أنها تمثل إشكالية علمية ومجتمعية تستحق التوقف عندها ومناقشة تداعياتها وآثارها.

وتأتي قضية الرأي العام العربي.. هل يمكن استطلاعه أو قياسه؟ كخاتمة لهذا الكتاب كي تثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من إجابات، على أساس أن هذه القضية تُعدُّ من المحظورات التي يصعب الاقتراب منها سواء بالاستطلاع أو الدراسة، لأن قياس الرأي العام يُعدُّ من أعمال السيادة الوطنية، وهذا العرف أصبح في مرتبة القانون غير المكتوب على مستوى كافة الأنظمة السياسية في العالم فضلاً عن الوطن العربي بأوضاعه المتميزة حضارياً وسياسياً واجتماعياً. ورغم تعدد مراكز بحوث الرأي العام في الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا، فمن المعروف أنّ سياساتها وبرامجها البحثية تُوضع في إطار السياسة العامة للدولة وفي ضوء أولوياتها الداخلية والخارجية، وذلك على الرغم من المظهر الاستقلالي الذي تحاول أن تبدو عليه هذه المراكز، وإن كان هذا لا يعني غياب الدراسات الخاصة بجمهور القراء والمستمعين

والمشاهدين لترشيد الاداء الإعلامي وحرصاً على تلبية بعض الاحتياجات الإعلامية والاتصالية للجماهير في بعض الدول الغربية.

أما بالنسبة للعالم الثالث فالأمر يزداد سوءاً بسبب الغياب المطلق لهذا النوع من الدراسات التي أصبحت حكراً على المؤسسات والأجهزة الأمنية.

ولم يحدث أن أقدمت أية حكومة أو منظمة عربية على إجراء استطلاع أو قياس للرأي العام العربي تجاه أية قضية قومية أو قطرية، رغم ما يحفل به العالم العربي من قضايا وإشكاليات سياسية وثقافية واجتماعية جديرة بالتعرف على رأي واتجاهات الجماهير العربية إزاءها. وإن كانت ظاهرة الاستفتاءات قد انتشرت في الآونة الأخيرة ومعظمها يتعلّق بموضوعات انتخابية أو بشأن إصدار تشريعات أو تدابير حكومية معينة.

وهنا تبرز المحاولة الرائدة التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ بتكليف فريق من الباحثين العرب بإعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو قضية الوحدة العربية. وقد حاولت أن أضع هذه المحاولة في سياقها النظري والمنهجي الصحيح في ضوء الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تحيط بتجربة الاستطلاعات عموماً، مع عدم إغفال السمات النفسية والذهنية الخاصة التي تتميز بها الجماهير العربية في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية المعاصرة. هذا، وقد يلاحظ على هذه الدراسات ثمة تداخل أو تكرار لبعض الجوانب التي تتناول البنية السياسية

والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية المعاصرة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الظروف التي أجريت اثناءها؛ كبحوث أو أوراق علمية قُدمت في إطار مؤتمرات وندوات علمية منفصلة ومتباعدة مما دفعني إلى تجميعها وعرضها بصورة، أتمنى أن يتحقق من خلالها التكامل المنهجي والموضوعي المنشود.

وفي النهاية أقدم هذا الجهد إلى طلابي بقسم الصحافة، اعتزازاً بما يتميزون به من صدق وتطلع أصيل إلى المعرفة ورغبة متجددة في تغيير وجه الوطن، كي يتسع للجميع بيتاً وساحةً للاجتهاد من أجل الحق والعدل من خلال الكلمة الشريفة والموقف الملتزم.

ويبقى الشكر والامتنان إلى رفاق الطريق الصعب أهلي وأصدقائي وطلابي.

عواطف عبد الرحمن
قليوب، فبراير ١٩٨٨

الفصل الأول

الحق في الاتصال واشكالية الديمقراطية في الوطن العربي

لقد شهد القرن العشرون العديد من التغيرات النوعية في وظائف الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة.

وقد ساعدت هذه التغيرات على إبراز حدة التناقض بين التأثير الضخم لوسائل الإعلام والاتصال من ناحية، وبين النصوص الجامدة التي لا تتواكب مع هذه التغيرات من ناحية أخرى. إذ بينما يقف الواقع الراهن في مجالي الإعلام والاتصال على مشارف القرن الحادي والعشرين تنتمي النصوص والتشريعات التي تنظم هذا المجال الحيوي إلى القرن التاسع عشر، مما يستلزم إعادة النظر بصورة شاملة في الاتصال كظاهرة مجتمعية معاصرة وفي النصوص والتشريعات التي تتحكم في هذه الظاهرة وتحدد مسارها وحركتها. وذلك سعياً لإزالة التناقض بينهما وفتح الطريق أمام مزيدٍ من المشاركة الجماهيرية الواسعة في مختلف العمليات الاتصالية الفردية والجماعية.

وإذا كان عصر الساحات العامة والمنابر، عندما كان الاتصال مباشراً بين الأشخاص، قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة وهو مفهوم حرية الرأي، فإن ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر ثم نشأة

الصحافة كأول وسيلة للاتصال الجماهيري قد أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك. وقد شهد القرن التاسع عشر التطور الهائل لمهنة الصحافة وتصاعد النضال من أجل حريتها. ثم توالى ظهور وسائل الاتصال الجماهيري الأخرى (الكهربائية والالكترونية)، وهي السينما والراديو والتليفزيون. ولقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعي والسياسي والحضاري طوال القرن العشرين سواء داخل المجتمعات أو بين الأنظمة والحكومات، وأدت في النهاية من خلال حربين عالميتين وقيام الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، إلى نشوء ما يعرف بالحرب الإعلامية التي استثمرت كافة أشكال الدعاية والإعلام لخدمة أهدافها، مما فرض ضرورة وجود تشريع جديد يتسم بالتحديد والشمول وهو (الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود، بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو أية وسيلة أخرى يختارها المرء)[1].

ونتقدم اليوم خطوة جديدة إلى الأمام تتمثل في الاعتراف بحق الإنسان في الاتصال، وذلك انطلاقاً من إدراكنا المتزايد لأهمية بل وضرورة النضال من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية والحرية في مجال الاتصال أسوة بالمجالات الأخرى. خصوصاً وكما سيتضح لنا فيما بعد أن هذا الحق، أي الحق في الاتصال، لا يقتصر فحسب على ضمان الحريات التي سبق أن نصت عليها المواثيق الدولية، بل يضيف إليها بالنسبة للأفراد والمجتمعات مفاهيم الانتفاع بالإعلام والمشاركة فيه وتدفق المعلومات في

---

(١) أنظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦.

اتجاهين، مما يضفي بعداً نوعياً جديداً على الحرية التي حققتها الأجيال السابقة ويساعد على استشراف آفاق جديدة للديمقراطية

ويرى البعض أن الحق في الاتصال يشكل أبرز مقومات الجيل الثالث من الحقوق، وهي تشمل على سبيل المثال: الحق في التنمية، الحق في المعرفة، والحق في التصويب، والحق في المطالبة برفع الظلم في حالة رفض الاتصال أو التصويب، والحق في الحياة الخاصة. والمعروف أن المبادىء التي أعلنتها كل من الثورة الأمريكية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) قد صاغت الجيل الأول من حقوق الإنسان، وهي الحقوق المدنية والسياسية. كما أن ثورة أكتوبر الاشتراكية (١٩١٧) قد أبرزت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي عززتها ووسعت نطاقها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والتي شكل منها الجيل الثاني من الحقوق.

ورغم أن مفهوم الحق في الاتصال لم تتحدد بعد أبعاده النهائية، إذ لا يزال في مرحلة الدراسة بكل ما ينطوي عليه من مضامين، ويتم إثراؤه تدريجياً من خلال الاجتهادات والإضافات التي يقدمها علماء الاتصال والباحثون في هذا المجال[2]. غير أن هناك عدة محاور تدور حولها المناقشات الخاصة بالحق في الاتصال نوجزها على النحو التالي:

---

(٢) من أبرز رواد فكرة (الحق في الاتصال) جان دارس الذي أعد عنه الوثيقة رقم ٣٦ ـ اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ـ اليونسكو باريس ١٩٨٠، مال س. هارمز المحاضر بجامعة هاواي ـ هونولولو الولايات المتحدة، ديز موندفيشر، اجتماعات خبراء اليونسكو لمناقشة الحق في الاتصال، ستوكهلم ١٩٧٨، باريس ١٩٨٠.

أولاً: الأسباب التي أدت إلى طرح هذه القضية في الظروف الراهنة، وذلك للإجابة على السؤال التالي:

لماذا نطالب بتطبيق الحق في الاتصال؟..

ثانياً: الإطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال.

المحور الأول: الأسباب

تتلخص مجموعة الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بقضية الحق في الاتصال وإثارتها في المحافل الأكاديمية والمهنية فيما يلي:

١ ـ التطور التكنولوجي الملموس الذي حققته وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة، والذي لم يقتصر على الجوانب الكمية أو الشكلية فحسب، بل أصبح يمس مباشرة هياكل السلوك والأنشطة الإنسانية في مختلف مجالات الحياة الحديثة، سواء في أوقات العمل أو في فترات الفراغ. ومن المعروف أن التطور التكنولوجي في مجال الاتصال قد أضاف إلى جانب أساليب الاتصال الشخصي قنوات جديدة للاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيري التي أتاحت مجالاً واسعاً للاختيار أمام الأفراد والجماعات معاً. ولا يمكن النظر إلى تلك التطورات الهائلة التي طرأت في مجال الاتصال بمعزل عن سائر التحولات الكبرى في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. كذلك لا يمكن إغفال التغيرات التي طرأت على الواقع الدولي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ومجموعة دول عدم الانحياز، والمطالب العادلة التي تطرحها والتي تتمثل في ضرورة إقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام إعلامي عالمي جديد.

٢ ـ عدم كفاية الأفكار والمفاهيم والنصوص التقليدية في مجال الاتصال:

ومن المعروف أن الأحداث العالمية الراهنة قد تجاوزت المفاهيم التقليدية التي استقرت في مجالي الإعلام والاتصال مثل مفاهيم: حرية الرأي وحرية التعبير وحرية نشر المعرفة وتداولها، كذلك أصبحت القواعد والتشريعات التي تنظمها متخلفة عن الثورة الاتصالية المعاصرة وعن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي.

فالحقوق الإعلامية التي تنص عليها المادة ١٩ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والمادتان ١٩ و ٢٠ من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية (١٩٦٦) لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان ديمقراطية الاتصال في ظل النظام الإعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية، التي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الرأسي الأحادي الجانب من أعلى إلى أسفل، ومن المراكز إلى الأطراف، ومن الحكومات إلى الأفراد، ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة. ومن الدول الغنية تكنولوجياً في الشمال إلى الدول الأفقر في الجنوب[٣].

كذلك تتزايد حدة التناقض بين الأوضاع الإعلامية الراهنة على المستويات الوطنية والقومية وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة، إذ رغم أن وسائل الإعلام والاتصال تؤدي وظائفها تحت شعار الخدمة العامة وتلبية احتياجات السواد الأعظم

---

(٣) 9. 9. Editorial: The Right to Inform and to be Informed, Development Dialogue ILET - 1981. S.PF. 4 -

من الناس، إلاّ أن مفهوم الخدمة العامة يستلزم إعادة النظر في مضمونه بالعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التي تستفيد بالفعل من الخدمات الإعلامية التي تقوم بها الأجهزة الرسمية. وهناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعد، كما لم يوضع لها الإطار التشريعي الذي ينظمها. وأبرز مثال في مجال الاتصال، حق التمثيل وحق المشاركة في المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومات وأفعالها. ولذلك وفي ضوء الأوضاع الإعلامية الراهنة (قومياً وعالمياً) تشتد الحاجة إلى إرساء مفاهيم جديدة وسن تشريعات تمهد الطريق لإجراء تغيرات جذرية في مجال الإعلام والاتصال، وتشجع على تحقيق ديمقراطية الاتصال فعلاً وليس قولاً.

المحور الثاني: ما هو الحق في الاتصال؟

علينا أن ندرك أن الحق في الاتصال ليس مبدأ ثابتاً أو جامداً يقتصر تطبيقه على نظام اجتماعي واقتصادي محدد، أو يشترط مستوى معين من التطور التكنولوجي. بل يجب الإقرار بضرورته كمبدأ عالمي وإنساني تتجاوز قيمته الظروف الإنسانية والاختلافات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، فهو يمثل الاستجابة الصحيحة المباشرة للاحتياجات الأساسية للبشر ورغباتهم الأصلية في اكتشاف قدراتهم الكامنة وتنميتها وتطويرها من خلال التواصل الخلاق ـ ذي الأبعاد والمستويات المتعددة. وذلك في إطار من التنوع والثراء الإنساني. ويجمع الحق في الاتصال في طياته العديد من الحقوق الإنسانية الأخرى مثل حق العيش في سلام، والحق في التعليم والثقافة، والحق في التنمية، وحق الحياة الخاصة، والحق في الإعلام والمعرفة. كما أن الحق في الاتصال يتضمن بعض المسؤوليات

والالتزامات مثل احترام حقوق الغير وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام والآداب العامة[٤].

وقد استطاع خبراء الاتصال المهتمون بدراسة هذه القضية التوصل إلى صيغة عامة تحدد أبرز عناصر ومقومات الحق في الاتصال. وتتمثل المقومات الرئيسية لهذا الحق الإنساني الشامل على الحقوق التالية دون أن تقتصر عليها:

(أ) حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات.

(ب) الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات والمتعلق بذلك من حقوق الإعلام.

(جـ) الحق في الثقافة والحق في الاختيار والحق في الحياة الخاصة وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الإنسانية[٥].

المحور الثالث: الإطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال

إن الدعوة إلى تحقيق ديمقراطية الاتصال تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشري، كما تقتضي مراعاة المستويات المختلفة في الاتصال التي تبدأ بالأفراد ثم المجموعات البشرية

---

(٤) أنظر: Meeting of Experts on the Right to Communicate U.N.E.S.C.O. London 1980.

(٥) أنظر: اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال (لجنة ماكبرايد) اليونسكو - باريس ١٩٧٨ - ص ١٩٤ - ١٩٧.

المختلفة. فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامة في الدولة ثم المجموعات الاقليمية وأخيراً المستوى الدولي. ورغم أنه لا يوجد اتفاق عام حول الماهية الفلسفية والقانونية لمفهوم الحق في الاتصال إلاّ أنّ هناك عدة تصورات للإطار التطبيقي لهذا الحق نوجزها على النحو التالي:

١ ـ هناك رؤية تنظر إلى الحق في الاتصال باعتباره إطاراً فلسفياً يساند الإطار العصري لحقوق الإنسان.

٢ ـ الرؤية الثانية ترى أن الاتصال يشكل جزءاً رئيسياً من الحياة الإنسانية، ولذلك يصعب تجريده واعتباره مجرد فكرة فلسفية أو أحد حقوق الإنسان فحسب.

٣ ـ أما الرؤية الثالثة فهي ترى أن المناقشات الفلسفية العميقة من أجل تحديد الموقع الفلسفي لمفهوم الحق في الاتصال غير مطلوبة الآن. ولذلك يجب أن تتوقف لأسباب عملية وسياسية. ويطالب أصحاب هذه الرؤية بضرورة توجيه الجهد إلى العمل على ضمان قبول وتطبيق بعض الجوانب الأساسية التي تمثل المفاتيح الرئيسية للعملية الاتصالية مثل الوصول إلى مصادر المعلومات وضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس [٦]. وإذا كان الواقع الإعلامي والاتصالي الراهن يتعامل مع جمهور المتلقين كمستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين، لذلك فهم محرومون من ممارسة حقوقهم الاتصالية سواء في التعبير أو التفاعل، بل يخضعون لبعض صور القهر والعنف الذي يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من أشكال التواصل الإنساني. فلذلك

(٦) Yean Somavia: The Democratisation of Communication. Development Dialogue ILET. 1981 - 2 - pp 13 - 16.

لا بد من تغيير النظرة التقليدية إلى الاتصال باعتباره آحادي الاتجاه (مرسل ـ مستقبل) ورأسي الاتجاه (أعلى ـ أسفل) إلى كونه عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل والاتجاه الأفقي، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية، ولا شك أن الطابع الاجتماعي للعملية الاتصالية الذي يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الأهمية التكنولوجية لوسائل الإعلام ويتجاوزها ويؤكد أهمية الاتصال المباشر وأشكال الاتصال التقليدية.

وإذا كان الحق في الاتصال يمثل الوجه الاجتماعي للحرية بمعناها المتكامل، فإنه من الطبيعي أن توجد بعض الضوابط في مجال تطبيقه مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في العمليات الاتصالية الأساسية أخذاً وعطاءً. ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان أولاهما تتعلّق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات في تطوير ثقافاتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها، وثانيتهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديمقراطية الاتصال ليست مسألة فنية (تترك) في أيدي المديرين والاعلاميين والباحثين وإنما هي مسألة أشمل من ذلك، وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للإسهام في صنع القرار الإعلامي والاتصالي على مختلف المستويات [٧].

ولذلك نحن نؤكد على أن الممارسة الحقيقية والكاملة لديمقراطية الاتصال لا يمكن أن تتم في إطار هياكل أوتوقراطية أو شمولية تلك الهياكل التي تستمد مشروعيتها من خلال الإجماع الاجتماعي الذي يتجسد

(٧) Ibid, p 18 - 20.

في نظام سياسي محدد ، فالعمليات الاتصالية لا يمكن أن تصبح ديمقراطية حقاً ما لم يتم تحقيق الديمقراطية في المجال الاجتماعي .

وإذا كانت الأوضاع الإعلامية والاتصالية الراهنة تستمد مشروعيتها من كونها انعكاساً للأوضاع السياسية والاجتماعية التي تجسد الإجماع ، فإن الشرط الرئيسي للمشروعية (وهو الشرط الغائب) يتمثل في ضرورة تمثيل الهياكل الاتصالية للقوى الاجتماعية الرئيسية داخل الأوطان والمجتمعات المحلية . فالنقابات المهنية والعمالية وتنظيمات الشباب والنساء وسائر الأحزاب السياسية جميعها لها الحق في خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها . وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها .

أما الشرط الثاني الذي يحدد مشروعية وسائل الاتصال فهو يتمثل في قدرتها على ممارسة الديمقراطية من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وأفكار وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة . ورغم وضوح هذا المبدأ الديمقراطي الأساسي إلاَّ أن تطبيقه في المجال الإعلامي والاتصالي تصادفه بعض العقبات التي تتعلق بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها . فالمعروف أن رجال الإعلام يملكون قدرات هائلة للتأثير على الرأي العام أكثر من أي فئة أخرى بمن فيهم النواب وممثلو الشعب في البرلمانات والمجالس الشعبية إذ يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخرى . ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجال الإعلام مهما بدر منهم من أخطاء أو تحيز أو سوء نية . وهنا تبرز مشكلة الاهتداء إلى وسيلة موضوعية لقياس مدى قيام وسائل الإعلام بوظائفها الاجتماعية . والواقع أنه لا يمكن الارتكان إلى عنصر

الملكية لضمان تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال ، أي لا يمكن ضمان أن الملكية العامة أو الخاصة لوسائل الاتصال هي الكفيلة بضمان تحقيق الديمقراطية في هذا المجال .

على أية حال هناك ثلاثة أشكال لممارسة الديمقراطية الاتصالية في ظل أنماط الملكية المختلفة نطرحها بالصورة التالية :

١ ـ في ظل الملكية الخاصة يمكن أن يؤدي التدخل المحدود لجهاز الدولة لضمان نشر وإذاعة أخبار الفئات الاجتماعية المختلفة إلى سيادة الحد الأدنى من الديمقراطية في مجال الإعلام .

٢ ـ في ظل ملكية الدولة لوسائل الإعلام يجب أن يُكفل لجميع القوى الاجتماعية حق التعبير عن نفسها والمشاركة في إدارة وسائل الإعلام الحكومية .

٣ ـ في ظل ما يسمى بالملكية الاجتماعية وهي ليست ملكية الدولة أو الملكية الخاصة يمكن أن تتحقق إحدى الصور الحقيقية لديمقراطية الاتصال . وهناك بعض التجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال ، مثل تجربة تليفزيون شيلي الذي ظلَّت إدارته حتى عام ١٩٧٣ في أيدي الجامعات التي لم تقم بإدارته كجهاز بيروقراطي أو كقطاع خاص يهدف إلى الربح بل كجهاز ثقافي إعلامي تربوي . وفي بيرو هناك تجربة للملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ كانت في مجال الصحافة حيث كان يتم إدارتها بواسطة مجموعات منتخبة [٨] . والواقع أنه

---

(٨) أنظر : The Meeting of Experts on the Right to Communicate: - Paris. : U.N.E.S.C.O. 1980.

لا يوجد نموذج عالمي قابل للتطبيق في كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابياتها. ومهما كان نمط الملكية الإعلامية فإن القضية الجوهرية تكمن في انتهاج الأساليب الديمقراطية في صنع القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على العمليات الإعلامية والاتصالية.

الديمقراطية الضرورة الغائبة في الوطن العربي

لقد طرحت قضية الديمقراطية في الوطن العربي منذ نهاية القرن التاسع وبقيت مطروحة ومازالت خلال كل العقود التالية في القرن العشرين. وعندما نتحدث عن هذه القضية الهامة في إطار الوطن العربي فإننا لا يمكن أن نغفل خريطة القوى الاجتماعية في المجتمعات العربية، كما لا يمكن أن نتجاهل حصيلة التطور التاريخي الذي مرت به وما نتج عن ذلك من تراث وقيم، كذلك لا نستطيع أن نغفل معطيات العصر الراهن وتجارب الشعوب الأخرى.

إن الخريطة الاجتماعية في الوطن العربي تشير بوضوح إلى أن الطبقات الشعبية التي تشمل العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تمثل الغالبية العظمى من السكان، في حين أنها لا تشغل في الخريطة السياسية إلا هامشاً ضئيلاً. ولا تستطيع أية حركة سياسية عربية أن تزعم أنها تحتكر تمثيل هذه القوى الاجتماعية الضخمة بالكامل. كما يلاحظ أن التيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة التي يتوزع عليها ولاء هذه الجماهير وهي الفكر القومي والطرح الاشتراكي والاتجاه الديني ما هي إلاّ وجوه لحقيقة مركبة متكاملة هي حقيقة الوجود القومي العربي بأبعاده الاجتماعية والحضارية.

وعندما نتأمل الخريطة الراهنة للوطن العربي بكل ما يزخر به من تراث حضاري وثقافي وديني يتميز بالتنوع والثراء وبكل ما يتضمنه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وايديولوجية وبكل ما ينطوي عليه من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية وأهمية استراتيجية متميزة، عندما نتأمل هذه الخريطة تطالعنا المعطيات الموضوعية التالية:

أولاً: التنوع الثقافي الذي تفاعل في وعاء عربي إسلامي مسيحي خلال ما يقرب من ١٤ قرناً وأفرز هذا الكيان التاريخي الذي يتميز بوحدة اللغة والتراث والأرض والتكوين النفسي والمصالح المشتركة.

ثانياً: التجزئة التي فُرِضتْ على الوطن العربي فأدّت إلى انقسامه إلى دولٍ ذات نظم سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والإمارات والممالك المقيدة والمطلقة مروراً بأنظمة ليبرالية على الخط العربي وانتهاءً بنظام الحزب الواحد.

وتتفاوت هذه الدول في تحررها الاقتصادي والاجتماعي كما تتباين من حيث حجمها الجغرافي والبشري.

ثالثاً: علاقة التبعية التي تربط الأنظمة العربية بالقوى الدولية الأجنبية وخصوصاً الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والشركات المتعددة الجنسية التي تمارس هيمنتها خصوصاً في مجال التكنولوجيا والثقافة، وما يترتب على ذلك من إهدار للحقوق الوطنية والسياسية لشعوب المنطقة من خلال تصعيد أساليب القمع المادي والفكري والإيديولوجي الذي تحتكر الحكومات العربية أدواته الرئيسية، وتتمثل في الجيوش وقوات الأمن الداخلي ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم.

رابعاً: ظاهرة الاستعمار الاستيطاني العنصري المتمثل في اغتصاب

الوطن الفلسطيني وإقامة الدولة الصهيونية فوق ترابه، وما ترتب على ذلك من تشريدٍ واقتلاعٍ للشعب العربي في فلسطين. وهذه الظاهرة لا تشكل امتداداً عضوياً للاستعمار العالمي فحسب، وإنما تمثل تحدياً أجنبياً من نوع خاص يهدد الأرض والتراث القومي ككل، فضلاً عن استناده إلى قوى عسكرية وتكنولوجية وركائز مادية أتاحت له إمكانية التغلغل الثقافي والإعلامي داخل الوطن العربي، خصوصاً بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والغزو الإسرائيلي للبنان في ١٩٨٢. وقد ترتب على استمرار الظاهرة الصهيونية مزيد من التشرد العربي نتيجة افتقاد وغياب المنظور القومي الموحد للمواجهة العربية - الإسرائيلية.

خامساً: انتشار الأمية لدى الجماهير العربية (تتراوح ما بين ٦٩٪ إلى ٧٥٪ في الدول العربية)، علاوة على سيادة التخلف الثقافي والاجتماعي وخصوصاً لدى الطبقات الشعبية. ويرجع ذلك إلى قصور النظام التعليمي وهبوط الأداء الإعلامي وسيادة الثقافة التجارية وانحسار الإبداع القومي والاستسلام أمام ما يسمى بالغزو الثقافي الأجنبي، وخصوصاً الغزو الأميركي. وقد استثمرت الحكومات العربية حالة التدني التعليمي والثقافي المتفشية بين الجماهير العربية في تكوين هامشية هذه الجماهير في كافة الأنشطة الثقافية والسياسية [٩].

سادساً: أزمة النخبة المثقفة والتي تتمثل في حالة الانفصام المتنامي بينها وبين الطبقات الشعبية، وبينها وبين تراث الأمة وتاريخها، وخصوصاً هؤلاء (وهم يمثلون الأغلبية) الذين ارتبطوا بالثقافة الغربية. فضلاً عما

(٩) أنظر: لطفي الخولي: إشكالية العلاقة بين الثقافة والإعلام في الوطن العربي - الطليعة القاهرية - فبراير ١٩٨٦. ص ٦٢ - ٦٤.

شهدته سنوات ما بعد الاستقلال من انصراف أغلب المثقفين العرب عن القضايا العامة وانغماسهم في الاخذ بنمط الحياة الاستهلاكية أو اعتكافهم على العمل الأكاديمي البحت أو تحولهم إلى أدوات للأنظمة العربية القائمة. وقد ترتب على ذلك غياب الطلائع العربية المثقفة وتخليها عن القيام بدورها القيادي في توعية القطاعات الشعبية وتعبئتها لمواجهة أشكال القهر السياسي والاجتماعي. أو التصدي لمحاولات الإبادة والتشريد، التي تمارسها الحكومات المحلية والقوى الأجنبية.

وإذا كانت المعطيات السابقة تجسد في مجملها الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى غياب الديمقراطية في الوطن العربي، مضافاً إليها عنصر تاريخي هام هو انتفاء وجود تراث ديمقراطي في البُنى الاجتماعية والثقافية المختلفة في الوطن العربي، بدءاً من الأسرة والقبيلة ومروراً بالمؤسسات التعليمية وانتهاءً بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين أنفسهم، مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو شيئاً شاذاً في إطار السياق الراهن للواقع العربي [١٠]. والواقع أن الديمقراطية قد طُرحت على المستوى العربي من خلال منطق المفاضلة بين مفهومين للحياة السياسية في المجتمع الليبرالي الذي تأثر به قطاع كبير من المثقفين العرب، والمفهوم الآخر الذي يرى أن من الضروري قبل إعطاء الحريات للشعب مرور فترة من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة في بوتقة واحدة،

(١٠) أنظر: خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطاهر لبيب: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ندوة) في (الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي)، دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٤. ص ٥ - ٥٣، ص ٣١٧ - ٣٢٢.

وتحقق التحرر السياسي الشامل وتقوي أسس الدولة المركزية. ويعتمد هذا المفهوم على فكرة المستبد العادل التي طورها تيار الإصلاح الديني على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وفكرة الحزب الطليعي الذي يقود الأمة والدولة. وقد ارتبط الصراع العربي من أجل الديمقراطية تاريخياً بالصراع ضد الاستعمار، ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطني بل استمر في المرحلة التالية التي أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدي للأجنبي، وظهرت أشكال للتطبيق الديمقراطي أكثر تلاؤماً حسب رأي دُعاتها مع مقتضيات التنمية، كما أنها تجسد المفهوم الثاني للديمقراطية الذي يستبعد الأسلوب الليبرالي. فالأنظمة العسكرية والحزبية التي بدأت بثورة يوليو المصرية ١٩٥٢ اعتمدت الطريق اللارأسمالي لبناء الدولة وتنميتها كما اعتمدت فيما بعد ألواناً متفاوتة من الاشتراكية، إلاّ أنها جميعاً ضحت بأشكال الديمقراطية الغربية ومؤسساتها من أجل أشكال وصيغ ومؤسسات تكفل في اعتقادها سيطرة الشعب من خلال أجهزة الدولة على موارد البلاد، وتساعد على تحقيق تنمية سريعة اقتصادية واجتماعية. غير أن بروز هذه الأشكال الجديدة للديمقراطية الاجتماعية على حساب الأشكال التقليدية للديمقراطية الغربية لم يقترن دائماً في معظم الأقطار العربية المتصدية لمسألة التنمية بتحقيق إنجازات ملموسة بل عانت الجماهير العربية من غياب حرياتها الديمقراطية دون الحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية [١١].

---

(١١) أنظر: برهان غليون: ما وراء الديمقراطية والاستبداد في الوطن العربي في (التجارب الديمقراطية في الوطن العربي) دار الحداثة، المغرب، ١٩٨١، =

ولقد ترتب على الأوضاع اللاديمقراطية التي تنشر مظلتها على معظم أنحاء الوطن العربي مع اختلاف الدرجات بروز حقيقة أساسية هي حرمان الإنسان العربي من أهم حقوقه الأساسية. فهو محروم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس وطنه ومصيره، ومحروم من حقه في إبداء الرأي والتعبير في قضايا وشؤون وطنه وما يدور حوله محلياً وعالمياً. أي أنه محروم من حقه في تكوين رأي، فهو لا يرى ولا يسمع إلاّ ما يسمح به النظام، ولا يقرأ إلاّ ما تسمح به الرقابة. وهو يتعرض بصورة منظمة لكافة أشكال القمع والغزو الفكري والإيديولوجي المحلي (من جانب الحكومات) والأجنبي ولا يستطيع مقاومة هذا الطوفان من القهر المعنوي لأنه لم يتوصل بعد إلى خلق أدواته البديلة التي تكفل له صيانة حقوقه في الوعي والمعرفة، أو ما يسمى بالحقوق الإعلامية والاتصالية، فضلاً عن افتقاده حقوقه المادية في ضمان حياة آدمية كريمة وآمنة من الخوف والحاجة.

البعد الاتصالي للديمقراطية في الوطن العربي

لم يُطرح البعد الاتصالي والإعلامي لقضية الديمقراطية في الوطن العربي إلاّ في السنوات القليلة الماضية وفي إطار المؤتمرات وحلقات البحث الأكاديمية. وعندما نتحدث عن هذا البعد فإن ذلك يستلزم منا التعرض للنظم والتشريعات الإعلامية السائدة في الوطن العربي أو القوانين واللوائح المنظمة للعمل الإعلامي العربي، مع الإشارة إلى البنية الداخلية للمؤسسات الإعلامية العربية.

= ص ١١٧ - ١١٢، عصام نعمان: أي ديمقراطية للوطن العربي؟ المصدر السابق: ١٠٨ - ١١٢.

ومن أبرز الحقائق التي تطالعنا في ما يتعلق بتاريخ الإعلام في الوطن العربي هو نشأته على أيدي الحكام وخصوصاً الصحافة [١٢]. وقد سيطرت هذه الحقيقة التاريخية على نشأة وسائل الإعلام الأخرى (المسموعة والمرئية)، إذ نشأت الإذاعات العربية في نهاية العشرينات من هذا القرن ممثلة في أول بث إذاعي بدأ في مصر عام ١٩٢٦، ثم انتشرت انتشاراً واسعاً في سائر الدول العربية. فلم يكد ينتصف عام ١٩٧٥، حتى أصبح لكل دولة عربية محطات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني الخاصة بها [١٣]. وكانت النشأة الحكومية هي السمة الغالبة والتي استمرت حتى اليوم.

ويلاحظ أن هناك نمطاً واحداً للملكية يسود العالم العربي بالنسبة للإذاعات والتليفزيون ووكالات الأنباء وهو نمط الملكية الحكومية. أما بالنسبة للصحافة فالأمر يختلف قليلاً إذ رغم ما يسود العالم العربي من نمط الملكية الحكومية للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتي تتخذ أشكالاً متنوعة مثل المظاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية. إلاّ أن الخريطة الإعلامية للعالم العربي لا تخلو من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد

---

(١٢) شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي. ويرمز لهذه البداية بصدور صحيفة جورنال الخديوي في مصر عام ١٨٢٧ ثم صحيفة الوقائع المصرية ١٨٢٨. ورغم الطابع الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية، فإن هناك استثناء لذلك يتمثل في لبنان الذي ظهرت فيه أقدم صحيفة أهلية هى حديقة الأخبار عام ١٨٥٨.
المصدر: خليل صابات نشأة وسائل الإعلام وتطورها ـ الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥.

(١٣) W. Ragh The Arab Press. Syracuse 1979. P 3.

من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على موارد فردية أو حزبية في مصر وتونس والكويت والمغرب والإمارات.

أما في ما يتعلّق بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامي في الوطن العربي يلاحظ أن الحكومات العربية تمتلك الحق في منح الترخيص وسحبه للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر وتشترط أغلب الدول العربية ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام لإصدار الصحف أو إنشاء أي مؤسسة إعلامية. والواقع أن امتلاك الحكومات لهذا الحق يضع تحت يدها سلطات كبيرة تستطيع أن تهدد بها المؤسسات الإعلامية في حالة عدم الاستجابة لأوامرها ورغباتها.

وتقوم وزارات الإعلام أو الجهات المختصة بمتابعة المؤسسات الصحفية ورصد ما تنشره والتحفظ على ما تعتبره مخالفاً للسياسة العامة حيث يتم اتخاذ قرارات هجب التراخيص على درجة المخالفات التي ترتكبها تلك المؤسسات الإعلامية، كذلك تمتلك الحكومات العربية بمقتضى هذا الحق تعيين المديرين في المؤسسات الإعلامية كما تقوم برسم سياساتها الإعلامية وتحديد ميزانياتها وتمارس الحكومات العربية ضغطها على المؤسسات الإعلامية في بعض الدول العربية من خلال الكوادر الوافدة بإلغاء إقامتهم مثلاً أو التهديد بها، مما يؤثر على طبيعة إنتاجهم وعلى أسلوب الإدارة في التعامل معهم.

وتتدخل الحكومات العربية باعتبارها المالكة الرئيسية لجميع وسائل الإعلام في تعيين الموظفين الإعلاميين وتحديد مسؤولياتهم وكذلك في تحديد حجم الميزانيات داخل المؤسسات الإعلامية، مما يؤثر على نوعية الرسائل الإعلامية والاختيارات المتاحة أمام مجالس التحرير في الصحف.

كذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الإعلامية. هذا ولا يمكن التغافل عن تأثير الإعلانات على الجوانب الإدارية في المؤسسات الإعلامية سواء من الناحية التحريرية أو التنظيمية فضلاً عن دورها في تكريس التبعية الثقافية والإعلامية من خلال الترويج للقيم والسلوكيات التي تمثل تهديداً صريحاً للتراث الثقافي العربي الإسلامي والهوية القومية.

وقد تختلف أشكال القوانين واللوائح المنظمة للإعلام المطبوع من بلد عربي إلى آخر ولكنها تتفق في عدم انطباقها على الإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء بسبب السيطرة الحكومية المباشرة على هذه الوسائل الإعلامية الحيوية. وتكاد تجمع الدول العربية على تشريع قوانين خاصة بالصحافة مثل قوانين المطبوعات واللوائح المنظمة للمهنة مثل لوائح النقابات والاتحادات الصحفية.

وتؤثر القوانين المنظمة للإعلام أو التشريعات الإعلامية تأثيراً على الأطراف التنظيمية للمؤسسات الإعلامية، فهي تنص على وضع شروط خاصة بمالك الصحيفة ورؤساء التحرير والمحررين كما تحدد للصحف محظورات النشر وتظل هذه المحظورات سيفاً مسلطاً على رقاب رؤساء التحرير، كما تنص على رسم وتحديد بعض أشكال التنظيم الإداري في المؤسسات الإعلامية مثال للقانون المصري رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة إذ تنص المواد: ٣٠، ٣١، ٣٢ من هذا القانون على تعيين أغلبية أعضاء الجمعيات العمومية ومجالس الإدارات ورؤساء التحرير من قبل مجلس الشورى مما يفرض على المؤسسات الإعلامية قيادات يكون ولاؤها أساساً للسلطة (١٤).

---

(١٤) أنظر: قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ - هيئة الاستعلامات المصرية.

وهناك أشكال أخرى من القوانين التي تنظم عمل الصحفيين ومواثيق الشرف التي يلتزم بها الإعلاميون في الوطن العربي.

ويُضاف إلى العوامل السابقة عامل آخر يتسم بأهمية خاصة ويتعلّق بالبنية الداخلية للمؤسسات الإعلامية في الوطن العربي أي الكوادر الإعلامية ومدى كفاءتها وتجانسها الفكري والمهني وأسلوب تنظيم المؤسسات وطبيعة العلاقات التي تحكم العاملين فيها سواء العلاقات الرأسية بين الرؤساء والمرؤوسين أو الأفقية بين العاملين أنفسهم كذلك الهيكل التنظيمي العام للمؤسسات الإعلامية وبعمل العلاقات بين الوحدات المختلفة مثل الإدارة والتحرير والإعلانات والتوزيع والاشتراكات داخل المؤسسات الصحفية وبين رؤساء القطاعات والبرامج المختلفة داخل وكالات الأنباء العربية. كما يتضمن هذا الجانب اللوائح التنظيمية للعمل داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة وهل تعتمد على تقاليد مهنية مدونة أم تستند إلى السلطات التقديرية لرؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير. كذلك مدى سيادة روح التعاون أو التنافس بين الاعلاميين داخل مؤسساتهم ومدى تأثير العوامل الأخرى مثل اختلاف المؤهلات والأجيال والجنسيات وتأثير ذلك على علاقات العمل وسائر المسؤوليات المهنية والتنظيمية.

ومما يؤسف له ان جميع هذه الجوانب لم تنل بعد ما تستحقه من دراسات استطلاعية أو وصفية بل ويمكن القول إن تناولها في أغلب الأحيان يأخذ صورة التعميم الانطباعي قياساً على ما قدمته لنا الدراسات الأميركية والأوروبية في هذاالمجال مما لا يمكن الاستناد إليه إلاّ في أضيق الحدود.

حق الاتصال في ضوء الممارسات الإعلامية في الوطن العربي

يسيطر الطابع المركزي على الممارسات الإعلامية في الدول العربية المختلفة سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافي لوسائل الإعلام أو بالنسبة للإدارة. فالإرسال الاذاعي والتليفزيوني ينبع دائماً من العاصمة الرسمية للدولة أو إحدى المدن الرئيسية. وكذلك الإنتاج الإعلامي يتم معظمه في العواصم، ونادراً ما يتم في مراكز إنتاج إقليمية خصوصاً في الدول العربية التي تسمح رقعتها الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية بإنشاء هذه المراكز. وينطبق هذا القول على الصحف والإذاعات والتليفزيون ووكالات الأنباء والمطابع والإنتاج السينمائي إن وجد.

ومن الناحية الإدارية فإن القرارات الرئيسية تُتخذ دائماً من جانب السلطات الرئاسية من المواقع الإعلامية المختلفة. وقد ترتب على هذا الوضع اقتصار الخدمات الإعلامية على سكان المدن. بل والاتجاه إلى إشباع احتياجاتهم الإعلامية، وتجاهل القطاعات العظمى من سكان الريف في العالم العربي. إذ أصبحت الشرائح العليا والمتوسطة من سكان المدن يسيطرون بثقافتهم وتطلعاتهم وقيمهم على اتجاهات الصحف والبرامج الإذاعية والتليفزيونية في شتى أنحاء العالم العربي. مما أدى في النهاية إلى عزلة سكان الريف واغترابهم، فضلاً عن حرمانهم من حقوقهم الاتصالية التي نصت عليها المواثيق العالمية والمحلية.

وما يلاحظ عن الممارسات الإعلامية في الوطن العربي تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك في دائرة الحكام والرؤساء وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم، مما يؤدي إلى إهمال الوظائف الأساسية للإعلام وهي إحاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمينة

عن كافة ما يدور حولهم محلياً وعالمياً، فضلاً عن تجاهل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية.

ويلاحظ أنه رغم الدور البارز الذي قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطني الذي يشكل ملمحاً ساطعاً من ملامح التراث الديمقراطي الحديث في الوطن العربي، فقد نجحت في إرساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. إلاّ أن هذا الدور الذي قامت به الصحافة العربية اختفى تماماً بعد الحصول على الاستقلال إذ التزمت معظم الصحف العربية بمواقف حكوماتها، مما ساعد على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك في ما يتعلق بقضية الديمقراطية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في الوطن العربي على تحديد دور مسؤوليات وسائل الإعلام وفي مقدمتها الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلاّ أن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت موقفاً موحداً في مختلف الأقطار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعي والإيديولوجي. ويتلخص هذا الموقف في استخدام وسائل الإعلام والاتصال العربية كأدوات في يد السلطة، وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد للقرارات الرسمية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام في إعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وإيجابية[١٥].

---

(١٥) أنظر: عواطف عبد الرحمن. الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية. مجلة شؤون عربية، العدد ٣٤ تونس ١٩٨٣.

ويُلاحظ بوجه عام أنّ الحكام العرب يعتبرون أي نقد يوجه للحكومات على أنه يوجه للأمة. ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة، فالأمر مختلف من الناحية الواقعية. إذ أن أية محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف. ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلاَّ في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية.

أما في الوقت الحالي فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في تشكيل مصائر الوطن العربي [١٦].

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصاً الصحافة. وتتخذ الرقابة أشكالاً متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة، ولكنها كثيراً ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية. وغالباً

(١٦) أنظر: عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة. الكويت ١٩٨٤. ص ١٣٢.

ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين مدونة. ولكنها في كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات. وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تُطبّق أثناء فترات الطوارىء. ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل نشرها أو إذاعتها. وهناك أيضاً الرقابة بعد التوزيع (بالنسبة للصحف فقط) حيث تتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف. ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم في وسائل الإعلام العربي هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى رقيب رسمي [١٧].

والواقع أن أغلب وسائل الإعلام الرسمية وخصوصاً الصحف ذات الملكية الحكومية لا تتبع إلاَّ لوجهات النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير، ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين فرسائل القراء نادراً ما تنشر في صورتها الحقيقية وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات. وفي الحالات القليلة التي يُسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم، وتمر المواد الإعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحرير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها، وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القراء في صورة تُرضي الحكومات العربية وتدعم سلطاتها الفكرية ونفوذها السياسي. ونفس الشيء يحدث بالنسبة للإذاعات والتليفزيون في الوطن

(١٧) أنظر: عواطف عبد الرحمن المصدر السابق.

العربي إذ نادراً ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات.

وهناك العديد من الدراسات الإعلامية التي أُجريت في مراكز البحوث والجامعات العربية خلال حقبة السبعينات، واهتمت بقياس اتجاهات ومواقف الصحف ووسائل الإعلام العربية إزاء القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية المعاصرة. وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عند تحليل أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات العربية التي يحكمها قانون السيطرة شبه المطلقة من جانب الحكومات والتبعية من جانب وسائل الإعلام ما يؤثر على المعالجات والمواقف التي تتبناها أجهزة الإعلام، إزاء القضايا المعاصرة. ويكون في الغالب على حساب الاعتبارات المهنية التي تستلزم تزويد الرأي العام بإطار متكامل وصادق للمعلومات ويكون متضمناً شتى وجهات النظر السائدة.

ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها بعض هذه الدراسات ما يلي:

١ - تطرح الصحف العربية والمواقف الرسمية فحسب إزاء القضايا القومية. وقد ثبتت صحة هذه النتيجة من خلال الدراسة التي أجريت عن (القدس في الصحافة العربية) [١٨] وشملت كلاً من الدستور الأردنية والأهرام المصرية والقبس الكويتية والمجاهد الجزائرية والصحافة السودانية. وكانت

(١٨) عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة العربية - العربي - القاهرة - ١٩٨١ ص ١٣١ - ص ١٤٧.

صحيفة الوطن الكويتية تمثل الاستثناء الوحيد إذ تبنت اتجاهاً يمثل يسار الحكومة الكويتية. وكان أبرز مثال لذلك صحيفة الأهرام المصرية إذ اتسم موقفها بالتذبذب ما بين تأييد التدويل أحياناً والحرص على عروبة القدس أحياناً أخرى تجسيداً لموقف الحكومة المصرية من القضية آنذاك، وذلك في الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٧٧.

٢ - إن الصفحات الخارجية في معظم الصحف العربية تعتمد على وكالات الأنباء الغربية بنسبة ٥٠٪ من مجموع الأخبار التي تنشرها، وتعتمد على وكالات الأنباء العربية بنسبة ٢٢٪ بينما تنشر ما يقارب ٢٦٪ من الأخبار الخارجية دون الإشارة إلى المصادر التي تكون في الغالب وكالات الأنباء والصحف والإذاعات الغربية [١٩].

كما أثبتت هذه الدراسة أن هناك تركيزاً واضحاً على أنباء الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت نسبتها ٤٥٪ وتنال الدول الغربية ٣٥٪ من مساحة الصفحات الخارجية بالصحف العربية، أما الدول النامية فإن نصيبها لا يزيد عن ١٥٪، وتنال الدول الاشتراكية ٥٪ فقط. وقد استندت الدراسة إلى عينة من الصحف العربية شملت الأهرام القاهرية والدستور الأردنية والأنوار اللبنانية والعرب القطرية والوحدة بالإمارات العربية والشعب الجزائرية والثورة العراقية والبعث السورية وذلك في فترة زمنية محدودة شملت شهر ديسمبر ١٩٧٥.

٣ - تركز الصحف النسائية وصفحات المرأة في معظم الصحف العربية

(١٩) Gehan Rachty: Foreign News in Arab Countries: Paper Presented for the Conference - The International News Media and the Developing world, Cairo, April 1976.

على القضايا والاهتمامات التقليدية للمرأة مثل الأزياء والمكياج والاحتفاظ بالشباب ولا تتعرض للنشاطات النسائية في المجال الاقتصادي والسياسي والإبداعي لدى القطاعات النسائية إلاَّ بصورة هامشية. كذلك تتعرض النساء العاملات في القطاع الزراعي في الريف ونساء البادية لإهمال وتجاهل واضح من جانب الصحافة. فلا تجد أية بادرة من جانب الصحافة النسائية في العالم العربي لمعالجة مشاكلهن أو حتى التطرق لهن كجزء من القوى الاجتماعية المنتجة في المجتمعات العربية. أما القيم التي تؤكدها الصحافة العربية بالنسبة للمرأة فهي تدور حول تكريس الإطار التقليدي للمرأة العربية بكل ما يرمز إليه هذا الإطار من قيم متخلفة عن متطلبات العصر بشكل عام ويمثل عائقاً فعلياً أمام إطلاق قدرات ومواهب المرأة من خلال مشاركتها في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية [٢٠].

حق الاتصال وأزمة الإعلاميين العرب

يلاحظ بوجه عام غياب الدراسات العلمية التي تتناول القائمين بالاتصال (رجال الإعلام) وجمهور وسائل الإعلام في الوطن العربي رغم الأهمية الجوهرية لهذه الدراسات بالنسبة لبحوث الإعلام غير أن الدراسات الميدانية القليلة التي تناولت الإعلام العربي قد طرحت بعض المؤشرات العامة التي تشير إلى أن الغالبية العظمى من جمهور الصحف والتليفزيون هم من سكان المدن بل ومن الفئات المتعلمة والقادرة اقتصادياً. ويستثنى من ذلك جمهور الإذاعات بسبب الطبيعة الخاصة التي

(٢٠) Awatef Abd El Rahman: Women and Mass Media in Africa Case Studies; Egypt, Niger. E.C.A. Addis Ababa, 1981.

تميزها عن سائر وسائل الإعلام، وخصوصاً في ظل انتشار أجهزة الترانزستور في مختلف أنحاء المدن والريف العربي.

أما القائمون بالاتصال من الصحفيين والكتاب والمذيعين ومندوبي وكالات الأنباء العربية فهم ينتمون إجمالاً إلى الشرائح العليا والوسطى من الطبقات المتوسطة من سكان المدن، مع وجود بعض الاستثناءات التي تتمثل في انتماء نسبة غير ضئيلة من الصحفيين ورجال الإعلام العرب إلى بعض شرائح الطبقات الشعبية في المدن والريف. ويبرز أمامنا النموذج المصري حيث أتاحت مجانية التعليم في ظل ثورة يوليو الفرصة للعديد من أبناء العمال والفلاحين لاستكمال تعليمهم الجامعي والتحاقهم بالوظائف الإعلامية. كما تعتمد بعض الدول العربية على الكوادر الإعلامية الوافدة. وهذه الظاهرة لها سلبياتها العديدة التي تنعكس على الأداء الإعلامي وتمس الحقوق الإعلامية للجماهير العربية بصورة مباشرة.

وتضم الأنشطة الإعلامية والاتصالية في الوطن العربي بضعة آلاف من الإعلاميين الذين تستوعبهم المجالات المختلفة في الصحف والإذاعات والتليفزيون ووكالات الأنباء.

ويشكل الصحفيون والكتاب القوة المؤثرة داخل هذه الفئة بسبب تميزهم عن سائر الإعلاميين الذين يعملون كموظفين في أجهزة الإعلام مثال ذلك (إعداد البرامج وتقديمها ـ قراءة النشرات الإخبارية ـ الإعلانات ـ التوثيق ـ تكنولوجيا الاتصال ـ الإدارة والتوزيع).

ولقد شهد العقدان الماضيان أشكالاً وصوراً عديدة من الضغوط والاجراءات التي مارستها الحكومات العربية من أجل احتواء الأعداد

الهائلة من المثقفين العرب وعلى رأسهم رجال الإعلام. وإذا كانت هذه الحكومات قد نجحت في استقطاب الكثيرين من هؤلاء الإعلاميين الذين تحولوا إلى أبواق للأنظمة العربية القائمة وسخروا أقلامهم لتبرير كافة المارَسات اللاديمقراطية التي اقترفتها هذه الحكومات ضد شعوبها إلاَّ أن هناك العديد من الصحفيين والكتاب العرب الذين قاوموا الاغراءات الحكومية وانضموا إلى صفوف المعارضة وتعرضوا بسبب مواقفهم لكافة أشكال المطاردة والتشريد والسجن. مما دفع أغلبهم إلى الهجرة وترك الوطن والاستقرار في العواصم الغربية والاشتراكية.

ومن أبرز السلبيات التي يعاني منها الإعلام العربي في المرحلة الراهنة ذلك الدور الذي يقوم به الكثير من قادة الرأي الإعلاميين وخصوصاً رؤساء التحرير وكبار الكتاب العرب في الدفاع المستميت عن مواقف الحكومات وإعلان الخصومة شبه المُطلقة للجماهير العربية ومصالحها القومية والاجتماعية، مضافاً إلى ذلك إصرارهم على تشويه المعلومات وتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام العربي وتعديل مساره لخدمة مصالح الحكام وحلفائهم من القوى الأجنبية وذلك دون مراعاة للحد الأدنى من الأصوليات التي تنص عليها مواثيق الشرف الصحفي وسائر المواثيق الإعلامية المحلية والدولية فضلاً عما تقتضيه المصالح القومية والوطنية.

ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بإحدى الدراسات التي تناولت الكتابات اليومية لرؤساء تحرير الصحف المصرية في مسألتين محوريتين هما القضية الوطنية المتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الاجتماعية المتمثلة في التنمية والتحول إلى الاشتراكية. ولقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل مضمون كتابات كل من أنيس منصور ومحسن محمد ومصطفى

أمين وموسى صبري خلال الستينات والسبعينات[٢١]. ولقد كشفت هذه الدراسة عن التذبذب الواضح في مواقف واتجاهات هؤلاء الكتاب إزاء قضيتي الصراع العربي الإسرائيلي والتحول الاشتراكي والانفتاح الاقتصادي. وذلك من خلال مقارنة آرائهم في الستينات في هاتين القضيتين ورصد التحول الملحوظ الذي طرأ على وجهات نظرهم في السبعينات.

ولا تخفى علينا الآثار السلبية التي تترتب على تذبذب آراء القيادات الإعلامية وعدم ثبات مواقفهم الفكرية والسياسية إزاء القضايا المصرية التي يواجهها الرأي العام المصري. ومن أبرز هذه الآثار فقدان الثقة من جانب الرأي العام المصري في قياداته وفقدان الصحافة لمصداقيتها لدى الجماهير، علاوة على ما يمثله هذا الوضع من انتهاك صارخ لحقوق الجماهير في المعرفة الكاملة التي تمثل الخطوة الأولى والأساسية لأي ممارسة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

في ضوء ما سبق تتضح لنا أبعاد الأزمة المركبة التي يعاني منها الإعلام العربي في المرحلة الراهنة والتي تتلخص فيما يلي:

(أ) انسياب الإعلام في اتجاه رأسي من الحكام إلى المحكومين.

(ب) قيامه بدور أساسي في عمليات الضغط الاجتماعي وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في الوطن العربي.

---

(٢١) أنظر: عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة العربية المعاصرة - القاهرة دار الفكر العربي - ١٩٨٦ - ص ٣٢٨ - ٣٤٠.

(جـ) انغلاقه في دائرة وظائفه التقليدية التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية.

(د) التبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الإعلام والمصادر الغربية للأنباء، مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسي والاجتماعي في الوطن العربي مثل (سيطرة الأتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجماهير بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعي).

وعند محاولة التفكير في إمكانية توفير الحد الأدنى من الحقوق الإعلامية والاتصالية للجماهير العربية نرى أن ذلك لن يتحقق إلاَّ من خلال:

١ - توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.

٢ - تحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في علميات الاتصال والإعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير في التلقي والاستقبال السلبي للرسائل الإعلامية.

٣ - عدم احتكار سلطة صنع القرارات الإعلامية بتركيزها في أيدي الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الإعلام.

٤ - إعادة النظر في كافة التشريعات الإعلامية السائدة في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها من كافة العوائق والقيود التي تعوق الإعلاميين وتحول دونهم وممارسة حقوقهم المهنية من ناحية والقيام بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم ومهنتهم من ناحية إلى أخرى. والمقصود بهذا الجانب توفير

الأمان الكامل لهؤلاء الإعلاميين سواء من حيث ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والإنسانية أو إرساء التشريعات الكفيلة بضمان عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم المهني.

وخلاصة القول إن ضمان تحقيق كل أو بعض الحلول المقترحة السالفة الذكر، مرهون بمدى نجاح ممثلي القوى الاجتماعية المختلفة (وخصوصاً القطاعات الشعبية) في الوطن العربي في تجاوز هامش التحرك السياسي الضيق المتاح لها حالياً والسعي إلى انتزاع كافة حقوقها المجتمعية الأخرى وطرح بدائلها، لأن خبرة التاريخ العربي الحديث والمعاصر تؤكد لنا استحالة تحقيق جزء من الديمقراطية والاكتفاء به إلا إذا كان ذلك على حساب الكل. وحقوق الإنسان العربي المادية والمعنوية لن تتحقق إلاَّ في سياق تغيير جذري شامل يشارك فيه أصحاب المصلحة الحقيقيون.

مراجع الدراسة

الدراسات والكتب العربية

١ ـ مجموعة من المفكرين العرب: التجارب الديمقراطية في الوطن العربي. منتدى الفكر والحوار ـ دار الحداثة ـ المغرب ١٩٨١ .

٢ ـ جيهان رشتي: نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية. دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٧٢ .

٣ ـ خليل صابات: حق الاتصال ـ ورقة مقدمة إلى الحلقة الثانية لبحوث الإعلام ـ المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ـ القاهرة ـ ١٩٨٣ .

٤ ـ سعد الدين إبراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي نحو الهوية القومية ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ١٣ ـ بيروت ـ ١٩٨٠ .

٥ ـ عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ٨٤ .

٦ ـ عواطف عبد الرحمن: إشكالية الإعلام والتنمية الاجتماعية في الوطن العربي ـ المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ـ القاهرة ـ ١٩٨٤ .

٧ ـ عواطف عبد الرحمن: الرأي العام العربي.. هل يمكن استطلاعه وقياسه؟ ـ مجلة الفكر العربي ـ العدد الرابع ـ بيروت ـ ١٩٨٣ .

٨ ـ عواطف عبد الرحمن: حق الاتصال وإشكالية الديمقراطية في الوطن العربي ـ ورقة مقدمة لمؤتمر المحامين العرب ـ تونس ـ ١٩٨٤ .

٩ ـ لجنة ماكبرايد: التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال. اليونسكو ـ باريس ١٩٨٠ .

الرسائل الجامعية:

١٠ ـ ليلى عبد المجيد: السياسة الإعلامية في مصر ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ نوفمبر ١٩٨٣ .

المراجع الأجنبية:

1 - Nordenstreng. K. and Schiller (eds): National sovereing and International Communication. Albex publishing, Nor wood, U.S.A. 1979.

2 - H. Schiller; Communication and Cultural Domination New York - White plains. 1976.

3 - Deate. B - Fascell: International News Freedom Under Attaels. Sage - London. 1980.

4 - Yean Somavia: The Democratisation of Communication Development Dialogue. ILET. 1981.

5 - Editorial: The Right to Inform end to be Informed. Develop ment Dialogue ILET. 1981.

6 - Awatef Abdel Rohman: Towards new Order of Information and Communication Afro - Asian Vision A.A.P.S.O. Cairo 1983.

7 - ... The Meeting of experts on the Right to Communicate - Stockholm, May 1978.

8 - ... The Meeting of Experts on the Right to Communicate - Final Report. Paris - November 1980.

9 - L.S. Harms: An Emergent Communication Policy scienceship: content Rights, Problems and Methodes. Hawai Univ. U.S.A. 1979.

الفصل الثاني

الصحافة العربية
بين التبعية والاستقلال

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الإعلامية في العالم العربي سواء من حيث التاريخ الزمني أو القطر العربي الذي شهد هذه البداية أو الانتماء السياسي للرواد الإعلاميين في العالم العربي، فإنَّ هناك إجماعاً من جانبهم على أن بداية تعرّف العالم العربي على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٨٩ . حيث أصدرت في العام نفسه صحيفة « كوريه دي ليجيبت » وصحيفة (لاديكا اجيبسيان). وقد صدرتا باللغة الفرنسية ولم يُقدّر الصدور للصحيفة العربية (التنبيه) التي أزمع الفرنسيون إنشاءها آنذاك. أما بداية الصحافة العربية فهناك روايتان في هذا الصدد. ترى الرواية الأولى أن صحيفة (جورنال الخديوي) التي صدرت في مصر عام ١٨٢٧ تمثل بداية الصحافة الرسمية في العالم العربي. وتختلف الرواية الثانية في تحديد التاريخ والقطر العربي الذي شهد هذه البداية. ويتبنى هذه الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزوق عيسى رئيس تحرير مجلة (المؤرخ) العراقي. إذ يرون أن البداية الفعلية للصحافة العربية كانت في العراق سنة ١٨١٦ بصدور صحيفة (جورنال العراق) التي أنشأها الوالي داود باشا الكرجي وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

ورغم اختلاف الآراء حول تحديد أي قطر عربي عرف الصحافة أولاً فإن العالم العربي بوجه عام لم يتعرَّف على هذا الفن إلاَّ بعد دخول المطبعة إلى بعض أقطاره. وقد كان لبنان وسوريا هما أول الأقطار العربية التي أنشئت فيها المطبعة في حوالى عام ١٧٣٠. ومع ذلك فقد تأخرت نشأة الصحافة في العالم العربي. وسبب ذلك يرجع إلى سياسة الدولة العثمانية التي حرصت على محاصرة العالم العربي وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون. ولا شك أنه ينبغي علينا أن نفرّق في البداية بين نشأة الصحافة في العالم العربي وبين نشأة الصحافة العربية ذاتها. وفي داخل هذا التحديد علينا أيضاً أن نميز بين كل من النشأة الرسميه والنشأة الشعبية للصحافة العربية. فإذا كانت البداية الإعلامية في العالم العربي قد تمت على أيدي الأوروبيين أو العثمانيين فإن الصحافة قد نشأت في الأساس على أيدي الحكام. وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الإيجابية والسلبية، فإن الذي تبقى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الفكرية والسياسية والإعلامية. وكان لا بد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعي والذي يمثل الطرف الآخر في حركة الصراع الاجتماعي والسياسي التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر، ونقصد بهذا النقيض الصحافة الشعبية، أي التي تمثل أفكار ومصالح القوى الاجتماعية العربية التي قادت حركة النضال القومي والوطني في مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الحصول على الاستقلال.

ونستطيع القول بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهد نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي. ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور (جورنال الخديوي) في مصر عام ١٨٢٧، ثم صحيفة (الوقائع) المصرية

١٨٢٨. هذا عدا صحيفة (جورنال العراق) التي سبقت الإشارة إليها. ثم ظهرت (المبشر) في الجزائر عام ١٨٤٧، أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائري. ثم توالى صدور الصحف الرسمية في العالم العربي فصدرت (الرائد التونسي) في تونس ١٨٦١. وفي سوريا صدرت صحيفة (سوريا) ١٨٦٥ على يد الوالي العثماني. وفي ليبيا صدرت (طرابلس الغرب) ١٨٦٦ ثم (الزوراء) في بغداد عام ١٨٦٩ وفي اليمن صدرت صحيفة (صنعاء) عام ١٨٧٩. وفي السودان صدرت (الغازيتا السودانية) ١٨٩٩ أما في الحجاز فقد صدرت صحيفة (الحجاز) عام ١٩٠٨ وكانت الناطق الرسمي باسم الدولة العثمانية. ورغم الطابع الرسمي الذي صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية فإن هناك بعض الأقطار العربية كانت البداية الإعلامية فيها شعبية مثل لبنان حيث ظهرت فيه أقدم صحيفة أهلية هي (حديقة الأخبار) عام ١٨٥٨. وفي مصر ظهرت صحيفة (وادي النيل) ١٨٦٧ ثم صحيفة (الأهرام) عام ١٨٧٦ وكذلك المغرب التي شهدت صدور صحيفة (المغرب الأهلية) على يد بعض اللبنانيين عام ١٨٨٩.

وأبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية في العالم العربي هو أنها كانت غالباً ما تنشر باللغتين التركية والعربية، وتتسم بالطابع الخبري في مجملها إذا كانت تضم أخبار الدولة العثمانية والقوانين والفرمانات وبعض الأنباء الخارجية. أما الصحف الأهلية فقد كانت تعتمد أساساً على المقالات ذات الطابع الأدبي، مضافاً إليها المضامين الخبرية، ولكن بنسب أقل سواء من حيث المساحة أو نوع هذه الأخبار، ولم تكن تحوي مقالات سياسية بسبب القيود التي كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك. ويمثل الدستور العثماني الذي صدر عام ١٩٠٨ نقطة مضيئة بالنسبة للصحافة العربية في

تلك الفترة إذ بدأت به مرحلة انطلاق نسبي ترجع إلى الحرية الجزئية التي منحها للصحف. ومنذ ذلك الحين بدأت صحف الرأي الشعبية تأخذ طريقها إلى الظهور والانتشار وكانت في أغلبها تعبر عن مشروعات فردية، إذ كان يقوم بإصدارها أفراد أو جماعات أو هيئات شعبية. وقد اتسمت بالكثرة وسرعة الظهور ثم الاختفاء بسبب اعتمادها على مصادر تمويل غير منتظمة (إعانات أو تبرعات أحياناً) وبسبب طبيعة المرحلة التاريخية التي تميزت بكثرة الدسائس والمؤامرات ضد الدولة العثمانية التي أطلق عليها رجل أوروبا المريض في ذلك الحين. فقد انعكست هذه السمات على الصحافة العربية إذ تنافست أطراف الصراع المختلفة في استخدامها كأداة رئيسية للصراع. وكانت مصر مسرحاً رئيسياً لهذا الصراع الذي اتخذ أشكالاً متعددة. فقد ضمت مصر في تلك الفترة ممثلين أشداء للصراع العثماني الأوروبي العربي. فظهرت الصحف المعادية للدولة العثمانية والتي تؤيد الاحتلال البريطاني لمصر مثل صحيفه «المقطم» المصرية وغيرها. وظهرت الصحف التي تساند فرنسا ضد الاحتلال البريطاني مثل «الأهرام». كما لعبت بريطانيا دورها المعروف في استخدام الأقليات في صراعها ضد الدولة العثمانية مثل الأرمن الذين ساعدهم الإنكليز على نشر صحف لهم بمصر تدعو إلى إقامة دولة مستقلة لهم عن السيطرة العثمانية مثل جريدة «الزمان». وكذلك استقطبت إنكلترا من الصحفيين الشوام الذين لجأوا إلى مصر هروباً من الاضطهاد العثماني واستخدمتهم لخدمة مصالحها والترويج لأفكارها من خلال الصحف التي ساعدتهم على إصدارها مثل (صدى الشرق، والمحروسة، والمقتطف، والاتحاد المصري) كما شجعت بريطانيا على صدور بعض الصحف اليهودية ذات الميول الصهيونية المبكرة مثل صحيفة «الحقيقة» و «الزراعة» اللتين كانتا تعدان بوقاً للدعاية البريطانية في مصر.

هذا وقد احتضنت إنكلترا أعضاء حركة تركيا الفتاة الذين هربوا إلى مصر وساعدتهم على إنشاء صحفهم لمحاربة الدولة العثمانية.

فمن الحقائق التاريخية التي يجدر التنبيه إليها أن الصحافة العربية الشعبية قد أسهمت بدور بارز في مناهضة الحكم العثماني، وسجلت تاريخها الخاص كجزء من حركة التحرر العربية ضد السيطرة العثمانية. وتحملت الصحف الوطنية العربية المطاردات العثمانية وأشكال الاضطهاد المختلفة التي بلغت ذروتها بإعدام ١٧ صحفياً عربياً في المذابح الشهيرة التي ارتكبها الحاكم التركي جمال باشا سنة ١٩١٦ ضد الوطنيين العرب.

ومن أبرز ما تميزت به الصحافة العربية أنها كانت سابقة على نشأة الأحزاب في العالم العربي. ويمكن القول إن الصحف كانت نواة للأحزاب. ومثال ذلك مصر التي شهدت ظهور الأحزاب كتجسيد وبلورة لأفكار واتجاهات بعض الصحف الوطنية التي كانت قائمة من قبل. فقد ظهر حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية كتعبير عن صحيفة «المؤيد»، وتزعمه الشيخ علي يوسف الذي كان يرئس تحرير هذه الصحيفة. وكذلك الحزب الوطني الذي ظهر لتجسيد أفكار وآراء جريدة «اللواء» التي كان يرئس تحريرها الزعيم المصري مصطفى كامل. كما أن حزب الأمة كان يعبر عن صحيفة «الجريدة»، وكان رئيس تحريرها لطفي السيد هو سكرتيره العام.

الصحافة العربية أثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية

اكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بخضوعه لكل من النفوذ البريطاني والفرنسي مع استمرار

بقاء الاحتلال الايطالي لليبيا، والسيطرة البريطانية على كل من مصر والسودان واستقلال اليمن والدولة الهاشمية في شبه الجزيرة، ومنح الحركة الصهيونية حق إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشرة على الخريطة الإعلامية للعالم العربي. فقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية، وبالنمط الاستعماري السائد في كل منطقة من العالم العربي. فنلاحظ أن منطقة المغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) قد أفرزت واقعاً إعلامياً يمثل خلاصة الصراع السياسي والاجتماعي والديني بين الشعوب العربية هناك. وبين الاستعمار الفرنسي الذي اتسمت أساليبه بالقهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية في تلك الدولة. فكانت السلطات الفرنسية تعمل على صبغ جميع جوانب الحياة الثقافية بالطابع الفرنسي الخاص. وقد خاضت عدة معارك صليبية ضد الدين الإسلامي والثقافة العربية، كما حرصت هذه السلطات على إصدار صحفها الخاصة بالإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى صحف المستوطنين الفرنسيين. ولذلك لم تتوان عن ملاحقة الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية ومصادرتها، والتنكيل بأصحابها ومحرريها من جانب الاستعمار الفرنسي طوال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين. ولا شك أن هذا السلوك من جانب الاستعمار الفرنسي يعد سمة مميزة له على امتداد تاريخه في العالم الثالث، وهو القهر الثقافي الباشر والمحاولات المستمرة لمسخ وتشويه الثقافات القومية في البلاد المستعمرة. أما في المناطق التي خضعت للنفوذ البريطاني فقد اختلفت أساليب الصراع بسبب اختلاف طبيعة المستعمر. فقد اتبعت بريطانيا سياستها المعروفة (فرّق،

تسد) في مجال الصراع السياسي المباشر، بينما عمدت في المجال الثقافي والإعلامي إلى إثارة الخلافات اللغوية والإثنية، وكانت نتيجة ذلك تشجيعها للهجات المحلية كجزء من تشجيعها للخلافات القبلية والطائفية ومن هنا جاءت محاولات لضرب اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع إصدار صحف باللغات المحلية. وقد تنبهت القوى الوطنية العربية لهذه المؤامرات في وقت مبكر، وحرصت على محاربة هذا الاتجاه بالإكثار من إصدار الصحف الناطقة بالعربية الفصحى وذات الطابع الأدبي في الأساس.

هذا وقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على إصدار الصحف الموالية لها باللغة العربية. وذلك على عكس الاستعمار الفرنسي الذي كانت له صحفه الناطقة بلغته إلى جانب قليل من الصحف الرسمية التي كانت تحوي القرارات والمراسيم والقوانين الموجهة للشعوب العربية في المغرب العربي، ولذلك كانت تصدر باللغة العربية.

وقد ضمت الخريطة الإعلامية في العالم العربي في تلك الفترة ثلاث مجموعات من الصحف، المجموعة الأولى وكانت تضم الصحف الرسمية الناطقة بلسان الحكومات. وتليها المجموعة الثانية وكانت تشمل الصحف الناطقة باسم السلطات الاستعمارية أو الموالية لها. أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الصحف الوطنية التي كانت تخوض معارك مزدوجة لمواجهة كل من الصحف الرسمية والصحف الموالية للاستعمار التي كثيراً ما كانت تربطها صلات تحالف وتعاون وثيقة مبعثها المصلحة المشتركة وهدفها محاربة الصحافة الوطنية ومحاولة التنكيل بها والقضاء عليها.

وقد مرت حركة التحرر الوطني العربية بمرحلتين: بدأت أولاهما بعد

انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بحصول معظم الدول العربية على الاستقلال من خلال الكفاح المسلح، ما عدا الجزائر وفلسطين، إذ أدى إفلاس النضال السياسي في الأولى إلى توقف القوى الوطنية الجزائرية عن مواصلة الأسلوب السلمي واندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر ١٩٥٤ وانتهت بحصول الجزائر على الاستقلال في سنة ١٩٦٢. كذلك أدت النتائج التي ترتبت على انتزاع الوطن الفلسطيني من أصحابه وقيام دولة إسرائيل بالقوة المسلحة على الأرض الفلسطينية في مايو ١٩٤٨ إلى قيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في يناير ١٩٦٥ وذلك لاسترداد هذا الوطن المحتل وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه.

هذان النموذجان وهما الثورتان الجزائرية والفلسطينية أضافا إلى الخريطة الإعلاميه العربية تجربتين جديدتين تماماً في ميدان الصحافة الوطنية والثورية. ويجدر بنا أن نستعرض أبرز السمات التي تميزت بها الصحافة العربية في مرحلتي الكفاح السلمي والكفاح المسلح. فقد اتسمت في المرحلة الأولى بالسمات التالية:

١ - كانت الصحافة العربية في مرحلة الكفاح السياسي صحافة حزبية في مجملها. أو كانت تعبر عن الأحزاب الوطنية التي تولت قيادة حركة التحرر الوطني العربية في تلك المرحلة وكانت موجهة إلى النخبة المتعلمة الملتفة حول هذه الاحزاب، كما كان لها جماهيرها الأخرى من القطاعات الشعبية التي كانت تتشكل منها القواعد الجماهيرية لهذه الأحزاب.

٢ - كان يرأس هذه الصحف في الغالب سكرتيريو الأحزاب الوطنية أو بعض قياداتها البارزة. وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة كل حزب للنشاط الدعائي والإعلامي.

٣ - طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسي فقط، وانشغلت معظمها في الصراعات الحزبية كجزء من اللعبة الليبرالية التي حرصت السلطات الاستعمارية على إلهائها بها لامتصاص طاقاتها في معارك جانبية وخصوصاً في مصر والعراق. ونادراً ما كانت تطرح صحف هذه الفترة القضايا ذات الطابع الاجتماعي أو الشعبي إلا في الفترات التي تحتاج فيها إلى الجماهير لمساندتها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات.

٤ - عانت الصحف الوطنية من المطاردات التي كانت تقوم بها الحكومات بمساندة السلطات الاستعمارية. وقد تمثلت في صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلاً عن الأساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين. كذلك مارست معظم الحكومات العربية أساليب اقتصادية متنوعة للضغط على الصحافة الوطنية ومحاصرتها مثل الاشتراكات والإعلانات والمصاريف السرية التي استخدمتها هذه الحكومات لمساندة الصحف الموالية لها والضغط على الصحف الوطنية لتضييق الخناق عليها ودفعها إلى الإفلاس.

أما الصحف العربية في مرحلة الكفاح المسلح فقد برزت لها مهام مختلفة عن مهامها أثناء مرحلة الكفاح السلمي، كما اتسمت ببعض الخصائص المميزة ومنها:

١ - مارست الثورة العربية المسلحة نشاطها الإعلامي خارج أراضيها وذلك لدواعي الأمن وحرصاً على حماية كوادر الثورة وأجهزتها الفنية والبشرية. وأبرز مثال لذلك الثورة الجزائرية التي مارست نشاطها الإعلامي في تونس. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتخذت الأردن في البداية مقراً لنشاطها الإعلامي ثم انتقلت إلى بيروت بعد أحداث أيلول

الأسود ١٩٧٠ والتي تعرضت فيها المقاومة الفلسطينية لمحاولة التصفية ومما يجدر ذكره أن هذا الجانب كانت له نتائجه الإيجابية من حيث حماية الثورة وكوادرها وأجهزتها ولكن كانت له نتائجه السلبية في ذات الوقت. إذ ترتب على اضطرار الثورات العربية المسلحة لممارسة نشاطها خارج أراضيها أي داخل دول عربية أخرى لها سياساتها والتزاماتها الدولية وجود بعض الحساسية بين أجهزة الثورة وحكومات هذه الدول وذلك نتيجة لوقوع تناقض بين مواقف الثورة العربية المسلحة وبين مواقف الحكومات المضيفة بشأن بعض الأحداث التي وقعت في العالم العربي في تلك الفترة.

٢ - التزمت حركات الكفاح المسلح العربية بخط فكري وسياسي واضح لم يقتصر على تحقيق الاستقلال الوطني فحسب، بل تضمن التزاماً محدداً إزاء القضية الاجتماعية. ولا شك أن إيديولوجية الكفاح المسلح العربية تعكس المضمون السياسي والاجتماعي لهذه الثورات التي تمثل أغلبية ساحقة من الطبقات الفقيرة من الفلاحين المعدمين الذين تعرضوا لأقسى محاولات المسخ والتشويه لمقوماتهم القومية دينياً ولغوياً عدا إجبارهم على ترك أراضيهم وانتزاعها منهم بالقوة المسلحة. ولذلك كان لا بد أن تختلف أطروحات هذه الثورات عن الشعارات التي رفعتها الثورات الوطنية السلمية في الخمسينات، وقد انعكس هذا المضمون بوضوح في الصحف التي أصدرتها الثورة الجزائرية وأبرزها جريدة المجاهد وكذلك صحف الثورة الفلسطينية.

٣ - اعتمد الجهاز الإعلامي لحركات الكفاح المسلح العربية على المعونات الفنية والعينية التي قدمتها له الحكومات العربية والدول

الاشتراكية ومنظمات الأمم المتحدة مثل أجهزة الطباعة والورق، والمنح الدراسية، وتدريب الكوادر الثورية.

٤ - بينما اقتصرت معاناة الصحف الوطنية في مرحلة الكفاح السلمي على المطاردات ومصادرة السلطات الاستعمارية لها وفرض عقوبات بالسجن على الصحفيين، فإن الوضع قد ازداد سوءاً ومعاناة بالنسبة للكوادر الإعلامية في الثورتين الجزائرية والفلسطينية إذ كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية والتهديد بنسف الصحف.

الصحافة العربية بعد الاستقلال

اختفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقيب حصول الدول العربية على الاستقلال، منذ بداية الخمسينات. وإن لم يمنع ذلك من استمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعماري الغربي في بعض الصحف العربية سواء في الشرق أو في الغرب العربي. وهذه الظاهرة لا تزال تتخذ اشكالاً متنوعة حتى اليوم.

وقد تحددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال في ثلاث قضايا رئيسية: أولها وأكثرها إلحاحاً قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية. أما القضية الثالثة فهي تتعلق بالحرية والديمقراطية. وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينات عدا القضايا القطرية التي طرحت نفسها على صحف كل بلد عربي على حدة. وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها. وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة أثناء مرحلة التحرر الوطني وهى مشكلة الديمقراطية وعلاقة الصحافة بالسلطة

الوطنية. إذ لا شك أنَّ دور ومسؤوليات الصحافة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال ارتبط إلى حدٍ بعيدٍ بطبيعة وأهداف السلطة السياسية في الدول العربية. ولذلك نلاحظ أن هناك مسؤولية خاصة يتحملها رؤساء الحكومات العربية أو صنّاع القرار السياسي في العالم العربي بشأن الاختيار بين الاستمرار في استخدام الميراث الاستعماري في مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخب السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسؤوليات الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت رؤية موحدة، وإن اختلفت مضمونها الاجتماعي والإيديولوجي. وتحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة السياسية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام في إعادة تشكيل العقل العربي بصورة فعالة وإيجابية.

ويمكننا تلخيص التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة العربية ومسؤولياتها بعد الاستقلال في ثلاثة تيارات رئيسية:

التيار الأول

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل، وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني. ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الأولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوي. لذلك يجب أن تبدأ النشاطات الإعلامية في العالم

العربي وتنتهي عند هذا الهدف. فالدول العربية في حاجة إلى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري إلى ولاء قومي، وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وضروري في الثقافة القومية والعالمية، وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزتة المادية الممثلة في إسرائيل، وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية.

اما التيار الثاني

فهو يرى أن القضية الأساسية المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي الإسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإنّ عليه مسؤوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها ٧٥٪ في العالم العربي ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل إلى الدول العربية أشكالاً من التعليم لا تساعد العرب على بناء مجتمعاتهم وتطويرها بل تهدف في الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الإداري الاستعماري. ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في

العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الاوروبي وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية، لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة للاستفادة من إمكانياتها الهائلة في هذا الصدد.

ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة وهي الإسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة وتشجيع التصنيع والإصلاح الزراعي وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها، كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية، ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات هي الاجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي.

ويرى التيار الثالث

ان المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد. خصوصاً أن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال في إرساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسؤولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه. ولن يتحقق ذلك إلا بممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع أنصار هذا التيار مجموعة من الشروط

لضمان أن يتوفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسؤولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة. وذلك بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية. ويلاحظ بوجه عام ما ترتب على هذا من أن الصحافة وأجهزة الإعلام أصبحت تُبدي حذراً شديداً في توجيه النقد. ورغم أنّ الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة، ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية. إذ أنّ أية محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة.

والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية. أما في الوقت الحالي فهناك عدد قليل من الصحف والمجلات التي يمكن أن تمتلكها وتديرها قوى المعارضة العربية. فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تُفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التي تُستخدم بمهارة لشل حركات المعارضة. رغم أن الحكومات العربية لا تمانع نظرياً في ممارسة حرية الصحافة، ولكن بشروط وضوابط أبرزها عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

هل توجد نظرية إعلامية للعالم العربي؟

تختلف المدارس الإعلامية في تحديد الإطار النظري الذي يفسر الواقع الإعلامي في مختلف الدول في العالم المعاصر أي في كل من العالم الرأسمالي والاشتراكي والعالم الثالث. وتعتبر المدارس الغربية في الإعلام أقدم هذه المدارس تاريخياً وأسبقها في محاولة استخلاص القوانين النظرية التي تحدد الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية والسياسية للإعلام الغربي بتياراته ومذاهبه. وقد أخرجت هذه المدارس العديد من التصنيفات النظرية في المجال الإعلامي أبرزها التصنيف الذي وضعه ولبور شرام وزملاؤه سنة ١٩٥٦ ويتضمن النظريات الإعلامية الأربعة وهي نظرية السلطة، والنظرية السوفياتية، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية. وتعكس هذه النظريات باستثناء النظرية السوفياتية التطور التاريخي للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في المجتمعات الغربية. وقد اهتمت بالتركيز على هذا المتغير، بالإضافة إلى المتغير الاقتصادي الخاص بنمط الملكية. وقد استمدت هذه النظريات دعامتها الفلسفية من التراث النظري للفكر الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض على الإطلاق للبناء الاجتماعي والثقافي الذي أفرز هذه النظم الإعلامية وكان له تأثيره الجدلي على تطورها، سواء من الناحية التكنولوجية أو المضامين الإعلامية أو فنون التحرير والإخراج الصحفي. ولقد توالت التصنيفات التي أضافت بعض التعديلات غير الجوهرية على هذا التصنيف (تصنيف شرام) مما أدى إلى تغير بعض التسميات السابقة ودمج البعض الآخر. وقد أسفرت تلك المقولات عن تصنيف ثلاثي يتضمن النظريات الثلاث التالية: الليبرالية والشمولية والمختلطة.

وهذا التصنيف قام بدمج كل من نظريتي الحرية والمسؤولية الاجتماعية

في إطار واحد هو النظرية الليبرالية على أساس أنهما يمثلان مرحلتين تاريخيتين متتابعتين في تطور الصحافة العربية، وأنهما ينبعان من أساس نظري وفلسفي واحد، كما ينتميان إلى واقع اقتصادي واجتماعي واحد هو المجتمعات الغربية. أما النظرية السوفياتية فقد أدرجها تحت أسم النظرية الشمولية دون مراعاة للاختلاف التاريخي والإيديولوجي للتجربة الاشتراكية في الإعلام عن التجارب الأخرى التي تندرج تحت نفس التصنيف (مثل التجربة النازية التي تعد إحدى تطبيقات الرأسمالية). أما النظرية الثالثة (المختلطة) فهي محاولة ترقيعية تفتقر إلى الأساس النظري أو الاقتصادي بل تعتمد على الاختبارات السياسية البراغماتية وتعجز عن تفسير كثير من الظواهر الإعلامية في العالم الثالث بالذات.

وعندما نحاول أن نطبق إحدى هذه التصنيفات على الصحافة العربية المعاصرة أملاً في استخلاص القوانين النظرية التي تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تربط الصحافة العربية بكل من الحكومات والأنظمة السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي وذلك في إطار التطور التاريخي الذي مرت به الصحافة العربية منذ نشأتها وحتى المرحلة الراهنة، سوف نلاحظ وجود الكثير من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وما تشير إليه بعض النظريات الغربية في الإعلام مثل نظرية السلطة التي ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الإنكليزية منذ القرن السابع عشر. وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمي والرقابة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتفترض هذه النظرية ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع في ذات الوقت للقيود الحكومية. بينما نلاحظ أنّ النمط الغالب لملكية الصحف في العالم العربي هو

ملكية حكومية للصحف وإدارتها ، فإذا أردنا تطبيق النظرية على الصحافة العربية فلا بد أنه ستصادفنا مجموعة استثناءات تتفوق على جوهر النظرية ذاتها لأنَّ النمط السائد هو الملكية الحكومية للصحف العربية والاستثناء هو وجود بعض الصحف ذات الملكية الخاصة (مثل : الكويت ـ لبنان ـ الإمارات العربية ـ السعودية) .

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح أنّها لا تصلح للتطبيق على الصحافة العربية إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفي عن تاريخ الصحافة الغربية وتطورها فهناك مضمون النظرية الذي ينص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية في مواجهة الحكومات ولا تتلاءم هذه النظرية مع الواقع الاقتصادي والسياسي الراهن في العالم العربي حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعي مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة ، وإن كان ذلك لا يُلغي نهائياً إمكانية تطبيقها بشكل جزئي على بعض النماذج القليلة في الصحافة العربية ولكنها في النهاية تبدو عاجزة تماماً عن تفسير الأوضاع الإعلامية في العالم العربي .

وعندما ننتقل إلى المدرسة الاشتراكية في الصحافة فسوف يصادفنا تصنيف واحد محدد يتضمن الأسس النظرية والممارسات التطبيقية لها . وتستمد النظرية الاشتراكية في الإعلام أساسها النظري من التراث الماركسي اللينيني ، رغم ضآلة ما تتضمنه الأدبيات الماركسية من إشارات إلى الإعلام والصحافة بشكل محدد . ولكن الإضافات التي قدمها لينين من خلال التجربة السوفياتية ساعدت على تشكيل الإطار النظري العام للصحافة الاشتراكية وذلك من خلال التطبيق السوفياتي منذ قيام الثورة

الاشتراكية سنة ١٩١٧ . وترى النظرية الاشتراكية أنّ الدور الرئيسي للصحافة هو التربية الفكرية الإيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئات الشعب دون استثناء وتركز على ضرورة منح مختلف القوى الاجتماعية والجماعات النوعية الفرصة كاملة في إصدار صحفها ونشراتها وتشترط الاهتمام بالتوسع في أبواب بريد القراء حرصاً على إتاحة الفرصة الأكبر عدد من المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة بطريقة غير مباشرة في صنع القرارات التي تؤثر في أوضاعهم العامة وحياتهم اليومية .

ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهري بين بعض ملامح النظرية الاشتراكية في الإعلام وبين الأوضاع الإعلامية في بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الإعلامي العربي ، فإنّ الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها التاريخي وبين السياسات الإعلامية في العالم العربي يجعل من العسير ، ان لم يكن من المستحيل ، تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية حتى وإن كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجي مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف في العالم العربي ، أو لجوء بعض الحكومات العربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية . فمن الواضح أن معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناءً على اختيارات سياسية واقتصادية ، وليس طبقاً لاعتبارات إيديولوجية . كما أن الفجوة الطبقية الملحوظة في العالم العربي والتي تتمثل في وجود قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسي والثقافي وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآدمية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي ، فإن هذا يطرح الطابع الطبقي الواضح للصحافة العربية ذات الطابع الاشتراكي

ولكنها قليلة جداً. لكل هذه الاعتبارات يصبح من غير الجائز موضوعياً محاولة إجراء هذا التطبيق غير المتكافىء.

بعد استعراض التصنيفات النظرية للإعلام الغربي والاشتراكي يتضح لنا مدى الصعوبة التي تكتنف أية محاولة لتطبيقها على الإعلام العربي. مما يؤكد وجاهة وحجة المقولة التي تؤكد أهمية الابتعاد عن النظريات الجاهزة والتي تنبع من واقع مختلف، وتستند إلى قيم وأفكار تعكس مصالح قوى اجتماعية ومجتمعات ذات تاريخ مختلف. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها في الدول النامية، فمن الضروري مراعاة الإنصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة في الدول المتقدمة سواء الغربية أو الاشتراكية. ولا يجب أن نتجاهل الحقيقة التاريخية التي تؤكد لنا أنّ الصحافة الغربية وكل ما أحرزته من تقدم، سواء في المجال التكتيكي أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة، ما كان له أن يتحقق بهذه الصورة لولا المرحلة الاستعمارية التي تم خلالها استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية لشعوب العالم الثالث وخصوصاً الوطن العربي الذي لا يزال حتى الآن مكبلا بالكثير من أشكال السيطرة الخفية والعلنية، وإزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للإعلام التي سبق ذكرها في تفسير الواقع الإعلامي في العالم العربي، فقد كان من المتوقع أن يكون هناك إسهام عربي في هذا الصدد. ولكن مما تجدر ملاحظته خلو الميدان الأكاديمي في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الإعلامي العربي برصد تطوره والمؤشرات العديدة التي يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو القوى الاقتصادية أو أشكال التبعية المختلفة للإعلام الغربي. وذلك بهدف التوصل إلى استنباط القوانين التي تحكم حركة الواقع الإعلامي العربي وتحدد دوره وموقعه على الخريطة

العالمية ومن هنا تبدو أهمية المحاولة التي أقوم بها وأرجو أن تكون لباب المناقشة حول هذه القضية الهامة وحافزاً للباحثين الإعلاميين لمنحها الأهمية التي تستحقها.

مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي

غالباً ما يراعى عند تحليل التبعية الإعلامية وجود محورين أساسيين لهذه القضية: **أولهما يتعلق بالبعد المحلي** ويتضمن التبعية للسلطة السياسية من ناحية ملكية الصحف، وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية التي تخضع لها هذه الصحف، ورسم السياسات الإعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء المحلية من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية والإشراف على إدارتها، وأخيراً السيطرة على مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها الصحف العربية.

المحور الثاني

ويتعلق بالبعد الدولي الذي يتضمن التبعية التكنولوجية للدول الغربية والتبعية السوسيو ـ ثقافية للشركات المتعددة الجنسية من خلال الإعلانات والتبعية الإعلامية لوكالات الأنباء الغربية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية.

في ما يتعلق بالمحور الأول: فقط لوحظ حرص الحكومات العربية على فرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام، وخصوصاً الصحف بعد الحصول على الاستقلال مباشرة وذلك كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافي والإعلامي. وكما سبق أن رأينا فقد كانت نشأة

الصحف العربية على أيدي الحكام في بداية القرن التاسع عشر. وقد كان لذلك آثاره السلبية على تطور الصحافة العربية فيما بعد، إذ أسفر عن انعدام ثقة القراء بها لارتباطها بالحكومات؛ ومع توالي الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم العربي بعد الاستقلال ضاعفت الحكومات العربية من سيطرتها على وسائل الإعلام ونجحت جزئياً في استخدامها لخدمة القضايا القومية مثل الصراع العربي الاسرائيلي وقضية التنمية. ولكن كان الاستخدام الأكبر هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسي والإيديولوجي لهذه الحكومات من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها وأساليبها في الحكم. وغالباً ما كان الصراع الإسرائيلي حجة تلجأ إليها الحكومات العربية لتبرير محاربتها للمعارضة ولتكميم الأفواه على أساس (أن الوطن في حالة حرب مع إسرائيل وليس هناك مكان بعد لقوى المعارضة). ويسود العالم العربي نمط الملكية الحكومية للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتي تتخذ أشكالاً متنوعة مثل المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية.

ولا تخلو الخريطة الإعلامية للعالم العربي من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التي تعتمد في تمويلها على موارد فردية أو حزبية. والسيطرة الاقتصادية لا بد أن تلحقها سيطرة فكرية تتحكم في مضامين المواد الإعلامية التي تنشرها هذه الصحف. فيلاحظ أن أغلب الصحف العربية ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في الاتجاهين. فرسائل القراء نادراً ما تنشر؛ وكذلك الآراء المخالفة لرأي الحكومات. وفي الحالات القليلة التي

يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم. وتمر المواد الإعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها. وذلك بهدف وصولها في النهاية إلى القارىء في صورة ترضي الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسي.

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصاً الصحافة. وتتخذ الرقابة أشكالاً متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة. ولكنها كثيراً ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة هذه الحكومات. وغالباً ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارىء. ومن أبرز أنواع الرقابة التي تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل النشر، والرقابة بعد التوزيع حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف، ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة في الصحافة العربية اليوم هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى وجود رقيب رسمي. أما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد ما تكون وضوحاً في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية. وقد أنشئت هذه الوكالات الثماني لمواجهة التحيز والتشويه الذي تقوم به

وكالات الأنباء الغربية لأنباء وأحداث العالم العربي. وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط أقدم الوكالات العربية، إذ أنشئت عام ١٩٥٦ لمواجهة التحيز المغرض لوكالات الأنباء الغربية في تغطية أنباء العدوان الثلاثي على مصر عقب تأميم قناة السويس. وهناك ثلاثة أشكال للعمل تمارسها وكالات الأنباء العربية، فهناك الشكل الأول الذي تتبناه كل من الجزائر والعراق وليبيا وعمان والسودان وتونس واليمن الشمالية والجنوبية. وهو يقوم على عدم السماح باستقاء الأنباء الخارجية إلا عبر وكالات الأنباء الوطنية التي تقوم بتلقي هذه الأخبار وإجراء التعديلات اللازمة عليها تنفيذاً لتعليمات السلطة السياسية، ثم تقوم بتوزيعها على الصحف. أما الشكل الثاني فهو يُطبق في كلٍ من البحرين ومصر والاردن والمغرب والكويت وقطر والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية، حيث لا تقيم الوكالات احتكاراً على استقاء الأنباء الخارجية بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة في وكالات الأنباء العالمية، ولكن بالنسبة للأخبار الوطنية فإنها تعد احتكاراً لوكالات الأنباء المحلية. أما الشكل الثالث والأخير فهو مُطبق في لبنان فقط حيث يجمع بين نظامين في ملكية وكالات الأنباء. فهو يجمع بين وكالة الأنباء الحكومية وبعض الوكالات الخاصة. ورغم أن الهدف الأساسي من إنشاء وكالات الأنباء العربية هو مقاومة الدور السلبي الذي تقوم به وكالات الأنباء الغربية ضد العالم العربي، ومحاولاتها في تشويه الصورة القومية للشعوب العربية في أذهان العالم الخارجي وتضليل الرأي العام العالمي عن حقيقة ما يدور في الوطن العربي وخصوصاً ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. مما ينتج فقدان تعاطف الرأي العام العالمي مع القضايا القومية في العالم العربي وخصوصاً القضية الفلسطينية. ورغم وضوح هذا الهدف القومي في أذهان الحكومات

العربية عند إنشاء الوكالات فإن الروح القطرية التي تسيطر على نشاط هذه الوكالات واستخدامها في تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية قد أدت إلى العجز الكامل عن تحقيق هذا الهدف الهام. بل وأصبحت معظم هذه الوكالات تابعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية كما سنرى في الجزء الخاص بهذه الوكالات. وقد كان أحرى بالحكومات العربية أن تُوحد جهودها وإمكانياتها في العمل على إنشاء وكالة أنباء عربية تكون الوكالات القطرية الحالية فروعاً لها. وتتولى هذه الوكالة التعامل مباشرة مع وكالات الأنباء العالمية. وتقوم بدورها القومي في حماية الاستقلال الإعلامي والثقافي للوطن العربي.

أما المحور الثاني

وهو البعد الدولي للتبعية الإعلامية، فيتعلق بتلك التبعية التكنولوجية التي تدين بها أغلبية الصحف العربية تجاه المؤسسات الغربية التي تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات والمصادر الالكترونية للمعلومات المتخصصة، ووكالات الأنباء وصناعة الورق (أجهزة الطباعة والتصوير). وتتضح لنا خطورة الاحتكار الغربي لتكنولوجيا الإعلام إذا علمنا مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الإعلامية الأساسية وخصوصاً ورق الصحف الذي ارتفع سعره في الأسواق العالمية من رقم أساسي ١٠٠ سنة ١٩٧٠ إلى ٣٢٩ في مايو ١٩٧٧ واستمر في الارتفاع منذ ذلك الحين. ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الوضع هو استغلاله من قبل بعض الحكومات العربية في تطبيق أشكال الرقابة المقنعة. إذ عمدت هذه الحكومات إلى تقييد ورق الصحف وتوزيعه لسياسة محددة تهدف إلى التمييز ضد المعارضة. وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء

التوزيع الجغرافي لبنوك المعلومات واحتكار الدول الصناعية المتقدمة لجميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالنشاط المصرفي والصناعي والتجاري والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التي يتم الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها. ويؤثر وضع التبعية الذي تعاني منه الدول العربية في هذا المجال تأثيراً خطيراً على خططها الإنمائية ويحرمها من المعلومات الحيوية في مجالات كثيرة، وغالباً ما يعوق موقفها التفاوضي عند ما تتعامل مع حكومات أجنبية أو شركات غير وطنية. وفي نطاق الجدل المثار بشأن التبعية الإعلامية لا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تقوم به الشركات غير القومية في هذا المجال. إذ لا تكتفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها إلى سوق الاتصال، بل إنها تسوق أيضاً سلعاً استهلاكية ثقافية اجتماعية لا حصر لها تهدف في الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدي إلى تعميق الاغتراب الثقافي والاجتماعي لدى شعوب العالم الثالث. وتمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل فيها وتلعب دوراً هاماً في تسويق ثقافتها. وتتعدد الأمثلة في الوطن العربي حيث انتشرت في السنوات الأخيرة فروع وتوكيلات العديد من الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها الرئيسية في كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا الاتحادية وسويسرا وإنكلترا وفرنسا. ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من فروع هذه الشركات توجد في الدول العربية التي كانت تابعة لنفوذ الدولة السابقة بشكل رسمي أو غير رسمي وخصوصاً إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هي موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة، وهما الوكالتان الأميركيتان أسوشيتد برس ويونيتد برس انترناشيونال ورويتر البريطانية وأجنس فرانس برس الفرنسية.

ومما يجدر ذكره هنا أن نسبة عالية من البرامج التليفزيونية تستوردها الدول العربية من الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا. كما أنّ هناك ٢١ وكالة أميركية من مجموع ٢٥ وكالة عالمية تحتكر الإعلان الدولي وتوجد لها فروع رئيسية في كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر.

ومن الواضح أنّ الشركات غير القومية تقوم بدور متزايد الحيوية في الأنشطة الإعلامية والثقافية. وذلك كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات. وتنمو أنشطة هذه الشركات في مجالات توريد البنى الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للأغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل الإيضاح المرئية والحسابات الالكترونية والأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وغير ذلك. كما تمارس الشركات غير القومية تأثيرها الرئيسي في تكريس التبعية الثقافية من جانب الدول النامية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المضامين الإعلامية والثقافية التي تبثها في الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

ويبدو هذا بشكل ملموس في ازدياد حجم المواد التليفزيونية المستوردة في الوطن العربي وهي تتضمن البرامج الروائية القصيرة والمسلسلات الطويلة التي تعد أصلاً لمشاهدين من أهل البلد الأصلي (في معظم الأحيان أميركيين).

والواقع أن هناك عدداً محدوداً من الشركات التليفزيونية الدولية التي تقوم بإمداد معظم دول العالم الثالث بالبرامج الإخبارية وبرامج الترفيه وتعتمد جميع مؤسسات التليفزيون العربية اعتماداً كبيراً على هذه المواد

المستوردة. وحجتها في ذلك هو أن ما تنتجه محلياً غالباً ما يكون أقل جودة مما تعرضه من مواد مستوردة في البرنامج اليومي، وثمة مشكلات كثيرة تطرحها كميات برامج الأنباء والأفلام والبرامج التسجيلية التي تستوردها الدول العربية، ويتم بواسطتها ترسيخ صورة الحياة الاستهلاكية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما تتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية القومية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد. ومن خلال الثقافة التجارية التي تقوم بترويجها هذه الشركات عبر الصحف وغيرها يتم تشجيع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبي احتياجات المجتمعات التابعة. بل تؤدي إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسيع الاستهلاكي. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف. ويبرز الدور الخطير لهذه الشركات غير القومية من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيماً استهلاكية تهدف إلى تكريس التبعية الثقافية والاجتماعية من ناحية، فضلاً عما تمارسه من نفوذ وتأثير على الصحافة والإذاعة سواء في اختيار الأنباء أو فرض نوع من الرقابة من ناحية أخرى. وهنا يكمن التهديد الحقيقي لحرية الصحافة وخصوصاً أن معظم الصحف في العالم الثالث لا تستطيع الاستغناء عن المساندة الإعلانية حتى ولو كانت هذه الصحف تابعة اقتصادياً للحكومات. ومع ذلك فليس بوسع الشركات العابرة القومية من أن تمارس تأثيرها بالصورة التي عرضناها إن لم تكن النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي تمنحها التأييد والمساندة.

هذا وتتجسد التبعية الإعلامية في العالم العربي من خلال مظهر آخر بارز أيضاً هو وكالات الأنباء الغربية التي سنتناولها بشيء من التفصيل.

الدور الحقيقي لوكالات الأنباء الغربية في العالم العربي

في ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى فقدت هذه الوكالات دورها المفترض، وأخْلت الساحة تماماً للوكالات الأجنبية. ويمكن القول بصفة عامة إن وكالات الأنباء العالمية الخمسة التي تحتكر حركة الأنباء حالياً في العالم العربي تعتمد في الأساس على الوكالات الغربية الأربع التي تحتكر حركة سريان الأنباء في العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطاً لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامي جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة، حتى على أساليب العمل في الوكالات العربية ذاتها.

وقد بدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية في العالم العربي في عام ١٨٦٠ عندما دعت المصالح البريطانية في القاهرة والخرطوم وعدن ومسقط إلى إنشاء شبكة برقية من إنكلترا إلى هذه المدن العربية. فضلاً عن قيام وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء في مناطق النفوذ البريطاني في العالم العربي على امتداد الطريق البرقي، ثم في أماكن أخرى شملت العراق وفلسطين، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى احتكرت وكالة هافاس الفرنسية الأنباء الخارجية التي تدخل سوريا ولبنان فضلاً عن احتكارها لجمع وتوزيع الأنباء الخاصة بمنطقة المغرب العربي. وفي سنة ١٩٤٥ انتقل النشاط من هافاس إلى وكالة الأنباء الفرنسية، أما وكالتا الأنباء الأميركية أسوشيتد برس ويونيتد برس فقد حاولتا كسر الاحتكار

الفرنسي الإنكليزي في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبدأت نشاطها في الكويت والعربية السعودية منذ ١٩٥٢. وقد ساعدت أزمة قناة السويس ١٩٥٦ على كسر الاحتكار البريطاني الفرنسي للأنباء لصالح الوكالات الأميركية. كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفياتية (تاس) لتوسيع نطاق نشاطها في العالم العربي، خصوصاً بعد ازدياد الشعور المناهض للإمبريالية وبسبب موقف الإتحاد السوفياتي من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. وقد أنشأ الإتحاد السوفياتي في عام ١٩٦١ وكالة نوفوستي التي قدمت خدماتها مجاناً للصحف العربية من خلال مكاتبها الملحقة بمكاتب تاس. وتتعامل الوكالتان السوفياتيتان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية.

وتحتل وكالة الأنباء الفرنسية مركزاً قوياً في شمال أفريقيا ولبنان لأن نشرتها تصدر بالفرنسية كما تقدم نشرتها مترجمة إلى الإنكليزية في منطقة المشرق العربي. وفي عام ١٩٦٩ وقعّت الوكالة الفرنسية اتفاقاً مع وكالة أنباء الشرق الأوسط لترجمة نشرتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على العالم العربي كله. وكذلك فعلت وكالة رويتر ولكن بالنسبة للمشتركين المصريين فقط.

إنّ احتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولي قد ترتب عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية، وقد سبق أن أوضحناها وتتلخص في أن جميع دول العالم الثالث تتلقى ٨٠ ٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك، وأن هذا الاختلال في تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من جانب العالم الصناعي إلى العالم النامى وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي. ويمكن

القول إن وكالات الأنباء الغربية الأربع تخصص حوالى ما يتراوح بين ٢٠، ٣٠ ٪ من أنبائها للعالم الثالث كله. وهناك ٣٥ دولة في العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية. كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون. فهي تعتمد اعتماداً كاملاً على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية، تماماً كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بالتوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية أنّ أوروبا وأميركا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلي الوكالات وأنّ العالم العربي وأفريقيا يأتيان في المؤخرة. والجدول التالي يوضح ذلك.

التوزيع العالمي لمراسلي وكالات الأنباء العالمية لعام ١٩٧٤

أميركا الشمالية:	٣٤ ٪	أوروبا:	٢٨ ٪
استراليا وآسيا:	١٧ ٪	أميركا اللاتينية:	١١ ٪
الشرق الأوسط:	٦ ٪	أفريقيا:	٤ ٪
(العالم العربي).			

وتتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية في العالم العربي وهي تتعلق بنوع التغطية الإخبارية للأحداث الدولية. فقد أوضحت الدراسات العديدة في هذا المجال أنّ الأحداث التي تقع في الدول الغربية المتقدمة هي المستهدف الأول في التغطية الإخبارية في صحف العالم الثالث. وذلك عكس ما يحدث في الإعلام الغربي.

التبعية الأكاديمية

وأخيراً نتعرض لأهم مظاهر التبعية الإعلامية في العالم العربي وهي التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية والتي تعتبر في تصوري السبب الرئيسي للقصور النظري الذي تعاني منه الدراسات الإعلامية في العالم العربي. فضلاً عن استمرار خضوعها لمنهج التجربة والخطأ الذي لا يزال يسود الواقع الإعلامي العربي سواء على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، وتفرض طبيعة القضية (الدراسات الإعلامية في العالم العربي) ضرورة تناولها على مستويين.

المستوى الأول

يتعلق بقضية التدريس وإعداد كوادر إعلامية متخصصة.

أما المستوى الثاني

فهو يتعلق بقضية البحوث والدراسات الإعلامية، سواء تلك التي تقوم بها معاهد وكليات الإعلام بالجامعات العربية أو التي يتم إنجازها في المراكز العلمية المتخصصة مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أو اتحاد الإذاعات العربية.

فبالنسبة للمستوى الأول الخاص بتدريس الإعلام في العالم العربي فهناك ١٦ مؤسسة أكاديمية تتراوح ما بين المعاهد والأقسام وكلية واحدة (جامعة القاهرة) لتدريس الإعلام بالوطن العربي.

وتحتل مصر مكاناً رائداً في هذا المجال، إذ بدأت فيها هذه الدراسات عام ١٩٣٩، بإنشاء معهد الصحافة والتحرير والترجمة التابع

لكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم تحول إلى قسم للصحافة في عام ١٩٥٤، فكلية مستقلة للإعلام في عام ١٩٧٢. وقد توالى إنشاء معاهد وأقسام الإعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات وتعاني معاهد وأقسام الإعلام العربية من جملة مشكلات تنحصر في نقص الكوادر الأكاديمية المتخصصة وانفصام العلاقة أو ضعفها بين هذه المعاهد والمؤسسات الإعلامية والصحفية في العالم العربي وضآلة الإمكانيات الخاصة بالتدريب أو وجود مكتبات أكاديمية عصرية. غير أنّ أخطر هذه المشكلات على الإطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بنسب متفاوتة.

ويتضح ذلك في عدة أمور أبرزها مضامين المناهج والمواد التي تدرس بالمعاهد الإعلامية العربية والمنح الدراسية والبعثات وفي تصميم النظم الدراسية بهذه المعاهد. ومن الملاحظ أنّ هناك مدرستين تسيطران على الدراسات الإعلامية العربية: أولاهما المدرسة الأميركية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان والسعودية ودول الخليج والسودان) وتمارس نفوذاً سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الإعلام بالجامعة الأميركية في كل من بيروت والقاهرة.

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الإعلام ويبدو نفوذها واضحاً في معاهد الإعلام بالمغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب).

وتفتقد المناهج الإعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي إعلامياً مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الإعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجستير والدكتوراه. حيث يلاحظ أنها تفتقر

إلى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستوى القطري والقومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية في أساليب تصميمها وإجرائها مما يؤثر على عائدها الأكاديمي.

أما المستوى الثاني الخاص بالدراسات والبحوث الإعلامية في العالم العربي فهو أكثر قدرة على توضيح أبعاد التبعية الأكاديمية. إذ يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الإعلام العربي. هذا من ناحية حجم البحوث، أما من ناحية أنواعها (تأليف ـ ترجمة ـ دراسات ميدانية) فيلاحظ أن الكتب المؤلفة قليل منها ما يتسم بالأصالة والارتباط بقضايا الإعلام العربي المعاصر مثل (تاريخ الصحافة العربية والتشريعات الإعلامية في العالم العربي، أنماط الملكية في الصحافة العربية، والصحافة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلاقة الصحافة العربية بالسلطة السياسية، وموقف ودور الصحافة العربية في التنمية القومية ومشكلات التوزيع والطباعة، ودور الإعلانات في الصحافة اليومية المعاصرة).

وللإنصاف لا بد أن نشير إلى أنّ هناك بداية تستحق التشجيع في هذه القضايا والموضوعات، تقوم بها المدرسة الإعلامية المصرية ولكن تعترضها جميع الصعاب التقليدية المعروفة مثل نقص الإمكانات خصوصاً في مجال النشر، وعدم تفرغ أعضاء هيئات التدريس للتأليف. فضلاً عما تعانيه البحوث الميدانية من عقبات وخصوصاً أنها تحتاج لفرق بحث جماعية تتولى مسؤولية إجرائها ونشرها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مراكز البحوث القومية أو المؤسسات الإعلامية علاوة على المعاهد الإعلامية ذاتها.

ويلاحظ بالنسبة للكتب المترجمة أنها ليست أفضل، نتيجة لعدم صلاحية مضمون غالبية هذه الكتب للترجمة، وخصوصاً الكتب الأميركية التي تركز في دراستها على وسائل إعلامها فقط. وتحاول من خلالها ترويج المناهج الأميركية في تدريس الإعلام. وغني عن الذكر ما يترتب على ذلك من آثار التشويه الأكاديمي لدى دارسي وباحثي الإعلام نتيجة الالتزام بدراسة هذه المؤلفات. وتبدو الصورة مثيرة للأسف حينما يترسخ الإعلام الأميركي في أذهان طلاب الإعلام العرب وكأنه النموذج الذي لا يوجد سواه والجدير بالدراسة والاحتذاء به.

وعندئذ لا يمكن الحديث عن الإعلام القومي، حيث تبرز ضرورة إعادة النظر في مناهج الإعلام العربي ودراسته كشرط ضروري لتخريج كوادر إعلامية تنتمي إلى العالم العربي وتلتزم بقضاياه القومية وهمومه الاجتماعية والثقافية. ومن ثم تكون قادرة على تغييره إلى الأفضل والأكثر عدالة.

مراجع الدراسة

١ - أنظر ما يلي:

أ - أديب مروة: الصحافة العربية - النشأة والتطور - بيروت.

ب - سامي عزيز: الصحافة العربية - مذكرات غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - العام الدراسي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ص ٩ - ١٠.

جـ - فريق من الأساتذة: الوقائع المصرية أقدم صحيفة عربية / مجلة صوت الجامعة كلية الإعلام - جامعة القاهرة - مارس.

٢ - أنظر ما يلي:

أ - عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية في الجزائر - معهد الدارسات العربية - القاهرة ١٩٧٨. ص ١٥ - ١٨.

ب - عواطف عبد الرحمن: الصحافة الأفريقية من التحرر إلى الاستقلال: مجلة التنمية والتقدم العدد الثاني - التضامن الأفريقي الآسيوي - القاهرة - ١٩٧٩ ص ٧ - ٩.

٣ - أنظر ما يلي:

أ - خليل صابات: نشأة وسائل الإعلام وتطورها / الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥.

ب - سامي عزيز: مصدر سابق ١٢ - ١٦.

٤ - أنظر ما يلي:

- د. جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٧٥ - ص ٣٠ - ٣٤، ٦٠ - ٨٥.

- د. جيهان رشتي: نظم الاتصال - الإعلام في الدول النامية - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٧٢.

- د. محمد سيد: الإعلام والتنمية - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ - ص ١٠٩ - ١٣٦.

٥ - أنظر:

- د. عواطف عبد الرحمن - مقدمة في الصحافة الأفريقية - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٣٠ - ١٣٩.

- لينين: حول الصحافة - إعداد فخري كريم - دار الفارابي - بيروت - ١٩٨٠ - ص ٥٥، ١٤٧، ٣٤١.

٦ - كارل سوفانت وبرنارد بيتسي / الانتماءات الاجتماعية الثقافية في نطاق الاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات الشمال والجنوب - دور الشركات غير القومية - مركز دراسات الشركات غير القومية بالأمم المتحدة - نيويورك - يونيو ١٩٧٩ - ص ١٢ - ١٧.

٧ - Phil Harris: international News Media Authority and Dependence - in: Introduction to Mass-Media in Nigeria. Lagos-1976. pp. (H. 10).

٨ - أنظر:

- أحمد الصاوي وحمدي قنديل: معاهد وكليات الإعلام بالوطن العربي جامعة الرياض - ١٩٧٩.

- حمدي قنديل - التدريب الإعلامي في الوطن العربي ندوة الدراسات الإعلامية الرياض - ١٩٧٩.

الفصل الثالث

اشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي

رغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في العالم العربي على تحديد دور ومسؤوليات الصحافة ووسائل الإعلام الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن الممارسات العملية خلال القرن الأخير قد طرحت رؤية موحدة وإن اختلف مضمونها الاجتماعي والإيديولوجي. تحدد هذه الرؤية الدور الأساسي للصحافة العربية وسائر وسائل الإعلام في ضرورة استخدامها كأداة في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة للنقد والتوعية الجادة.

ويلاحظ بصورة عامة أن الرؤساء والحكام العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة بأكملها مما ترتب عليه غياب الرؤية النقدية سواء في أجهزة الإعلام أو لدى المسؤولين والحكام أو بالنسبة للجماهير العربية. ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب للمعارضة، ولكن الأمر يختلف من الناحية الواقعية فالحكومات العربية لا تمانع نظرياً في ممارسة حرية الصحافة ولكن بشروط وضوابط

أبرزها هو عدم الخروج على الصيغة العامة التي ارتضتها السلطة السياسية.

والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة، إلا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال، عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية، أما في مرحلة ما بعد الاستقلال فقد تعددت القيود المفروضة على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم على نطاق واسع في شتى أنحاء الوطن العربي. ولذلك يلاحظ أن جميع الحكومات العربية دون استثناء تمارس سيطرتها المباشرة، من خلال ملكية وإدارة وسائل الاتصال، على الإذاعة والتليفزيون ووكالات الأنباء. وتكاد تلتقي معظم الدول العربية في وضع قوانين للعمل الإعلامي وخصوصاً الصحافة من خلال التشريعات الإعلامية واللوائح المنظمة للعمل الإعلامي وقوانين المطبوعات. هذا وقد يكون من المفيد أن نستعرض التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب، عن دور الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى ومسؤولياتها بعد الاستقلال، ويمكننا أن نلخص هذه الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية:

الاتجاهات في ثلاثة تيارات رئيسية

التيار الأول

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني؛ ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الأولى هي بناء الفكر القومي وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول

هذا الهدف الحيوي. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الإعلامية في العالم العربي وتنتهي عند هذا الهدف. فالدول العربية بحاجة إلى الصحافة كي تسهم في تحويل الولاء القطري إلى ولاء قومي، وكي تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ما هو جاد وعصري في الثقافة القومية والعالمية وتقوم بتسليحهم بالوعي السياسي والقومي لمواجهة العدوان الصهيوني وركيزته المادية الممثلة في دولة اسرائيل، وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية وبين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في تحقيق التحرر الوطني والوحدة القومية.

أما التيار الثاني

فهو يرى أن القضية الأساسية والمطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هي **الاسهام في التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق العالم العربي كله**. ويرى هذا التيار أن الصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطليعة المثقفة في العالم العربي فإن عليه مسؤوليات مضاعفة إزاء بلاده التي تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسي في القضاء على الأمية التي تبلغ نسبتها حوالي ٧٥٪ في العالم العربي. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً أن الاستعمار الأوروبي لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية، بل أدخل إلى الدول العربية أشكالاً من التعليم التي لا تساعد على بناء مجتمعاتهم وتطويرها، والتي تهدف في الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين

والكتبة لمساعدة الجهاز الاداري الاستعماري ... ولما كانت النظم التعليمية السائدة حالياً في العالم العربي موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبي وتحتاج إلى إعادة نظر شاملة في مناهجها وأساليبها فضلاً عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية، لذلك أصبح من الضروري الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدمتها الصحافة للاستفادة من امكانياتها الهائلة في هذا الصدد. ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التي تتسم بأهمية خاصة، وهي الإسهام في محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة والنهوض والتصنيع والإصلاح الزراعي، وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبي في جوهرها. كما يرون أيضاً أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم في تحقيق تلك المهام القومية، ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات، هي الأجهزة الوحيدة التي تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمي والثقافي.

ويرى التيار الثالث

إن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هي تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد، خصوصاً وأن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطني في إرساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسؤولياتها في صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطي الذي شاركت في صنعه، ولن يتحقق ذلك إلا بممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع أنصار

هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسؤولياتها التاريخية في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي والتعبير عنها بأمانة، بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية في صنع القرارات السياسية والقومية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي العربي، بما يتفق مع تراثها الحضاري ومصالحها الاقتصادية والسياسية من ناحية ويحقق مصالح الغالبية العظمى من الجماهير العربية من ناحية أخرى.

وفي مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التي تتشكل منها المجتمعات العربية.

هل توجد نظرية إعلامية للوطن العربي؟

لقد كان من المتوقع إزاء القصور الموضوعي الذي تتسم به التصنيفات النظرية للإعلام لكل من العالم الرأسمالي والاشتراكي في تفسير الواقع الإعلامي في العالم العربي أن يكون هناك إسهام عربي في هذا الصدد، ولكن يلاحظ خلو الميدان الاكاديمي في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع الإعلامي العربي ككل وذلك برصد أهم الظواهر المؤثرة في نشأته وتطوره وحركته الراهنة وتفسير طبيعة الضغوط العديدة التي يخضع لها، سواء من جانب السلطة السياسية أو أشكال التشويه والتزييف الناجمة عن صور التبعية المختلفة التي يعاني الإعلام العربي من وطأتها على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. ورغم عدم حداثة الدراسات الإعلامية في الوطن العربي إذ ترجع بدايتها إلى عام ١٩٣٩ بانشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة بجامعة القاهرة، وقد توالى إنشاء معاهد

وأقسام الإعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينات حتى بلغت حالياً ١٦ مؤسسة أكاديمية. إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تحول بين هذه المؤسسات وبين القيام بدورها الفكري والأكاديمي المتوقع، وأخطر هذه المشكلات على الإطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بدرجات متفاوتة. فمن الملحوظ أن هناك مدرستين تسيطران على الدراسات الإعلامية العربية أولاهما المدرسة الأميركية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان ـ السعودية ـ دول الخليج ـ السودان)، وتمارس نفوذاً سافراً في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الإعلام بالجامعة الأميركية في كل من بيروت والقاهرة. أما بالنسبة للمدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الإعلام بالمغرب العربي (تونس ـ الجزائر ـ المغرب).

وتفتقد المناهج الإعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات واحتياجات الوطن العربي إعلامياً مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الإعلامية المتخصصة وعلى نوع البحوث التي تقوم بها هذه الكوادر وخصوصاً رسائل الماجيستير والدكتوراه، حيث يلاحظ أنها تفتقر إلى وجود فلسفة عامة تحدد أولوياتها على المستويين القطري والقومي. كما تبرز تبعيتها المنهجية في اعتمادها على مناهج وأساليب البحوث الغربية وخصوصاً الأميركية مما يؤثر على عائدها الأكاديمي بصورة سلبية. يلاحظ عموماً فقر المكتبة العربية فيما تتضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الإعلام العربي. وإذا كان حصاد تجارب التنمية في الوطن العربي قد أسفر عن مجموعة من السلبيات تتلخص في حقيقة أساسية هي التبعية للنموذج الغربي بكل مترتباتها من قهر سياسي وظلم اجتماعي واغتراب ثقافي، تتحمل تبعاته الجماهير العربية في المدن والقرى. فإن

الإعلام العربي لم يشذ عن السياق العام للواقع التنموي في الوطن العربي بل يمكن القول بأن الإعلام قد قام بدور رئيسي في ترويج فكر وإيديولوجية التبعية وفي تزييف الوعي السياسي والاجتماعي للجماهير العربية لصالح النخب الحاكمة في الداخل ولخدمة مصالح السوق الرأسمالية العالمية في الخارج.

والواقع أن الأوضاع السياسية في العالم العربي قد ساعدت في مرحلة ما بعد الاستقلال على تدعيم الأنماط السلوكية والقيم المنقولة عن الاستعمار الأوروبي، فضلاً عن تشجيعها للأنماط الثقافية الأخرى التي أدخلها الاستعمار الجديد. ومن ثم فبقدر إدراكنا لعدم إمكانية تحقق الاستقلال الاقتصادي وحده لا بد أن ندرك بنفس القدر بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق إلا بالتحرر الاجتماعي والثقافي. وهذا الشكل من الاستقلال الكامل يستلزم توفر مجموعة من الشروط التي نراها غائبة عن الواقع العربي الراهن، بقدر توفر الشروط المضادة التي تساعد على استمرار التبعية الاقتصادية والثقافية. وإذا كانت هذه التبعية تستمد جذورها التاريخية من المرحلة الاستعمارية السابقة، فإن استمرارها يؤكد جوهر التبعية الإعلامية والثقافية من جانب العالم العربي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة؛ إلا أن أشدها خطراً هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الإعلامية التي تبثها وسائل الإعلام الدولية وعلى الأخص الغربية، وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الإعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في الوطن العربي بل ويتناقض مع طبيعة المشكلات التي تواجه الشعوب العربية وخصوصاً التوجهات ذات الطابع الوطني والقومي في مجال التنمية، مما يجعلنا نطلق على هذه المضامين (مضمون المواد الإعلامية غير النامية أو المعادية للتنمية). ويتضح لنا مما سبق أن وسائل

الاعلام العربية التي استخدمت أثناء الفترة الاستعمارية من جانب النخبة الاستعمارية بمساعدة النخب المحلية الموالية لترسيخ الارتباط بالوطن الأم من خلال متابعة ما يدور فيها من وقائع وأحداث. إن هذه الوسائل الإعلامية ذاتها قد استخدمت بعد الاستقلال من جانب النخب الوطنية في الوطن العربي، تلك النخب التي لا تزال تتطلع إلى الغرب كنموذج للتقدم الحضاري والسياسي، وذلك للتواصل مع النخب المماثلة في العالم المتقدم ولإخضاع القطاعات الشعبية للأوضاع السائدة عن طريق سلبها القدرة على الرؤية النقدية وتزييف وعيها السياسي والاجتماعي. وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للتبعية الفكرية والثقافية التي يتم انجازها وتعزيزها من خلال وسائل الاعلام العربية.

إذن وفي ضوء ما سبق لا يسعنا التوصل إلى إطار نظري لتفسير الأوضاع الإعلامية في الوطن العربي، إلا في ضوء الاجتهادات التي قدمتها مدرسة التبعية عن الاستعمار الثقافي والتبعية الإعلامية والثقافية(*).

وهناك شبه اجماع بين كتاب مدرسة التبعية على تشخيص جوهر التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث وإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية مضافاً إليها المحاولات الدائبة التي تقوم بها الولايات المتحدة في المرحلة الحاضرة من أجل السيطرة على ثقافات

(*) من أبرز كتاب التبعية في المجال الإعلامي والثقافي البروفسور الأميركي هربت شيللر وكارل نوردن سترنغ وتابيوفاس بس (فنلندا) وكارل سوفانت ودالاس سميث (كندا) وراكيل سالينا ولينا بالدان (فنلندا) وارمان مايكل آرث وسميث ميجلوب (فرنسا) وتران فان دان (فيتنام) ومجيد طهرنينان (ايران).

العالم الثالث وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالية العالمية، مستعينة في تحقيق ذلك بقدراتها الإعلامية الضخمة من خلال وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية علاوة على إمكانيتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال والنشاط الأخطبوطي للشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الدولية.

وقد انطلق كتاب التبعية الإعلامية والثقافية في تحليلهم لظاهرة التبعية من دراستهم للاعلام الرأسمالي الغربي ومحاولة التوصل إلى القوانين الأساسية التي تتحكم في مضامينه وأدواته والقوى الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. ويلخصون رؤيتهم في أن وسائل الإعلام في الدول الرأسمالية تعتبر أدوات هامة لتحقيق الأرباح من ناحية، وللتحكم في الوعي الاجتماعي بهدف المحافظة على الأوضاع القائمة من ناحية أخرى. وفي ما يتعلق بالاوضاع الإعلامية في العالم الثالث، فهم يرون أن النظم الحاكمة في الدول النامية تواصل نفس الدور في احتكار وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة مصالحها وحرمان القطاعات الشعبية من حقوقها الإعلامية والثقافية. أما بالنسبة للمستوى الدولي فإن وسائل الإعلام الدولية تعد أدوات للإعلام والدعاية عن مصالح النخب الحاكمة سواء في المجتمعات الرأسمالية أو النامية. ورغم أهمية الإسهامات التي قدمتها مدرسة التبعية سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الإعلامي والثقافي، إلا أنها لا تزال في حاجة إلى المزيد من الجهود البحثية التي تتناول الأوضاع الثقافية داخل مجتمعات العالم الثالث، لأن تفسير التبعية لا يجب أن يقتصر على العوامل العالمية فحسب، بل يجب أن نضع في اعتبارنا العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث وضمنها العالم العربي على وجه التحديد. مما يستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعي والقوى الاجتماعية التي تولت عبء

النضال الوطني في مرحلة التحرر الوطني وتلك القوى التي تتحمل أعباء التنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال وأيضاً القوى التي تستفيد من عوائد التنمية. ولذلك فإن الاحتكار العالمي وحده لا يستطيع أن يفسر لنا كافة أبعاد التبعية، إلا إذا حاولنا التعرف على آثارها والقوى الاجتماعية المستفيدة من استمرارها وردود أفعال القطاعات الجماهيرية إزاء مظاهر التبعية وأشكالها المختلفة داخل الدول العربية ذاتها.

ولا شك أن هذا الجهد لن يقوم به إلا باحثون ينتمون للمجتمعات التابعة في العالم الثالث. وهناك إسهام مرموق قدمته مدرسة أميركا اللاتينية في هذا المجال. أما المحاولات التي قام بها بعض الباحثين والكتّاب العرب فهي محدودة، وقد تضمنت الإسهامات العربية نوعين من الجهد يتمثل الأول في الكتابات والتعليقات النظرية التي يمكن إضافتها إلى التراث الفكري والذي قدمته مدرسة التبعية. وهنا تجدر الإشارة إلى أعمال سمير أمين التي تعد إسهاماً عربياً مرموقاً في هذه المدرسة، خصوصاً وأنه ساهم بعدد كبير من البحوث الهامة التي تناولت الدول العربية في شمال أفريقيا(*).

أما الدراسات التطبيقية التي قدمها الباحثون العرب في إطار مدرسة التبعية، فإن أبرزها دراسة عادل حسين [1] ودراسة جلال أمين عن أثر

(*) يمكن أن نذكر في هذا السياق إسهامات كل من حسن الضيقة الذي اهتم بدراسة التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي. وابراهيم سعد الدين الذي قدم عرضاً نقدياً للاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية.

(١) أنظر عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩

التطورات الرأسمالية على التنمية المستقلة في العالم العربي. ومما يجدر ذكره أن جلال أمين هو الكاتب الاقتصادي العربي الوحيد الذي تعرض للآثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي.

الإعلام العربي ودوره في التنمية الشاملة

لقد ترتب على الهيمنة الخارجية الأميركية بالتحديد والأوروبية الغربية بنسب متفاوتة على الدول العربية من ناحية والتبعية من جانب النخب السياسية والاقتصادية المسيطرة في العالم العربي نحو العالم الرأسمالي المتقدم صناعياً، ترتب على ذلك نتيجة أساسية ذات بعدين هما بالتحديد:

أولاً: تزايد سيطرة النخب الحاكمة سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً وتعزيز هيمنتها الفكرية والثقافية من خلال وسائل الإعلام العربية التابعة لها وللخارج أي ذات التبعية المزدوجة.

ثانياً: تزايد مساحة الفقر المادي والمعنوي في الوطن العربي وذلك باستبعاد الجماهير العربية عن مواقع التأثير والمشاركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

ولا بد أن يدفعنا هذا الواقع العربي غير السار إلى البحث عن بديل أو بدائل سعياً للتوصل إلى أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية وذلك من خلال استشرافه الدور المنوط بوسائل الإعلام العربية كأدوات لتوصيل الوعي التنموي الصحيح للجماهير العربية وتعميق الانتماء القومي ومساعدة

---

(٢) جلال أمين: مركز دراسات الوحدة بيروت ١٩٨١.

الجماهير على الاستفادة بأفضل ما في التراث العربي والإسلامي، وذلك من موقع المشاركة والتفاعل الخلاق مع معطيات المرحلة التاريخية المعاصرة بكل منجزاتها المادية والفكرية.

وقبل أن نتطرق إلى طرح التصور البديل لدور وسائل الإعلام العربية في إنجاز مهام التنمية الشاملة علينا ألا نتجاهل بعض الإيجابيات التي تحققت في مجالات الاتصال المختلفة وذلك رغم اتسامها بالطابع الكمي. وتتمثل هذه الإيجابيات في الطفرة الفنية التي حققتها الصحافة العربية ونشوء وكالات الأنباء العربية وتزايد عدد الإذاعات العربية وتعدد برامجها وقنواتها. كذلك ازدياد الإنتاج التلفزيوني العربي سواء عن طريق المؤسسات الحكومية أو ذات الملكية الخاصة. وفي مجال بحوث الاتصال ظهرت وحدات بحثية جديدة في المؤسسات الإذاعية العربية وفي بعض مراكز البحوث العربية.

الإعلام التنموي ـ نحو رؤية بديلة

لقد شاع القول لدى الدوائر السياسية والعلمية العربية والعالمية بأن الإنسان هو الهدف الأول والأخير لجميع خطط التنمية، كما أنه لا يمكن إنجاز أي نجاح لمشروعات التنمية دون المشاركة الكاملة من جانب هؤلاء الذين يتحملون عبء التنمية ويتوقعون عائدها متمثلاً في حياة أفضل مادياً وإنسانياً. ولا يمكن أن يتحقق الهدف النهائي والأساسي للتنمية إلا بتوفير الاحتياجات الإنسانية المتعددة والتي تتمثل في حق المعرفة والتواصل الاجتماعي والتعبير عن الذات، وهو ما يمكن أن يسمى بالاحتياجات أو الحقوق الإعلامية والثقافية. وصحيح أن الاتصال وحده لا يمكن أن ينهض بعبء التنمية ولكن عدم إسهام الاتصال في خطط

التنمية يؤدي إلى إخفاقات غير متوقعة، ولكن كما يعطل بالفعل إيقاع الحركة والتنفيذ لمشروعات التنمية. ومن هنا تبرز ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والإعلام من ناحية وبين السياسات الأخرى المطبقة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي من ناحية أخرى، بحيث تتكامل جميعها ويتشكل منها ما يطلق عليه الخطة الشاملة للتنمية. وإذا كانت سياسات الإعلام والاتصال لا بد ان تندمج في نسق واحد مع سياسات التنمية في جوانبها المختلفة، فإن البعد التنموي للاتصال والإعلام يعد جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للتنمية؛ والمقصود بذلك هو تنمية القطاع الإعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية، وتطوير مهام الإعلاميين والارتفاع بمستوى المضامين الإعلامية المسموعة والمقروءة، وإتاحة الفرصة لوسائل الإعلام كي تصبح فعالة للتواصل الاجتماعي والإنساني.

وبقدر ما تبرز أمامنا الأهمية القصوى لرسم سياسات إعلامية واتصالية وثيقة الصلة بالاستراتيجية الشاملة للتنمية، وذلك لتفادي التناقض والتكرار ولصيانة الموارد الفنية والمالية والبشرية ولتحقيق قدر عال من الفاعلية للمارسات التنموية، بقدر ما يتطلب ذلك ضرورة التعرف على الأبعاد المختلفة للسياسات التنموية في مجال الإعلام والاتصال، وكذلك ضرورة تحديد الجهات المسؤولة عن رسم وتنفيذ هذه السياسات. ومن المعروف أن لكل بلد سياسته الإعلامية والاتصالية التي يمكن استخلاصها من المارسات الواقعية في المجال الإعلامي بالاضافة إلى الوثائق والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة الإعلامية. كذلك علينا أن ندرك أن المارسات الإعلامية والاتصالية المختلفة تقع مسؤولياتها على عاتق العديد من الجهات، فهناك وسائل

الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزيون وسينما يضاف إليها المؤسسات التعليمية ومؤسسات الثقافة الجماهيرية والمكتبات العامة وبنوك المعلومات والأحزاب السياسية وأجهزة الإرشاد الصحي والزراعي والاجتماعي وأجهزة العلاقات العامة والرأي العام. ولذلك فلا بد أن تتضمن سياسات الإعلام والاتصال جميع هذه الأنشطة، مما يستلزم ضرورة مشاركة هذه الجهات جميعاً في رسم وتخطيط السياسات العامة للإعلام والاتصال التنموي. هذا ولا يمكن إغفال المستويات المختلفة التي سيتم تناول هذه السياسات على أساسها بالنسبة للعالم العربي فهناك المستوى الوطني القومي والاقليمي والمستوى الدولي والعالمي.

أولاً: المستوى الوطني

عند تناول السياسات التنموية في مجال الإعلام والاتصال العربي على المستوى القطري أو الوطني، علينا أن نراعي التركيز على العوامل التالية:

١ - أبعاد السياسات الإعلامية والاتصالية في مجال التنمية وهي تشمل:

أ - البعد الاجتماعي

ويتضمن تحديد خريطة الخدمات الإعلامية على ضوء التركيب الاجتماعي للمجتمعات العربية أي تحديد الفئات الاجتماعية التي تستأثر بالخدمات الإعلامية وتسيطر على أجهزة الإعلام وتلك الفئات المحرومة من ممارسة حقوقها الإعلامية.

ب - البعد الإعلامي والاتصالي

ويشير إلى خريطة التدفق الإعلامي داخل كل قطر عربي من ناحية

اتجاه وحجم ونوع توزيع الصحف ومدى انتشار الإرسال الإذاعي والتليفزيوني في المدن والأرياف.

ج - البعد الثقافي

ويشير إلى حماية الذاتية الثقافية وبعث التراث القومي في المجال الثقافي.

د - البعد التكنولوجي

وهو يتناول أنواع التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة ومدى كفايتها وملاءمتها لتلبية الاحتياجات الإعلامية المستهدفة، والجهة صاحبة القرار في اختيار التكنولوجيا ونقلها وتوظيفها والتدريب على تشغيلها.

هـ - البعد الاقتصادي

ويشير إلى كيفية تمويل وإدارة المؤسسات الإعلامية.

و - البعد التشريعي

ويتضمن القوانين المتصلة بالنشاط الإعلامي سواء ما يرد منها في الدساتير أو قوانين المطبوعات أو القوانين العامة.

ز - البعد المهني

ويتضمن أوضاع المشتغلين بالإعلام والاتصال ودور النقابات الإعلامية والمراكز البحثية المتخصصة في دراسة الإعلام والرأي العام. هذا علاوة على البعد التنموي للسياسات الإعلامية.

وهو يتناول خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية

وخصوصاً ما يتعلق منها بالتعليم النظامي وتعليم الكبار ومدى إسهام النشاط الإعلامي والاتصالي في خدمة وإنجاز هذه الخطط.

٢ ـ **الجهات أو الهيئات المسؤولة عن إعداد وتخطيط سياسات الإعلام التنموية**، والدور الذي تقوم به في هذا المجال من خلال التعاون والتنسيق أو من خلال التنافس أو من خلال الاحتكار المادي والتشريعي لوسائل الإعلام.

٣ ـ **الجمهور المستهدف** ويتناول الحق في الاتصال لدى الجماهير العربية ودور الإعلام التنموي في إشباع هذا الحق الذي ورد ضمن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

هذا وسنتناول بالتفصيل الأبعاد الخاصة بالسياسات التنموية للإعلام في الوطن العربي على المستوى الوطني والقطري وهي تشمل الأبعاد الثقافية ـ التكنولوجية ـ والمهنية ثم الحقوق الإعلامية للجماهير العربية.

١ ـ البعد الثقافي

يتناول هذا الجانب قضية من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الثورات الوطنية في العالم الثالث وخصوصاً العالم العربي، وهي الهوية الثقافية أو التراث الوطني أو القومي في الثقافة؛ وذلك كشكل من أشكال النضال من أجل استكمال مقومات التحرر الاقتصادي الاجتماعي والثقافي الشامل. خاصة وأن الاستقلال السياسي لم يعد وحده كافياً لإنهاء كافة أشكال التبعية الأخرى التي لا تزال الدول العربية تعاني منها في المجالات الاقتصادية والثقافية. والواقع أن هذه القضية ترتبط لدى الشعوب العربية ارتباطاً حيوياً بسائر القضايا التنموية بل تعد مفتاحها الرئيسي في كثير من

الأحيان وذلك لأن الشعوب العربية تنفرد بسمات ثقافية فريدة من نوعها تعززها وحدة اللغة والتراث الديني. مما يضفي أهمية خاصة على الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام العربية في بعث وتأكيد الجوانب الإيجابية في التراث القومي للثقافة العربية وخصوصاً الثقافة الشعبية وثقافة الأقليات والثقافة الدينية. وذلك في مواجهة محاولات الغزو والتخريب الثقافي الذي تروج له وسائل الإعلام الغربية والصهيونية وتستجيب له بعض أجهزة الإعلام العربية، وتؤكده نتائج الدراسات العديدة التي أجريت عن الدور الذي تقوم به الصحف والإذاعات أو أجهزة التليفزيون العربية في تكريس الاغتراب الثقافي والتبعية الفكرية من خلال ما تنشره وتذيعه من مواد إعلامية وبرامج إذاعية وتليفزيونية.

٢ ـ البعد التكنولوجي للإعلام التنموي

تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ضوء الثراء الذي تتميز به الدول النفطية في الوطن العربي، وما ترتب عليه من ازدياد طاقتها الشرائية بحيث أصبحت قادرة على امتلاك تكنولوجيا اتصالية متقدمة قد تزيد عن حاجتها الفعلية أو لا تتلاءم مع أوضاعها الاجتماعية والثقافية، مما يعد في النهاية طاقة قومية مهدورة. والواقع أن قضية نقل التكنولوجيا وخصوصاً تكنولوجيا الاتصال، تعد من أعقد القضايا المعاصرة التي تواجهها الشعوب والحكومات العربية. فالمسألة لا تقتصر على الجوانب الفنية بل تعكس فلسفة وإيديولوجية سياسية واجتماعية متكاملة، ولذلك فإن الاختيار التكنولوجي في مجال الاتصال بالتحديد لا بد أن يتم في اطار سياسة اتصالية تنموية شاملة. ولا يمكن أن يتم نقل التكنولوجيا الاتصالية إلى العالم العربي دون الاستناد إلى بحوث وطنية تحدد الأولويات والأفضليات

وتشرف عليها مؤسسات وطنية مع تخطيط شامل ومواكب لخطط التنمية في المجالات الأخرى، وذلك لبناء القدرة الذاتية العربية في المجال التكنولوجي توطئة لتحقيق الاستقلال التام والاعتماد على الذات في المدى المتوسط والبعيد.

٣ ـ البعد المهني للإعلام التنموي

يتناول هذا الجانب كل ما يتعلق بالمسؤوليات الاجتماعية والمهنية الملقاة على عاتق الاعلاميين والمشتغلين بشؤون الاتصال الجماهيري كما يتناول الحقوق المترتبة على هذه المسؤوليات. وتتمثل هذه المسؤوليات الاجتماعية في ضرورة التزام الإعلاميين العرب بالإطار الوطني والقومي في مجال القيم والسلوكيات ومراعاة التراث الحضاري العربي والإسلامي واستلهام إيجابياته مع الحرص على توظيف كل هذه المقومات للنهوض بالوعي الجماهيري. أما المسؤوليات المهنية فهي تتكون من شقين، أولهما يتعلق بالكفاءة المهنية وأساليب تطويرها والنهوض بها من خلال التدريب المستمر. وثانيهما يركز على مواثيق الشرف الخاصة بالمهن الإعلامية وضرورة التزام العاملين بهذه المهن بأخلاقياتها. وفي ما يتعلق بالجانب الخاص بوضع معايير وشروط للانتماء إلى المهن الإعلامية لا بد من مراعاة الاعتبارات الخاصة بالتأهيل الأكاديمي في كليات ومعاهد الإعلام مع الاهتمام بالمسؤوليات التدريبية والعمل على توزيعها بين المعاهد الأكاديمية والمؤسسات الإعلامية والصحف ودور الإذاعة والتليفزيون. وهنا يجدر التنبيه إلى نقطة هامة، هي الحرص على التدريب في الإطار الوطني واستكماله على المستوى الإقليمي والقومي وعدم اللجوء إلى التدريب خارج الوطن العربي إلا للقيادات الإعلامية المعروفة بانتمائها القومي والاجتماعي داخل

الوطن العربي، على أن يتم ذلك في أضيق الحدود.

بالنسبة للحقوق الخاصة بالإعلاميين العرب لا بد من توفير الأمان الكامل لهم في مجالات عملهم وذلك لمصلحة العملية الإعلامية ذاتها. ويتمثل هذا الأمان في ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والإنسانية. بالإضافة إلى ضرورة إرساء مجموعة من التشريعات التي تضمن لهم عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم في العمل سواء من جانب الحكومات أو رؤسائهم في العمل. ويستلزم هذا ضرورة القيام بإعادة النظر في كافة التشريعات الإعلامية السائدة في الوطن العربي في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها من كافة العوائق والقيود التي تعوق هؤلاء الإعلاميين من ممارسة حقوقهم المهنية من جانب، والقيام بمسؤوليتهم تجاه مهنتهم وشعوبهم من جانب آخر. كذلك يتضمن البعد المهني للإعلام التنموي ضرورة الاهتمام بالجهود الخاصة بتوفير المعلومات والبيانات التي تستخدم في رسم السياسات الإعلامية واتخاذ القرارات، والمقصود بذلك هو الاهتمام ببحوث الاتصال في المقام الأول، مع عدم إهمال الجانب التوثيقي لهذه البحوث الذي أصبح ضرورة أساسية لرصد تطورات البحث العلمي في مجال الإعلام والاتصال، فضلاً عن أنه يتيح الفرصة للمؤسسات الإعلامية للاستفادة بنتائج هذه الأبحاث والدراسات كذلك يسهم في رسم سياسات واقعية لتحديد وظائف الإعلام والاتصال في العمليات التنموية.

٤ ـ الحقوق الإعلامية للجماهير العربية

تعد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه السياسات التنموية في مجال الإعلام والاتصال، وذلك بسبب ارتباطها بصميم الإطار النظري

الذي يحدد ويحكم الممارسات الإعلامية في الوطن العربي. فقد سبق أن ذكرنا أنّ النظرية العامة التي تحكم هذه الممارسات تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الاعلام مضافاً إليها السمات الخاصة بالواقع السياسي والاجتماعي في الوطن العربي مثل (سيطرة النظم الأتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الإستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعي). فالإعلام العربي ينساب في اتجاه رأسي من الحكام إلى المحكومين ويقوم بدور أساسي في عمليات الضبط الاجتماعي وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ومن الواضح أن هذه النظرة تستند إلى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الإعلامية والاتصالية. وفي ضوء هذه النظرة لا تلجأ الحكومات إلى قياس أو استطلاع الرأي العام العربي إلا في حالات استثنائية، ولكي تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات في وضع مزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير وليس بهدف العمل على النهوض بالوعي الجماهيري أو تلبية لاحتياجاتهم الاتصالية.

وفي ضوء ما سبق لا بد من التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للإعلام العربي، فما لم يتحول هذا الإعلام من وظائفه التقليدية التي تهدف إلى إقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية، بحيث يصبح وسيلة للتواصل الاجتماعي على المستويين الرأسي والافقي تنساب من خلالها المعلومات والأفكار في اتجاهين من المصدر إلى المتلقي ومن المتلقي إلى المصدر، بدلاً من أن تنساب في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل ومن الصفوة إلى القاعدة. ما لم يتحقق ذلك فمن العسير إنجاز أية نتائج إيجابية في مجال التخطيط التنموي للإعلام.

ومن الواضح أن الاعتراف بالحقوق الإعلامية والاتصالية للجماهير

العربية، والعمل على إرساء ضمانات تشريعية لممارستها، سوف يسفر عن تحقيق هدفين أساسيين، يتعلق أولهما بضرورة توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس او اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي. أما الهدف الثاني فهو يتعلق بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والإعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على التلقي والاستقبال السلبي للوسائل الإعلامية بل يمتد ليتحول إلى المشاركة الإيجابية، وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للبعد التنموي للإعلام.

فالمشاركة الجماهيرية للإعلام في العمليات الاتصالية والإعلامية تضمن التفاعل المتبادل بين القائمين بالاتصال والمتلقين وبين الوسائل الإعلامية ذاتها. كما تتضمن استجابة الوسائل الإعلامية للاحتياجات الثقافية والإعلامية للفئات الاجتماعية المختلفة.

وغني عن القول أنّ تحقيق ديمقراطية الاتصال بما سيترتب عليها من نتائج إيجابية في المجالات التنموية تتمثل في ضمان درجة عالية من المشاركة الجماهيرية وما يتضمنه ذلك من حماس واقتناع حقيقي بمشروعات التنمية وعملياتها، وكل ذلك سوف يساعد على تقليص سلطة الحكومات العربية في الاحتكار الإعلامي والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرية كما سيؤدي إلى عدم تركيز وسائل الإعلام في العواصم والمدن العربية.

كذلك سوف يساعد على عدم احتكار سلطة صنع واتخاذ القرارات الإعلامية من جانب الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الإعلام، وسيؤدي إلى توسيع دوائر المشاركة الجماهيرية في أنشطة الاتصال سواء في التخطيط لها أو تنفيذها وهذا هو الهدف الأول للإعلام التنموي.

ثانياً: سياسات الإعلام التنموي على المستوى القومي

أصبحت الدول العربية التي تملك حالياً وسائل الإعلام والاتصال تتفاوت مستوياتها سواء من الناحية الفنية أو نوعية المضامين التي تنقلها. وكذلك يسود حالياً الاعتقاد لدى أغلبية الدوائر السياسية العربية بأهمية الاستفادة من القدرات الهائلة التي تتميز بها وسائل الإعلام في التأثير على الجماهير وذلك في تحقيق الأهداف التنموية مهما كانت خطط التنمية التي يلتزم بها كل قطر عربي على حدة. كما أن هناك إدراكاً متزايداً من جانب المسؤولين والقائمين على الأنشطة الإعلامية والاتصالية في الوطن العربي لأهمية تشجيع التعاون الأفقي بين الدول العربية وبعضها، ثم بينها وبين دول العالم الثالث لكسر حلقة الاحتكار الرأسي الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتقدمة في الشمال إزاء دول العالم الثالث ومن بينها البلاد العربية.

وعندما نلقي نظرة فاحصة على الخريطة الإعلامية في الوطني العربي، نجد أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في توزيع وسائل الإعلام والاتصال؛ فهناك بعض الدول التي تتجاوز حد الإشباع الإعلامي بسبب وفرة إمكانياتها الاتصالية والإعلامية وعلى الأخص دول النفط في الخليج العربي؛ وفي ذات الوقت توجد بعض الدول العربية التي لا تملك الحد الأدنى من البُنى الأساسية المطلوبة لعمليات الاتصال والإعلام. إذ لا تسمح مواردها بانشاء صحف أو محطات إذاعية أو شبكات تليفزيونية أو صناعة للسينما، ويترتب على هذه الحقيقة المؤسفة حرمان قطاعات كبيرة من الجماهير العربية من حقوقها في الاتصال والإعلام في الوقت الذي توجد قطاعات أخرى من الجماهير العربية تكاد تشكو من التخمة الإعلامية، والمقصود بها تلك الدول التي تمكنت بعض مواردها الاقتصادية العالية من امتلاك واستخدام أنواع التكنولوجيا الاتصالية التي لا تمثل فائضاً عن حاجتها

فحسب بل وتفرض عليها أعباء والتزامات تؤدي في النهاية إلى إهدار طاقتها وإشاعة البلبلة في توجهاتها التنموية.

وإذا كان من الواضح أن هذا الخلل الذي يعاني منه الوطن العربي في مجال البُنى الأساسية للاتصال والإعلام لا يمكن علاجه إلا من خلال خطة قومية تعمل على إعادة ترتيب الأولويات وسد النقص الذي تعاني منه بعض الدول العربية. فإن ذلك يرجع إلى الأهمية الخاصة التي تتميز بها البُنى الأساسية كقاعدة أولية تُبنى عليها السياسات الاتصالية في الوطن العربي. وقد ثبت أنه ليس مجدياً أن ينحصر التفكير الخاص بالبُنى الأساسية في النطاق الوطني أو القطري، دون النظر إلى ما يحدث في المنطقة بأكملها ودون قدر من التنسيق إن لم يكن التكامل في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة وأصبحت العزلة فيه مستحيلة. والواقع أن أي شبكة اتصالية وطنية ستكون عاجزة عن أداء وظيفتها إن لم ترتبط ببقية الشبكات الوطنية في منطقتها لتتكون منها شبكة قومية إقليمية، أي شبكة قومية عربية تسعى إلى التعاون مع الشبكات الإقليمية المماثلة في العالم الثالث.

وتبدو الأهمية الملحة للتنسيق والتكامل الإعلامي بين الدول العربية، وخصوصا في مجال تكنولوجيا الاتصال، إذا أدركنا خطورة التبعية التكنولوجية واعتماد العالم العربي على استيراد الأجهزة الاتصالية من الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة؛ وسواء كان الهدف نقل التكنولوجيا أو توظيفها لصالح الاحتياجات المحلية في العالم العربي، فمن الضروري أن تتوفر مقومات وشروط لا يمكن أن تتوفر في دولة عربية واحدة بينما يمكن توفرها بسهولة من خلال التنسيق والتعاون داخل الإطار القومي.

وإذا كانت حواجز التجزئة بين الأقطار العربية، والتي اتخذت أشكالاً متنوعة في قوتها وضعفها أو شمولها وجزئيتها، قد تمخضت عن آثار شديدة السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية وكانت على حساب المصالح الجماهيرية في المقام الأول. فإن الجوانب الثقافية والإعلامية قد أفلتت نسبياً من تلك الآثار. ولم تستطع حواجز التجزئة والخلافات السياسية بين الدول العربية أن تعوق أو تعرقل التواصل الثقافي والإعلامي. ودائماً كانت هناك قنوات بديلة لانسياب المعلومات والأفكار بين الدول العربية، حتى في حالات الخطر التي كانت تفرض أحياناً على حركة تبادل الصحف في ظروف تصاعد القطيعة بين الحكام العرب. فقد كان الراديو مثلاً كما كانت برامج التليفزيون الدرامية من العوامل التي كفلت استمرارية التواصل وتجاوز ظروف القطيعة.

وهناك عدة جوانب أخرى تبرز من خلالها أهمية التنسيق والتعاون الإعلامي بين الدول العربية وخصوصاً في مجال التدريب وبحوث الاتصال وكذلك بحوث الرأي العام. ويمكن ان يتجسد هذا التعاون في صورة إنشاء روابط عربية للأكاديميين وللممارسين في مجالات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية في تشجيع وتمويل البحوث الأكاديمية ذات الطابع القومي، سواء ما يتعلق بالصحافة العربية وتاريخها وتطور علاقتها بالنظم الحاكمة وتأثير ذلك على المشروع القومي العربي، أو البحوث الخاصة بالقراء والمشاهدين العرب وتأثير البرامج التلفزيونية والإذاعية على الهوية الثقافية في الوطن العربي، عدا بحوث التكنولوجيا الاتصالية وأهمية إنجاز هذه البحوث من خلال فرق جماعية من الباحثين العرب.

ولا يمكن أن تخفى علينا الأهمية المتزايدة للتعجيل بإنشاء وكالة أنباء

عربية تعمل على المستوى القومي، وذلك أسوة بوكالة أنباء دول عدم الانحياز أو وكالة أنباء باتا الافريقية ووكالة أنباء دول أميركا اللاتينية والكاريبي، وخصوصاً أنه لم يعد مجدياً الاعتماد على الجهود الحالية لوكالات الأنباء الوطنية في العالم العربي بعد أن ثبت أنها تقوم بدور الوكيل لوكالات الأنباء الغربية، مما أسهم في تكريس التبعية الإعلامية في الوطن العربي بسبب العجز والقصور الذي تعاني منه تلك الوكالات القطرية. ولا بد من التنويه في هذا الصدد بوكالة أنباء دول الخليج كمشروع إقليمي يمثل خطوة هامة على الطريق حتى يتسنى استكمال المشروع القومي لوكالة الأنباء العربية.

هذا ولا يمكن إغفال المسؤولية التي تقع على عاتق أنظمة الحكم العربية في ضرورة العمل من خلال الجامعة العربية على إزالة كافة الحواجز سواء ما يتعلق بالرقابة أو المنع السياسي أو الحواجز الجمركية التي تعوق حركة التبادل الإعلامي داخل المنطقة.

ثالثاً: البعد الدولي للسياسات الإعلامية في الوطن العربي

عند إلقاء نظرة عامة على خريطة التدفق الإعلامي بين الوطن العربي والعالم الخارجي سوف نلاحظ النفوذ الهائل الذي تمارسه وكالات الأنباء العالمية والغربية على وجه الخصوص في تشكيل صورة الحياة السياسية والاقتصادية في العالم بالنسبة للجماهير العربية وفي تشويه صورة الواقع العربي وخصوصاً القضايا القومية أو الصراع العربي الإسرائيلي، لدى الرأي العام العالمي. كذلك تعتمد أجهزة التليفزيون العربية على البرامج المستوردة من الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا

وألمانيا وهو اعتماد من طرف واحد، إذ أنه من النادر أن يستطيع إنتاج تليفزيوني عربي أن يشق طريقه إلى الدول الرأسمالية المتقدمة.

وأيضاً ينطبق نفس القانون وهو التدفق الأحادي الجانب من دول الشمال الرأسمالية المتقدمة إلى العالم العربي في مجال السينما والمعلومات، ولا يقتصر الأمر على الجانب الإخباري والبرامج التليفزيونية. هذا فضلاً عن التبعية شبه المطلقة في المجال التكنولوجي من جانب الدول العربية نحو دول الشمال الرأسمالية المتقدمة صناعياً. ولقد علمتنا تجارب التحرر الوطني أن الاستقلال الاقتصادي والثقافي يمثل شرطاً رئيسياً لكل محاولات التغيير الحقيقي وإنهاء أوضاع التبعية الشاملة. وكما يتطلب الوضع الراهن ضرورة توجيه أكبر قدر من الاهتمام العالمي إلى القضاء على كافة أشكال التفاوت وعدم التكافؤ في مجال الاتصال بوجه عام ومجال تدفق المعلومات على وجه الخصوص وذلك ضماناً لإقامة نظام اجتماعي عالمي جديد أكثر عدالة وديمقراطية. فإنه لا بد لتحقيق هذه الأهداف من وضع سياسات قومية شاملة للاتصال والإعلام ترتبط بالأهداف الأساسية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لا بد أن تقتنع السلطات الحاكمة في الوطن العربي بضرورة منح الاتصال أولوية عالية سواء في التخطيط أو التمويل وضرورة إدراك أهمية منح القوى الاجتماعية المختلفة الفرصة للحصول على حقوقها الاتصالية وممارستها. وكذلك يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية في الوطن العربي سياسات الاتصال والإعلام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أولويات التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية وأداة لخلق الوعي بالقضايا القومية. وما لم يحدث ذلك هناك احتمالات أخرى غير سارة لا يمكن التنبؤ بمخاطرها في الوقت الراهن.

مراجع الدراسة

١ - جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام ـ القاهرة ـ النهضة ١٩٧٤.

٢- خليل صابات: تاريخ الطباعة في الشرق العربي ـ القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٦.

٣ - سامي عزيز: الصحافة العربية ـ مذكرات مطبوعة على الإستنسل ـ كلية العلوم ـ جامعة القاهرة ـ العام الجامعي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

٤ - عبد الباسط عبد المعطي: الوعي التنموي العربي ـ القاهرة ـ دار الموقف العربي ١٩٨٣.

٥ - عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية ـ مجلة شؤون عربية ـ العدد ٢٤ فبراير ١٩٨٣ ـ الجامعة العربية ـ تونس.

٦- لجنة ماكبرايد: التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ـ اليونسكو ـ باريس ـ ١٩٧٩.

٧ - محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية ـ القاهرة ـ ١٩٧٩.

٨ - اسماعيل صبري عبد الله وآخرون: صور المستقبل العربي ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣.

٩ - برهان غليون: الهوية الثقافية والسياسات الثقافية في البلدان التابعة ـ مجلة الفكر العربي المعاصر ـ العدد ١٧ يناير ١٩٨٣ ـ بيروت.

١٠ - مجموعة خبراء إعلاميين: ورقة العمل الأساسية للمؤتمر الدولي

الحكومي بشأن سياسات الاتصال في الدول العربية ـ عمان ـ يونيو ـ ١٩٨٢ .

١١ ـ نادية سالم : وآخرون : أثر التعاون بين وسائل الإعلام وأجهزة الخدمات على التنمية الريفية ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .

١٢ ـ سعد لبيب : التخطيط الإعلامي في الوطن العربي ـ مجلة المستقبل العربي ـ بيروت ـ فبراير ـ ١٩٨٠ .

١٣ ـ K. Nordenstreng, Herbert schiller (eds): National sovereignty, and transnational Communication; Ablex publishing. New-jersey. 1980. pp. 28 - 99.

١٤ ـ A. Mattle art: Multinational corporations and the control of culture. Sussex, 1988 pp. 237 - 277.

١٥ ـ A. Mattle art, Sieglaub (eds). Commumication and class struggle. Immrc. Bagnoler. 1978. pp. 185 - 188, 331 - 334.

١٦ ـ Herve Bourgè: Decoloniser L'information. Cana, Paris. 1978. Paris. 1978. pp. 23 - 51.

١٧ ـ juan Somavia: The transnational power structure and international information. Development Dialogue. ILET. 1981. 2 pp. 125 - 139.

١٨ ـ William Rugh: The Arab Press . Syracuse 1978. pp. 51 - 71.

الفصل الرابع

القدس في الصحافة العربية

مقدمة

ما من مدينة في التاريخ استأثرت باهتمام العالم والبشرية عامة كما استأثرت به مدينة القدس، هذا الاهتمام النابع من وجدان الانسانية وقيمها الروحية والحضارية، فالقدسية التي تتمتع بها هذه المدينة لدى الديانات الثلاث باعتبارها مهبط الأنبياء جعل منها مدينة مميزه. كما أن المكانة الدينية والتاريخية الخاصة التي تتمتع بها دون سائر المدن العربية جعل أنظار المستعمرين قديماً وحديثاً تتجه إليها، فخاضوا غمار حروب طاحنة بسببها أو من أجلها أو متذرعين بها. وقد برزت قضية القدس في العصر الحديث كقضية خاصة من خلال القضية الفلسطينية، وذلك بفعل التدخلات الأجنبية والأطماع الاستعمارية التي تسترت خلف أقنعة دينية للوصول إلى أهدافها. إنّ القدس هي رمز في غاية الأهمية بالنسبة للحركة الصهيونية، كما كانت رمزاً في غاية الأهمية بالنسبة للصليبيين في حملاتهم على فلسطين منذ حوالى ٨٠٠ عام فالعدوان الصليبي والعدوان الصهيوني متشابهان في لغاية والوسيلة. إنهما يستغلان الدين ليخدما بـه أغراضاً أخرى هـي السيطرة والاغتصاب والعدوان على أصحاب الحق والأرض والتاريخ في

هذه المنطقة من العالم. ونحن إذ نطرح قضية القدس نؤكد على حقيقة أولية وهي استحالة تناولها بمعزل عن القضية الأم ونعني بها القضية الفلسطينية.

فالقدس جزء من قضية أشمل، وتناولها لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه القضية المحورية التي يرتبط بها المستقبل السياسي والاجتماعي والحضاري لشعوب المنطقة العربية بكاملها ودون استثناء. وإن تاريخ القدس المعاصر هو تاريخ مدينة عربية انتزعت من يد أصحابها الشرعيين وأعطيت نظاماً دولياً عام ١٩٤٧، ثم قسمت عام ١٩٤٨، إلى أن ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وتحت ستار نظام التدويل وقد بقي نظرياً وتم إقراره دونما اكتراث بالسيادة الفلسطينية وسعت إسرائيل امبراطوريتها بالاستيلاء على قسم من المدينة، فالاستيلاء عليها بكاملها. وقد كانت القدس، طيلة بقائها تحت السلطة العربية، ملتقى الديانات التوحيدية الثلاث تستقبل الجميع بكل تسامح وتتيح لهم ممارسة شعائرهم الدينية بأوسع حرية. وذلك طبقاً لمقررات مؤتمر برلين ١٨٧٨، الذي وزع الأبنية الدينية كما حدد شروط ممارسة الشعائر الدينية. وبالرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة في قرارها الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، قضت بتدويل القدس في الوقت الذي أقرت فيه تقسيم فلسطين. والواقع أن نظام التدويل الذي تبنته الأمم المتحدة في قرارها السابق لم يرَ النور لأن الحرب الإسرائيلية الأردنية نشبت فور خروج القوات البريطانية من فلسطين. وقد كرست إتفاقية وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨، وإتفاقية الهدنة التي تبعتها بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٩، تقسيماً واقعياً للقدس حدودها هي حدود خط وقف إطلاق النار وليس تقسيماً قانونياً يعني التخلي الإقليمي عن السيادة على القسم الجديد من المدينة. وإذا سلمنا جدلاً بأن تقسيم القدس يشكل نظاماً قانونياً دولياً، فلا بد من الاعتراف بأن أعمال العنف في ٥ يونيو ١٩٦٧،

التي اقترنت بالاستيلاء الكامل على المدينة وضمها لإسرائيل قد خرقت هذا النظام بصورة واضحة. وقد قامت إسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بعدة إجراءات في المدينة تهدف إلى تغيير طابعها ومعالمها، وتتمثل هذه الإجراءات في تشريعات وقرارات اتخذت بعد الاحتلال مباشرة. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضم القدس العربية إلى السيادة الإسرائيلية (من هذه الإجراءات حل مجلس أمانة القدس ـ توسيع منطقة البلدية لتشمل قرى ومناطق مجاورة ـ تشريعات في مجال القضاء ـ الاستيلاء على بعض المنازل والأراضي وتهجير السكان). وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها غير العادية في يونيو ١٩٦٧ بقرار صدر في ٤ يوليو ١٩٦٧، ضم القسم الأردني من القدس ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات الرامية إلى تعديل وضع المدينة. ولم تقم إسرائيل بأي إجراء من شأنه الرجوع عن ضم المدينة. بل على العكس، بعد أن أعلنت القدس عاصمة للدولة بقرار من الكنيست في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٩ ونقلت إليها معظم وزاراتها، تابعت هذه السياسة بالرغم من قرارات الأمم المتحدة واستنكار الرأي العام العالمي. فقد صدرت عن الأمم المتحدة عدة قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية ووضع مدينة القدس عبر تاريخ هذه القضية التي مر عليها في أروقة الأمم المتحدة ما يزيد عن ثلاثين عاماً. غير أن أهم قرارين صدرا في هذه القضية هما القرار رقم ٢/١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ المتضمن مشروع تقسيم فلسطين وتدويل القدس، والقرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ عن مجلس الأمن الدولي. والواقع أن القرار الأخير لم يشر صراحة إلى موضوع القدس، بينما تضمن القرار الأول نصاً خاصاً بمدينة القدس بحيث توضع تحت نظام دولي. ويترتب على ذلك أن الفرار ٢٤٢ لم يعدل قرار تقسيم فلسطين وتدويل

القدس. ومركز القدس في إطار التسويات الواردة في مقررات الأمم المتحدة لا تخرج المدينة عن وضعين:

أولها: العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو وضع مرحلي مؤقت.

ثانيها: وضع المدينة بقسميها تحت الادارة الدولية وهذا الوضع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقرار التقسيم رقم ١٨١/٢ وإيجاد دولتين في فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وتشكل القدس إحدى العوائق الأساسية في طريق السلام وذلك بسبب تمسك أطراف الصراع بوجهات نظر متناقضة إزاء مستقبل هذه المدينة، فوجهة النظر الإسرائيلية تتلخص في أن المدينة يجب أن تكون موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية، مستندة في ذلك إلى أفكار ونظريات لا سند لها في القانون الدولي المعاصر لأنها تقوم على تسويغ الضم الفعلي واستمرار الاحتلال. أما من وجهة النظر العربية فهي تقوم على رفض أسانيد إدعاء الصهيونية بحقها في فلسطين كأساس للصراع على السيادة في هذه الدولة. إذ لا يترتب على الاحتلال ثقل للسيادة، وإجراءات الضم الفعلي للمدينة التي قامت بها إسرائيل تفتقر إلى الشروط القانونية للضم وتتعارض مع أحكام القانون الدولي. وقد تأيد ذلك بعدة قرارات صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتبعاً لذلك لا بد لإسرائيل أن تسحب قواتها من مدينة القدس العربية وان تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل العدوان.

إن عمق الخلاف حول وضع هذه المدينة العظيمة الأساسي يكفي لإحباط عزائم جميع القوى الساعية لخلق الاستقرار في الشرق الأوسط. ويجدر

بالملاحظة أن جميع محبذي التسوية الذين يصرون على رفض واقع القدس العربية الحالي من كتاب عرب وغربيين متفقون على وجوب الضغط الشديد على إسرائيل بغية تأمين وضع جديد للقدس أياً كان. وسواء أكان الحل البديل تدويل المدينة أو الاشتراك في حكمها أو إعادتها الى السيطرة العربية أو أي خليط من هذه البدائل. فإنَّ الرفض الإسرائيلي المعلن والصريح للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وخاصة مدينة القدس، لم يعد يحتمل أي تأويل أو تفسير أو مناورة ويجب أن يقابل باستراتيجية عربية واضحة المعالم تنبع من إرادة الشعب العربي، وتبنى على قدراته وقوته الفعلية وترفض الاستسلام طريقاً للسلام. ولا جدال في أن منح شعب فلسطين حق تقرير المصير وتمكينه من إقامة دولته وإعادته إلى وطنه يجعل مركز القدس واضحاً لا يشوبه الغموض ولا تكتنفه التعقيدات الناجمة عن حلول سياسية لا تقوم على أسس قانونية عادلة، ولا تشكل قناعة ذاتية لدى الأطراف بضرورة احترامها. فالمجتمع الدولي لا يملك إجراء تغييرات إقليمية جديدة ولا يملك فرض تسويات لا تستند إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الإجراءات المنهجية

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى الإحاطة الشاملة باتجاهات الصحافة العربية إزاء قضية القدس، وذلك من خلال المعالجات المختلفة التي تناولت بها الصحف العربية تلك القضية منذ انتهاء معارك يونيو ١٩٦٧، حيث فوجىء عرب القدس بما أعد لهم ولمدينتهم من مؤامرات ومآسي استهدفت ولا تزال تصفيتهم تدريجياً ومصادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة

أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم وتغيير معالم مدينتهم المقدسة، ولم تتوانَ إسرائيل في سبيل تحقيق ذلك عن تحدي وانتهاك جميع المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة اليونسكو ولجنة حقوق الإنسان، مصممة على تنفيذ مخططها في أقصر فترة زمنية ممكنة كي تضع العالم أمام الأمر الواقع. وإذا كان القتال قد توقف على جميع الجبهات في العالم العربي، فإنّ معركة القدس ما زالت تشتعل وتلتهم كل يوم جزءاً من المقدسات العربية والاسلامية والمسيحية معاً. والأهم من ذلك أنها تؤكد أن القضية الأولى على الخريطة العربية اليوم وهي قضية فلسطين لم ولن تحسمها الإدانات الدولية أو بطولة أبناء المدن العربية وفي مقدمتها القدس فحسب، بل تحتاج إلى مخطط عصري ذي تصور استراتيجي شامل يضع في اعتباره أولاً القوى الذاتية لأصحاب الأرض وقدراتهم الآنية والمستقبلية والإطار الذي يتحركون فيه باعتبارهم طليعة لحركة التحرر العربية، وجزء من حركة التحرر الوطني بالعالم الثالث، كما يحدد بوضوح جبهات الأعداء والحلفاء الاستراتيجيين والمرحليين.

ما هو موقف الشعوب العربية من قضية القدس؟.. وما هو حجم الاهتمام الذي يبديه الرأي العام العربي ممثلاً في الصحف إزاء الانتهاكات والإجراءات التعسفية التي تقوم بها إسرائيل ضد القدس وضد سكانها العرب وضد مقدساتها وحضارتها؟.. ما نوع هذا الاهتمام وما هو التصور الذي تطرحه الصحف العربية من أجل إنهاء هذه المحنة التي تواجهها المدينة المقدسة..؟

هذه بعض التساؤلات التي سوف يتناولها البحث ويحاول الإجابة عنها من خلال دراسة وتحليل الكتابات التي تناولت قضية القدس في الصحافة العربية خلال عام ١٩٧٧.

اختيار العينة

لقد استقر الرأي على اختيار عينة تمثل بعض الدول العربية كي تصبح محوراً للبحث. وقد رُوعي في هذا الاختيار عدة اعتبارات تتعلق بمدى أهمية وحجم هذه الدول سياسياً واقتصادياً وجغرافياً. وبناءً على ذلك تم اختيار الدول العربية التالية:

١ - مصر.
٢ - السودان.
٣ - الجزائر.
٤ - الأردن.
٥ - الكويت.

اما في ما يتعلق بباقي خطوات العينة فقد انحصرت في ثلاث إجراءات أولها تحديد عينة الصحف وثانيها تحديد العينة الزمنية وثالثها تحديد عينة القضايا التي ستخضع للتحليل والدراسة.

أولها: عينة الصحف

لقد تم اختيار عينة الصحف طبقاً للاتجاه التحريري لكل منها مع مراعاة الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتحرك في داخله بالنسبة للدول العربية التي وقع عليها الاختيار. وقد أسفر ذلك عن اختيار ما يلي:

١ - الأهرام - القاهرية.
٢ - الدستور - الأردنية.
٣ - القبس - الكويتية.

٤ ـ الوطن ـ الكويتية.
٥ ـ الصحافة ـ السودانية.
٦ ـ المجاهد ـ الجزائرية.

* * *

ثانياً: العينة الزمنية

كان قد تحدد الإطار الزمني للعينة بالفترة التي تبدأ بعد العدوان الإسرائيلي ١٩٦٧، وما تلاه من احتلال القدس بشطريها وإعلان القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وما أثاره ذلك من ردود فعل عالمية ومحلية مع مراعاة أن تمتد فترة البحث حتى نوفمبر ١٩٧٧، حيث بدأت قضية الصراع العربي الإسرائيلي تأخذ مساراً مختلفاً في الجوهر والشكل، وذلك بعد مبادرة الرئيس السادات وزيارته للقدس. وقد حالت عدة اعتبارات دون إمكان تغطية هذه الفترة التي تقرب من عشر سنوات، وكان يتصدر هذه الاعتبارات صعوبة الحصول على مجموعات الصحف العربية كاملة، فضلاً عن افتقار معظم دور الصحف العربية الخاضعة للدراسة لوجود أرشيف صحفي يضم أعداد الصحف المطلوبة. كما لُوحظ أنّ فترة السنوات العشر الماضية قد شهدت بعض التطورات السياسية الهامة على المستوى العربي، وقد كان لذلك تأثير على اختفاء بعض الصحف التي كانت تصدر في نهاية الستينات وبداية السبعينات وصدور صحف جديدة كلسان حال للنظم الحاكمة الجديدة. بسبب كل الاعتبارات السالفة تقرر اتخاذ عام ١٩٧٧ بكامله إطاراً زمنياً للعينة. مع مراعاة الإشارة إلى مواقف بعض الصحف التي عاصرت القضية منذ حرب يونيو ١٩٦٧ (الأهرام القاهرية ـ الصحافة السودانية).

ثالثاً: عينة القضايا

بعد إجراء المسح الاستطلاعي لعينة الصحف استطعنا تحديد القضايا الجزئية المتفرعة عن القضية الرئيسية موضوع البحث وهي القدس وتنحصر أهم القضايا الفرعية فيما يلي:

١ ـ تدويل القدس.
٢ ـ إجراءات تهويد القدس.
٣ ـ إعادة السيادة العربية إلى القدس.
٤ ـ المقاومة العربية في القدس.
٥ ـ المكانة الدينية لمدينة القدس.
٦ ـ الوضع القانوني لمدينة القدس.
٧ ـ تقسيم القدس.
٨ ـ القدس عاصمة إسرائيل.
٩ ـ القدس جزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط.
١٠ ـ القدس عام.

وحدة التحليل والقياس

رُوعي اتخاذ الموضوع كوحدة أساسية للتحليل مع تنوع المادة الإعلامية سواء كانت خبراً أو مقالاً أو افتتاحية أو حديثاً أو تحقيقاً. كما تقرر اعتبار الفكرة السائدة كوحدة قياس داخل إطار كل موضوع.

الفئات

في ما يتعلق بتحديد الفئات التي تم على ضوئها جمع المعلومات وتصنيفها فقد تقرر بعد المسح الاستطلاعي تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول

يتناول فئات المضمون (أنماط التحرير) وتشمل:

أ - نوع المادة الإعلامية (خبر - افتتاحية - حديث - مقال).

ب - مصدر المادة الإعلامية (وكالات أنباء وصحف أجنبية - وكالات أنباء وصحف عربية - محرر الصحيفة ووكالة أنباء محلية).

جـ - اتجاه المادة الإعلامية (مؤيد - معارض - محايد - متوازن).

القسم الثاني

يتناول فئات الشكل أنماط الإخراج الصحفي وتشمل:

أ - موقع المادة في الصحيفة (صفحة أولى - صفحات داخلية).

ب - أسلوب التعبير (الاستشهاد - التعميم - الإسناد لمصدر موثوق به).

جـ - الصور والرسوم (صور موضوعية أو شخصية أو خرائط).

الفروض الرئيسية للدراسة

لقد تم بلورة عدة فروض رئيسية بعد دراسة العينة ويمكن إيجازها في ما يلي:

١ - تطرح معظم الصحف العربية اهتماماً متقارباً من حيث الحجم بقضية القدس وخصوصاً بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. وذلك رغم اختلاف الرؤية والمعالجة.

٢ - تطرح جميع الصحف العربية المواقف الرسمية لحكوماتها إزاء قضية القدس.

٣ - يغلب على معالجات بعض الصحف العربية الرؤية الدينية في تناول قضية القدس.

٤ - يتذبذب موقف بعض الصحف العربية في الحل الذي تطرحه لقضية القدس ويتراوح ما بين تأييد التدويل أحياناً والحرص على عروبة القدس أحياناً أخرى.

٥ - تتصدر الصحافة الأردنية باقي الصحف العربية في حجم الاهتمام وتنوع المعالجات لقضية القدس.

٦ - بعض الصحف العربية تتناقض مع حكوماتها في الحل الذي تراه مناسباً لمسألة القدس.

٧ - يغلب الطابع الخبري الوصفي على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس.

اتجاهات الصحف العربية نحو قضية القدس في السبعينات

النتائج

أسفرت التحليلات الجزئية لاتجاهات الصحف المصرية والأردنية والكويتية والجزائرية والسودانية إزاء قضية القدس في السبعينات عن النتائج التالية:

أولاً

من ناحية المعالجة الصحفية وتتصمن أنماط التحرير وأشكال الإخراج في ما يتعلق بأنماط التحرير فهي تشمل:

١ - نوعية المادة الإعلامية

١ - تتصدر صحيفة الدستور الأردنية الصحافة العربية في استخدام

الأخبار والموضوعات الخبرية في معالجاتها المختلفة لقضية القدس (٣٥ خبراً)؛ ويليها مباشرة صحيفة الأهرام القاهرية (٢٧ خبراً)، وتتساوى بقية الصحف العربية فيما عدا صحيفة القبس الكويتية التي كانت أقل الصحف العربية اعتماداً على الخبر، بينما انفردت باستخدام القوالب الصحفية التي تحمل وجهات نظر مثل المقال والتحقيق (١٨ مقالاً وتحقيقاً)؛ ويليها مباشرة في هذا الصدد صحيفة المجاهد الجزائرية (١٢ مقالاً وتحقيقاً)، وقد انفردت هذه الصحيفة باستخدام الافتتاحيات (٦ افتتاحيات)، يضاف إليها صحيفة الوطن الكويتية التي تفوقت على الصحف الأخرى في اعتمادها على الافتتاحيات (٧ افتتاحيات). ويمكننا أن نعزو هذه الفوارق والاختلافات إلى عدة أسباب تتعلق بالسياسة العامة التي تحكم موقف كل صحيفة من القضايا العالمية والمحلية المطروحة فضلاً عن مدى توفر كوادر متخصصة من الصحفيين المحليين. علاوة على عامل آخر تنفرد به قضية القدس وهو العامل الجغرافي. فمن الملحوظ أنّ صحيفة الدستور الأردنية تتأثر في معالجاتها للقضية بسبب صدورها في أقرب الأماكن العربية للقدس وما يمكن أن يسمى خط المواجهة الأول، فهي بحكم هذا العامل تصبح أقدر الصحف العربية على متابعة كل ما يتعلق بالقضية بشكل مباشر، سواء إجراءات تهويد المدينة والمقاومة العربية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في القدس وسائر القضايا الفرعية المشار إليها في الجدول رقم (١). ولذلك نلاحظ أن التغطية الخبرية تحتل المكان الأول في الجزئية الخاصة بمحاولات إسرائيل لتغيير معالم المدينة (١١ خبراً)، يليها ردود الفعل العربية المتمثلة في المظاهرات والإضرابات والانتفاضات الشعبية في القدس (٩ أخبار). كذلك المكانة الدينية للقدس (٧ أخبار).

ويتأكد لدينا أهمية الدور الذي يلعبه العامل الجغرافي في تحديد نوعية

المعالجات الصحفية لقضية القدس عندما نلقي نظرة على القوالب الصحفية التي استخدمتها صحيفة المجاهد فنرى أن المتابعة الخبرية كانت أقل بكثير من صحيفة الدستور. ولا شك أن صدور المجاهد في الجانب الآخر من العالم العربي، وهي منطقة المغرب العربي، تحول دون القيام بالتغطية الخبرية المباشرة التي تتاح بقدر أكبر بكثير لصحيفة الدستور التي تصدر على بعد بضعة أميال من القدس. وتحاول صحيفة المجاهد تعويض هذا الجانب بالتركيز على الافتتاحيات والمعالجات التحليلية، بينما يلاحظ انعدام الاستعانة بالافتتاحيات في صحيفة الأهرام القاهرية، وتتفوق في استخدام الحديث الصحفي في هذا المجال (٩ أحاديث صحفية).

٢ - تتفوق صحيفة الأهرام القاهرية في استخدام الصور الصحفية المصحوبة بتعليقات في معالجتها لقضية القدس (١١ صورة)، يليها مباشرة صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية (كل منها ٩ صور)، ولكن من الملحوظ أن الصور التي استعانت بها الأهرام كان يغلب عليها الطابع الشخصي بينما يغلب الطابع الموضوعي على الصور التي استخدمتها كل من الدستور والقبس. كذلك يُلاحظ أنّ الدستور تهتم بالتركيز على صور المدينة ذاتها سعياً لإبراز المحاولات الإسرائيلية الدائمة لتغيير معالم المدينة. واهتمت كل من القبس والدستور بنشر بعض الخرائط والرسوم المصحوبة بتعليقات في تناولها لقضية القدس. وتعتبر المجاهد أقل الصحف العربية استعانة بالصور والرسوم (٤ صور) بينما تحتل صحيفة الوطن الكويتية مكاناً متوسطاً في هذا الصدد إذ استعانت في بعض المناسبات بصور شخصية موضوعية وخريطة (٧ صور ورسوم).

٢ ـ مصدر المادة الإعلامية

قد يبدو غريباً أن تكون وكالات الأنباء الأجنبية (الغربية بالذات) ثم الصحف الأجنبية هي المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه معظم الصحف العربية في تغطيتها لقضية القدس. وتتصدر صحيفة الأهرام القاهرية الصحف العربية في هذا الصدد (٢٥ خبراً)، ويليها مباشرة صحيفة الدستور الأردنية (٢٠ خبراً). وتعتبر صحيفة القبس الكويتية أقل الصحف العربية اعتماداً على وكالات الأنباء والصحف الأجنبية (٤ أخبار). أما باقي الصحف العربية فتكاد تتقارب، الوطن والمجاهد (كل منهما ٧ أخبار) ثم الصحافة السودانية (؟؟ خبراً).

ويُلاحظ أنّ المصادر المحلية التي تتمثل في محرري الصحف وكتابها ومراسليها الخصوصيين تمثل مصدراً أساسياً لمختلف المواد الإعلامية التي نشرتها الصحف العربية عن القدس وخصوصاً الافتتاحيات والمقالات والتحقيقات والأحاديث. وتبرز القبس الكويتية في المقدمة (١٦ مادة إعلامية)، ويليها مباشرة الدستور الأردنية والوطن الكويتية (١٥ مادة إعلامية لكل منهما)، ثم تأتي الأهرام القاهرية (١٣ مادة إعلامية) فالمجاهد الجزائرية (٨ مواد إعلامية).

ومما يجدر ذكره أنّ بروز القبس الكويتية في المقدمة يرجع إلى وجود مراسل خاص لها بمدينة القدس يواليها بالتحقيقات والأحاديث بشكل منتظم.

وتحتل الصحف ووكالات الأنباء العربية مكانة لا بأس بها كمصدر للمواد الإعلامية التي تتناول الصحف العربية من خلالها قضية القدس.

وتعتبر صحيفة الدستور الأردنية أولى الصحف في هذا المقام (١٠ مواد إعلامية)، وتليها مباشرة الوطن الكويتية (٨ مواد إعلامية)، فالمجاهد الجزائرية (٧ مواد إعلامية)، ثم القبس الكويتية (٦ مواد إعلامية). وتعتبر صحيفة الأهرام القاهرية أقل الصحف العربية اعتماداً على المصادر العربية في تغطيتها لقضية القدس (مادتان إعلاميتان).

٣ ـ موقع المادة الإعلامية

يتفاوت موقع المواد الإعلامية التي عالجت الصحف العربية من خلالها قضية القدس طبقاً لنوع القوالب الصحفية التي اعتمدت عليها هذه الصحف. وأيضاً حسب السياسة التي تلتزم بها كل صحيفة في توزيع المواد الاعلامية على صفحاتها المختلفة. ويلاحظ أنّ صحيفة الدستور الأردنية تتصدر الصحف العربية الأخرى في تخصيص الصفحة الأولى لأغلب معالجاتها لقضية القدس (٢٦ مادة إعلامية)، وهذا يرجع أساساً إلى اعتماد هذه الصحيفة على التغطية الخبرية كقالب رئيسي للمعالجة أكثر من القوالب الصحفية الاخرى. كما يعكس ذلك مدى أهمية القضية بالنسبة للصحيفة، مما جعلها تحرص على نشر معظم الأخبار التي تتعلّق بالمقاومة العربية في القدس وإجراءات تهويد القدس والمكانة الدينية للقدس في الصفحات الأولى. وقد نالت الصفحات الداخلية في الدستور ١٩ مادة إعلامية فقط. ويلي ذلك بفارق كبير نسبياً صحيفة المجاهد الجزائرية التي نشرت في صفحاتها الأولى (١٦ مادة إعلامية) عن قضية القدس، منها ٥ إفتتاحيات تتعلّق بالوضع السياسي للقدس وضرورة اعتبارها جزءاً أساسياً من أزمة الشرق الأوسط. بينما لم تنل الصفحات الداخلية في المجاهد أكثر من ٥ مواد إعلامية عن قضية القدس.

جدول يوضح حجم المواد الإعلامية التي نشرت بالصحف العربية عن قضية القدس في السبعينات

أسماء الصحف	حجم المواد الإعلامية الإجمالي	الخبر	الافتتاحية	التفاصيل الحديث	المقال والتحقيق
الأهرام القاهرية	٤٠	٣٧	-	٩	٤
الدستور الأردنية	٤٥	٣٥	٤	٣	٤
القبس الكويتية	٢٦	٧	-	١	١٨
الوطن الكويتية	٣٠	١١	٧	١	١٢
المجاهد الجزائرية	٣١	١١	١	١	٣
الصحافة السودانية	-	-	-	-	-

وتتقارب الصحف العربية الأخرى في نسبة المواد التي خصصتها عن القدس وكان نصيبها الصفحات الأولى، فنجد مثلاً أنّ الوطن الكويتية تتساوى فيها نسبة المواد التي نشرت في الصفحة الأولى (١٥ مادة إعلامية) مع تلك التي نشرت في الصفحات الداخلية. ويبدو الفرق واضحاً بالنسبة لصحيفة الأهرام القاهرية إذ خصصت ١٤ مادة إعلامية للصفحات الأولى، بينما كان نصيب الصفحات الداخلية يقارب ضعف هذا الرقم (٢٦ مادة إعلامية). وتتساوى القبس الكويتية مع الصحافة السودانية في عدد المواد الإعلامية التي نشرت في الصفحات الأولى عن القدس إذ بلغت في الأولى ١١ مادة إعلامية وفي الثانية (.؟؟. مادة إعلامية).

٤ ـ وسيلة التعبير

اختلفت وسائل التعبير لدى الصحف العربية طبقاً لموقف هذه الصحف من القضية وطبقاً لنوع المعالجة سواء كانت خبرية أو تحمل وجهة نظر مباشرة من خلال الافتتاحيات أو المقالات والتحقيقات وأيضاً طبقاً للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الصحف.

وفي ضوء ذلك يمكننا رصد الملاحظات التالية:

١ ـ أسلوب التعميم: يمثل وسيلة التعبير البارزة في معظم الصحف العربية وتتفاوت نسب الاستخدام من صحيفة إلى أخرى. ولكن تتصدَّر صحيفة الدستور الأردنية الصحف العربية الأخرى في استخدام هذا الأسلوب، إذ تبلغ نسبة المواد الإعلامية التي استعانت بها الصحيفة بهذا الأسلوب في تناولها (٣٢ مادة إعلامية)، ويليها مباشرة الأهرام القاهرية

(٢٦ مادة إعلامية)، ثم تتقارب النسبة إلى حد كبير في باقي الصحف العربية، إذ تبلغ لدى كل من القبس الكويتية والمجاهد الجزائرية (١٥ مادة إعلامية)، بينما يهبط هذا الرقم إلى (١٢ مادة إعلامية) لدى كل من الوطن الكويتية،... مادة إعلامية لدى الصحافة السودانية.

ويلاحظ أن أسلوب التعميم كان أكثر استخداماً في معالجة الجزئية الخاصة بإجراءات تهويد القدس (٩ مرات) لدى الدستور الأردنية، (٨ مرات) لدى الاهرام القاهرية. وقد انفردت الدستور في استخدام أسلوب التعميم في معالجة الجزئية الخاصة بالمقاومة العربية في القدس (٨ مرات)، ويليها كل من الأهرام والمجاهد والوطن (٣ مرات). كذلك انفردت الأهرام في استخدام هذا الأسلوب في معالجة الجزئية الخاصة بإعادة السيادة العربية إلى القدس (٦ مرات). وقد استخدمت الصحف العربية أسلوب التعميم بشكل متفاوت في معالجة الجزئية الخاصة بمكانة القدس الدينية (٧ مرات) لدى كل من الدستور الأردنية والأهرام القاهرية، ثم تأتي القبس بعدهما (٥ مرات). هذا وقد تم استخدام أسلوب التعميم بشكل متساوي في معالجة جزئيات القضية ما عدا الجزئية الخاصة باعتبار القدس جزءاً من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط إذ انفردت المجاهد بالاعتماد على هذا الأسلوب (٤ مرات).

٥ ـ الصور والرسوم

تنفرد صحيفة الأهرام القاهرية بأكبر عدد من الصور الصحفية (١١ صورة)، في تناولها لقضية القدس ويغلب على هذه الصور الطابع الشخصي وكانت غالباً ما تنشر مصحوبة بتصريحات لبعض المسؤولين العرب أو الإسرائيليين أو الأميركيين أو رجال الدين. وقد نالت الجزئية الخاصة

بإعادة السيادة العربية إلى القدس أكبر عدد من الصور التي نشرتها صحيفة الأهرام (٣ مرات).

وتأتي صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية في المرتبة الثانية من حيث عدد الصور التي نشرتها كل منهما عن القدس وكانت الصور التي نشرتها الدستور أغلبها صور موضوعية (٩ صور) موزعة بالتساوي على مختلف جزئيات القضية، وقد تركز بعضها على إجراءات تهويد القدس (صورتان)، والمقاومة العربية في القدس (صورتان). أما القبس فقد خصصت أغلب الصور للجزئية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس (٥ صور). ويلي ذلك صحيفة الوطن التي استخدمت (٧ صور)، كانت معظمها موضوعية، وقد تركز بعضها على المقاومة العربية في القدس (صورتان). ويلاحظ أن المجاهد تأتي في نهاية الترتيب إذ كان لجوؤها إلى الصور قليلاً ولم يزد عن ٤ مرات وكذلك الصحافة السودانية لم تلجأ إلى الصور إلاّ نادراً.



ثانياً: المعالجات الفكرية والسياسية

يتحدد قياس الاتجاهات الفكرية والسياسية للصحف العربية إزاء قضية القدس على ضوء اعتبارين أساسيين:

أولهما: حجم الاهتمام ويتضمن قياس المواد التي عالجت من خلالها الصحف العربية قضية القدس ككل وحجم المعالجات الجزئية لفرعيات القضية كل منها على حدة.

ثانيهما: نوع الاهتمام ويتضمن قياس اتجاه المواد الإعلامية والمنطلقات

الفكرية والرؤى السياسية التي استندت إليها كل صحيفة من الصحف التي خضعت للدراسة سواء في تحليلاتها أو نوع التغطية الخبرية التي قامت بها لقضية القدس بجزئياتها المختلفة.

حجم المواد الإعلامية

يتضح من مراجعة الجدول رقم (٧)، أنّ الاهتمام الكمي للصحف العربية لقضية القدس ككل قد حقق أرقاماً مرتفعة نسبياً (١٨٣ مادة إعلامية). مما يشير إلى أن الصحافة العربية قد أولت اهتماماً كبيراً لهذه القضية خصوصاً عام ١٩٧٧ الذي يمثل الإطار الزمني للدراسة وحيث بلغ الاهتمام العربي الدولي ذروته سواء بقضية الصراع العربي الإسرائيلي ككل أو بقضية القدس كمحور رئيسي للقضية الأم.

ويتفاوت اهتمام الصحف العربية من حيث حجم المواد الإعلامية التي خصصتها كل صحيفة على حدة لقضية القدس. فنلاحظ أن الدستور الأردنية تتصدر الصحف العربية الأخرى في حجم الاهتمام الذي أولته للقضية (٤٥ مادة إعلامية)، يليها مباشرة الأهرام القاهرية (٤٢ مادة إعلامية). ويتقارب حجم الاهتمام الذي أولته الصحف الكويتية لقضية القدس، إذ أنّ صحيفة الوطن خصصت (٣٠ مادة إعلامية)، بينما خصصت القبس (٢٦ مادة إعلامية)، لمعالجة القضية. وتأتي في نهاية القائمة صحيفتا المجاهد الجزائرية (٢١ مادة إعلامية)، ثم الصحافة السودانية (١٩ مادة إعلامية).

وعندما نحاول إلقاء نظرة متأنية لحجم المواد الإعلامية التي نشرتها الصحف العربية عن القضايا الجزئية المتفرعة عن قضية القدس، نجد أن الجزئية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس تنال المكانة الأولى من حيث

الاهتمام الكلي (٣٩ مادة إعلامية)، ويليها الجزئية الخاصة بإجراءات تهويد القدس (٣٧ مادة إعلامية)، وتأتي المقاومة العربية في القدس في المرتبة الثالثة (٢٩ مادة إعلامية)، ثم الجزئية الخاصة بإعادة السيادة العربية إلى القدس (٢٥ مادة إعلامية). أما البعد السياسي لقضية القدس الذي يطرحها كجزء أساسي من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط فهو لم ينل سوى (١٣ مادة إعلامية)، وتتقارب الجزئيات الأخرى للقضيّة سواء تدويل القدس (١١ مادة إعلامية)، والجانب العام للقضية (٨ مواد إعلامية)، أو المقولة الخاصة باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل (٧ مواد إعلامية)، أو مسألة تقسيم القدس (٦ مواد إعلامية). ويتضاءل حجم الاهتمام الذي توليه الصحف العربية للجزئية الخاصة بالوضع القانوني للقدس. ويبدو هذا واضحاً في الرقم الذي استقيناه من الجداول (٣ مواد إعلامية).

وتبرز صحيفة الدستور في مقدمة الصحف العربية من حيث حجم الاهتمام الذي أولته لبعض الجزئيات المتفرعة عن قضية القدس، ونلاحظ أنها تحتل المرتبة الأولى في هذا الصدد في اهتمامها بالقضايا التالية:

١ - إجراءات تهويد القدس (١٤ مادة إعلامية)، ويليها مباشرة الأهرام القاهرية (١١ مادة إعلامية).

٢ - المقاومة العربية في القدس (١٠ مواد إعلامية)، ويليها الوطن الكويتية (٦ مواد إعلامية).

وتبرز القبس الكويتية في حجم الاهتمام الذي أولته للمكانة الدينية للقدس (١٠ مواد إعلامية). وتأتي بعدها مباشرة كل من الأهرام القاهرية والدستور الأردنية (٩ مواد إعلامية لكل منها).

أما صحيفة المجاهد الجزائرية فقد احتلت المرتبة الأولى في حجم اهتمامها بالجزئية الخاصة باعتبار قضية القدس جزءاً من المفاوضات الجارية لحل أزمة الشرق الأوسط (٥ مواد إعلامية). رغم أنها في الأساس لا تتبنى الاتجاه الخاص بترجيح الحل السلمي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد كانت من أولى الصحف العربية التي عبرت عن هذا الاتجاه في وقت مبكر يرجع إلى اعتراضها على القرار ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧)، وجميع البنود التي ينص عليها لحل أزمة الشرق الأوسط. ومن المعروف أنّ صحيفة المجاهد تعبر عن الموقف الرسمي للحكومة الجزائرية إزاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي. وتأتي صحيفة الوطن الكويتية في المرتبة الثانية في ما يتعلّق بحجم اهتمامها بالجزئية الخاصة بعلاقة القدس بأزمة الشرق الأوسط (٤ مواد إعلامية).

والواقع أنّ الفروق الضئيلة في حجم اهتمام الصحف العربية بالجزئيات الأخرى المتفرعة عن قضية القدس لا ترجع في الأساس إلى اختلافات جوهرية في المواقف السياسية والفكرية من القضية بقدر ما ترجع إلى الاختلافات النوعية في توجيهات الصحف العربية وسياساتها التحريرية ومدى كفاءة محرريها في هذا المجال.

اتجاه المواد الإعلامية

يعتبر اتجاه المواد الإعلامية أكثر المؤشرات دلالة على تحديد مواقف الصحف العربية واتجاهاتها من قضية القدس. وإذا كانت هناك بعض الجزئيات قد نالت إجماعاً من هذه الصحف سواء بالتأييد أو المعارضة، فإنّ هناك تفاوتاً واختلافات غير قليلة في اتجاهات الصحف إزاء بعض الجزئيات الهامة للقضية. ويتضح ذلك من المؤشرات التالية:

١ - إجراءات تهويد القدس

نالت هذه الجزئية إجماعاً على المعارضة من جانب جميع الصحف العربية التي خضعت للدراسة، ولا شك أن ذلك يرتبط في الأساس بحجم المعالجات الكلية والجزئية لكل صحيفة. فالدستور الأردنية مثلاً خصصت (١٤ مادة إعلامية) لمعالجة هذا الجانب من القضية، منها (٩ مرات) معارض و (٣ مرات) متوازن ومرتان محايد، بينما كان موقف الأهرام من نفس الجزئية التي خصصت لها (١١ مادة إعلامية) منها (٩ مرات) معارض ومرتان محايد. بينما كان موقف القبس (٤ مرات) معارض ومرة واحدة متوازن.

٢ - المقاومة العربية في القدس

نالت هذه الجزئية إجماع الصحف العربية على التأييد دون استثناء، فالدستور الأردنية تبنت هذا الاتجاه في جميع المواد الإعلامية التي عالجت من خلالها هذا الموضوع (١٠ مرات)، كذلك الوطن الكويتية (٦ مرات) ثم الأهرام والمجاهد (٤ مرات) كل منها، فالقبس الكويتية (٣ مرات) وتأتي أخيراً الصحافة السودانية (مرتان).

٣ - أما الجزئية التي تتفاوت مواقف الصحف العربية منها فهي، **المكانة الدينية للقدس**. إذ تتراوح الاتجاهات بين التأييد والتوازن ثم الحياد، ويلاحظ أنّ القبس الكويتية تتخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن ٣ مرات. وكذلك الأهرام القاهرية تتخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن مرتان. بينما تتوزع اتجاهات الدستور الأردنية التي تتساوى مع الأهرام في حجم الاهتمام بهذه الجزئية (٩ مواد إعلامية)

فنراها تتخذ موقف التأييد (٦ مرات) والتوازن (٣ مرات) والحياد مرة واحدة. أما الوطن الكويتية فتتبنى اتجاهاً متوازناً (٤ مرات) ومؤيداً (مرتان) فقط في موقفها من المكانة الدينية للقدس. وتنفرد جريدة الصحافة السودانية باتخاذ موقف التأييد فقط إزاء هذه الجزئية (٥ مرات). بينما تحرص المجاهد على تبني الاتجاه المتوازن في المرة الوحيدة التي تناولت فيها المكانة الدينية لمدينة القدس.

٤ ـ لم تنل الجزئية الخاصة **بتدويل القدس** سوى المعارضة أو التوازن في جميع معالجات الصحف العربية ما عدا الأهرام القاهرية. وقد اتخذت كل من الدستور الأردنية والمجاهد الجزائرية والقبس الكويتية والصحافة السودانية موقف المعارض لمسألة تدويل القدس، بينما أيدتها الأهرام (مرتان) وتبنت الوطن الكويتية اتجاهين في هذا الصدد (مرتان معارض ومرة متوازن).

تحليل الاتجاهات والمواقف

يتضح من خلال الرصد الكمي والتحليلات لاتجاهات ومواقف الصحف العربية من قضية القدس، أنّ هذه الاتجاهات تتبلور حول رؤيتين رئيسيتين للقضية، الرؤية القومية والرؤية الدينية. وتختلف المنطلقات الفكرية لهذه الرؤى، ولكن يمكن ردها بمختلف الجزئيات إلى منطلقين أولها: المنطلق الاستراتيجي الملتزم، وثانيهما: المنطلق التكتيكي المتذبذب غير الملتزم. وعند استعراض مواقف الصحف العربية ومحاولة ردها إلى أصولها السياسية والفكرية نلاحظ الآتي:

١ ـ الرؤية القومية

وتتلخص في تناول قضية القدس من منظور سياسي في الأساس، بوضعها في إطارها الصحيح باعتبارها جزء من قضية أشمل، هي القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. وترفض هذه الرؤية الفصل المتعسف بين القضية وإطارها الموضوعي. بل ترى أن المعالجات التي تتناول قضية القدس بشكل مستقل ولا تشير إلى علاقتها العضوية بباقي مكوّنات القضية الأم، إنما تهدف في الأساس إلى تشويه الوعي العربي وتضليل الرأي العام العربي والعالمي في هذه القضية من الناحية السياسية والقومية وبالتالي تطمس الوعي حول الحل الصحيح للصراع المثار حولها. وتتبنى هذه الرؤية كل من الوطن الكويتية والمجاهد الجزائرية اللتان تحرصان على طرح قضية القدس من منظور سياسي واضح يتأكد من خلال تركيزهما على تناول القضية من خلال تناولها لقضية الصراع العربي الإسرائيلي. علاوة على اهتمامها بإبراز نشاط المقاومة العربية داخل القدس باعتبارها السلاح الحقيقي الآني والمستقبلي لعودة السيادة العربية إلى القدس.

٢ ـ الرؤية الدينية

والواقع أن هذه الرؤية لا تتناقض مع الرؤية القومية بل تتكامل معها. ولكن الاقتصار على طرح هذه الرؤية فحسب يؤدي إلى تشويه الوعي بقضية القدس ويجرد القضية من مقوماتها الموضوعية والقومية ويجعلها قاصرة على البعد الديني الذي كثيراً ما يستخدم كقناع لخدمة اغراض سياسية. مما يؤدي في النهاية إلى ترويج الرؤية العنصرية التي تتبناها إسرائيل والتي تتخذ من الدين قناعاً تتستر خلفه لإخفاء أطماعها في

السيادة والتوسع في المنطقة العربية. ومما يلفت الانتباه في اتجاهات الصحف العربية نحو القدس هو شيوع الرؤية المختلطة أي التي تجمع بين الرؤيتين القومية والدينية. وتتبنى هذا الموقف بشكل واضح صحيفة القبس الكويتية التي يتصاعد اهتمامها بالبعد الديني للقضية وينعكس ذلك على حجم ونوع معالجاتها. كما أنها نادراً ما تناولت قضية القدس كجزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط، رغم اهتمامها بإجراء العديد من التحقيقات الصحفية من داخل القدس عن موقف واتجاهات السكان العرب واليهود إزاء الوضع الحالي للمدينة المقدسة. كما أنه من الواضح أن القبس تساند الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس. وتبرز الرؤية المختلطة أيضاً في معالجات الأهرام القاهرية والدستور الأردنية إذ يتساوى اهتمامها بالبعد الديني للقضية كما انهما لا يغفلان البعد القومي. وبينما تُبدي الدستور اهتمامها بمتابعة نشاط المقاومة العربية في القدس ومساندتها للحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس ورفضها تماماً لفكرة التدويل، نلاحظ أن الأهرام تتذبذب في مواقفها والحلول التي تطرحها للقضية فهي تارة تؤيد التدويل وتارة أخرى تؤيد التقسيم وإن كان الخط الأساسي لها هو مساندة عودة السيادة العربية للقدس.

كذلك نلاحظ أن الصحافة السودانية تنتمي إلى هذه الفئة التي يحكم موقفها الرؤية المختلطة للقضية وهي تتبنى الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس وترفض فكرتي التدويل والتقسيم.

٣ ـ أما في ما يتعلّق بالمنطلقات الفكرية نلاحظ أن الوطن الكويتية والمجاهد الجزائرية ينطلقان من خط استراتيجي ملتزم إزاء قضية القدس، ويتضح ذلك في تبنيها موقف متكامل من القضية ككل، وفي تمسكها بهذا الخط في جميع معالجاتها وطوال فترة الدراسة.

أما المنطلق التكتيكي المتذبذب الذي لا يلتزم برؤية محددة، ولا يملك خطاً استراتيجياً واضحاً في تناول قضية القدس باعتبارها جزءاً من الصراع العربي الإسرائيلي، فهو يبرز لدى صحيفتي الأهرام القاهرية والقبس الكويتية. وتبرز أمامنا من خلال المعالجات المتنوعة ثلاثة حلول لقضية القدس تطرحها الصحف العربية بالشكل التالي:

١ ـ تدويل القدس

وقد أجمعت الصحف العربية على رفض هذا الحل ما عدا صحيفة الأهرام القاهرية، إذ نشرت في عددها الصادر في ١٩٧٧/٢/٢٢ حديثاً صحفياً للرئيس السادات مع مندوب التليفزيون البريطاني جاء فيه:

(إن أي مسلم في العالم بأسره لا يوافق على سيادة إسرائيل على الجزء العربي من القدس. إنّ هذه حقيقة واقعة... إلخ وأضاف الرئيس لماذا لا تدول القدس برمتها الجزء العربي والجزء الإسرائيلي؟)[1].

علماً بأن الأهرام قد طرحت الحلول الثلاثة في فترات مختلفة.

٢ ـ عودة السيادة العربية إلى القدس

وقد أجمعت عليها الصحف العربية باعتبارها الحل العادل الأوحد لهذه القضية.

٣ ـ التقسيم

وتنفرد صحيفة الأهرام أيضاً بتأييد هذا الحل، ويبدو ذلك في

(١) الأهرام القاهرية: ١٩٧٧/٢/٢٢ ـ ص ٣.

الحديث الذي نشرته للرئيس السادات مع محطة سي.بي.إس الأميركية إذ قال:

(القدس العربية يجب أن تبقى عربية أما بقية القدس فهي قابلة للتفاوض)[٢].

النتائج النهائية للبحث

تتحقق صحة الفروض التي طرحت في مدخل الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول

الذي يشير إلى أنّ معظم الصحف العربية تطرح اهتماماً متقارباً من حيث الحجم لقضية القدس، وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض إذ يتفاوت الاهتمام بشكل ملحوظ، فنلاحظ أنّ حجم اهتمام الدستور الأردنية قد بلغ (٤٥ مادة إعلامية) خلال عام ١٩٧٧، بينما لم يزد حجم اهتمام المجاهد الجزائرية عن (٢١ مادة إعلامية) والصحافة السودانية عن (١٩ مادة إعلامية) في نفس الفترة، وقد يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات جيوبوليتيكية تتعلّق بموقع الأردن بالقرب من قلب الأحداث في القدس فضلاً عن ارتباطها التاريخي والسياسي بالقضية الفلسطينية؛ ويمكن تصحيح المقولة بأن بعض الصحف العربية تطرح اهتماماً متفاوتاً مثل الأهرام (٤٢ مادة إعلامية) والدستور (٤٥ مادة إعلامية) والقبس الكويتية والوطن (٣٠ مادة إعلامية).

(٢) الأهرام القاهرية: ٢٩/١١/١٩٧٧ ـ الصفحة الأولى.

أما الفرض الثاني

الذي يرى أنّ جميع الصحف العربية تطرح المواقف الرسمية لحكوماتها إزاء قضية القدس وقد ثبتت صحة هذا الفرض جزئياً، إذ ينطبق على أغلبية الصحف العربية التي خصصت للدراسة مثل الدستور والأهرام والقبس والمجاهد والصحافة، ولكن لا ينطبق تماماً على صحيفة الوطن الكويتية التي يمكن وضعها على يسار الحكومة الكويتية.

الفرض الثالث

الذي يرى أن الرؤية الدينية تغلب على معالجات بعض الصحف في تناول قضية القدس. وقد ثبتت صحته أيضاً، وينطبق على القبس الكويتية والأهرام القاهرية والدستور الأردنية، ولكن لا يعني هذا إغفال أو تجاهل هذه الصحف للبعد القومي للقضية. بل حاولت أن تخرج الجانبين وتطرح رؤية مختلطة للقضية.

أما الفرض الرابع

الذي يشير إلى تذبذب موقف بعض الصحف العربية من الحل الذي تطرحه لقضية القدس والذي يتراوح ما بين تأييد التدويل أحياناً والحرص على عروبة القدس أحياناً أخرى. وقد ثبتت صحة هذا الفرض إذ ينطبق على موقف الأهرام القاهرية بشكل واضح.

الفرض الخامس

الذي يشير إلى بروز الصحافة الأردنية في مقدمة الصحف العربية سواء في حجم اهتمامها بقضية القدس أو تنوع المعالجات التي قامت بها، وهذا

صحيح تماماً إذ بلغ حجم اهتمام الدستور (٤٥ مادة إعلامية) موزعة على مختلف فنون التحرير الصحفي من خبر (٣٥ خبراً) وافتتاحيات (٤ افتتاحيات) وحديث صحفي (٢ حديث) ومقالات وتحقيقات (٤ مقالات وتحقيقات).

الفرض السادس

الذي يشير إلى تناقض بعض الصحف العربية مع حكوماتها في الحّل الذي تراه مناسباً لمسألة القدس.

والواقع أن هذا الفرض صحيح جزئياً، ولكن لا يصل الموقف إلى حد وقوع تناقض بين بعض الصحف العربية وحكوماتها إزاء قضية القدس. ويمكن القول أنّ هناك اختلافاً كمياً محدودا بين موقف بعض الصحف وحكوماتها في الحلول التي تطرح لقضية القدس؛ وينطبق هذا على صحيفة الوطن الكويتية التي تطرح قضية القدس من منظور قومي مع حرصها على استخدام البعد الديني للقضية بشكل متقدم يهدف إلى طرح قضية تحرير القدس من الاغتصاب الإسرائيلي وعودة السيادة العربية إليها على أساس الحقوق السياسية وليس الحقوق الدينية فقط.

أما الفرض السابع والأخير

الذي يشير إلى غلبة الطابع الخبري على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس فهو صحيح تماماً؛ إذ يبلغ عدد الأخبار التي تناولت الصحف العربية من خلالها القضية ١٠٨ أخبار من مجموع المواد الإعلامية التي تبلغ (١٨٣ مادة إعلامية) تشمل الأخبار والأحاديث والافتتاحيات والتحقيقات.

مراجع الدراسة

الصحف التي خضعت للدراسة

١ - الأهرام القاهرية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.
٢ - الدستور الأردنية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.
٣ - المجاهد الجزائرية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.
٤ - الوطن الكويتية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.
٥ - القبس الكويتية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.
٦ - الصحافة السودانية	يناير ١٩٧٧ - ديسمبر ١٩٧٧.

* * *

مؤلفات ودراسات عن القدس

١ - د. إسحق موسى الحسيني: عروبة القدس، سلسلة دراسات فلسطينية عدد ٩١، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت - يوليو ١٩٦٩.

٢ - سليمان عبد الله شليفر: سقوط القدس، دار النهار للنشر - بيروت - ١٩٧١.

٣ - د. عز الدين فودة: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، سلسلة دراسات فلسطينية عدد ٥٢ - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت - يناير ١٩٦٩.

٤ - مجلد القضية الفلسطينية: ندوة القانونيين العرب: الجزائر ٢٢ - ٢٧ يوليو ١٩٦٧ م (حول وضع القدس) ص: ١٠٧ - ١١٧.

٥ ـ اللقاء المسيحي الإسلامي من أجل القدس: ١٦ يناير ١٩٧٥، ملف وثائق تهويد القدس ـ الجامعة العربية ـ إدارة شؤون فلسطين.

٦ ـ نشرة فلسطين الشهرية: وزارة الإعلام الكويتية ـ الأعداد التي صدرت ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٧.

٧ ـ أرشيف وكالة الأنباء الكويتية (كونا).

٨ ـ أرشيف الصحف العربية: القبس والوطن الكويتيتان والأهرام القاهرية والصحافة السودانية.

٩ ـ مجلة الهلال القاهرية: عدد خاص عن القدس ـ ديسمبر ١٩٦٩.

★ ★ ★

مؤلفات ودراسات اعلامية

١ ـ د. مختار التهامي: تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٥.

٢ ـ د. جيهان رشتي: تحليل المضمون ـ مذكرات غير منشورة، كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٧٤.

٣ ـ د. عواطف عبد الرحمن: صورة أفريقيا في الصحافة العربية ـ القاهرة ـ معهد الدراسات العربية ١٩٧٨.

٤ ـ د. سمير حسين: بحوث الإعلام ـ الأسس والمبادىء، القاهرة ـ عالم الكتب ١٩٧٦.

٥ ـ Berlson, B Content Analysis in Communication Reseach Weny arls; Hafner publishing company 1971.

٦ ـ Philips Davison: Mass Communication Research, Major Issues and Future Directions Publisher Publiaher 1974.

الفصل الخامس

صورة المرأة العربية
في وسائل الاعلام

المقدمة

لعل التبشير بالمنهج العقلي في دراسة الواقع الاجتماعي والدعوة إلى سفور المرأة وتحريرها التي ارتبطت باسم كل من رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهما من جيل الروّاد في الوطن العربي، تكشف عن أهمية الدعوات الفكرية بالنسبة لتغيير العادات والأعراف الاجتماعية. ونستطيع (بالنسبة للمجتمع المصري المعاصر) أن نتلمس إرهاصات التغيير الاجتماعي، التي أخذت تنمو وتترسخ في مختلف جوانبه منذ البدايات الأولى لحركة الإحياء القومي، التي تمثلت في المحاولات الطليعية لجيل المثقفين المصريين الرواد، الذين بشروا بقيم جديدة نتيجة احتكاكهم بالعالم الغربي بعد فترة انكماش حضاري طويلة سيطرت فيها على التفكير المصري بل والعربي عموماً قوالب جامدة. غير أنّه مهما يكن من تأثير الدعوات الفكرية على خلخلة نسق القيم التقليدي في المجتمع، فإنّ العامل الحاسم يكمن في التغييرات الجوهرية التي لا بد أن تتناول البُنى التحتية للمجتمعات العربية بكل مكوناتها المادية المعاصرة والموروثة. ولذلك فإننا عندما نشير إلى أبرز التغييرات التي طرأت على المجتمع المصري وسائر المجتمعات العربية

خلال الخمسين سنة الماضية، فإننا لا يمكن أن نغفل الزيادة المطردة في نسبة الفتيات المتعلمات ونسبة النساء العاملات في الوطن العربي كله. غير أنّ هذه الزيادة الكمية الهائلة سواء في عدد النساء المتعلمات أو العاملات ليست في حد ذاتها دليلاً على التغيير الجوهري في الوضع الاجتماعي للمرأة أو قرينة على تحررها الشامل بصورة فعلية، فما زالت المرأة العربية تواجه كثيراً من العقبات التي تحول دون انطلاقها بكامل قدراتها ومواهبها، للمشاركة في صياغة شكل المجتمع وعلاقاته.

هذا وقد عقد العديد من المؤتمرات المحلية والاقليمية والعالمية أكدت جميعها أن التنمية الشاملة لأي مجتمع، كما أنّ رفاهية العالم وسعيه للسلام تتطلب أقصى درجات المشاركة من جانب المرأة مع الرجل في جميع المجالات، هذا وقد نددت وثائق هذه المؤتمرات بالتفرقة القائمة على أساس الجنس، باعتبارها أساساً غير عادل وعدوان على الكرامة الإنسانية وخرق لحقوق الإنسان، ولقد خصصت الأمم المتحدة عقداً كاملاً للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) ووضعت برنامجاً للعمل من أجل تقدمها، وكان الدافع الأساسي لتخصيص هذا العقد للمرأة هو الإدراك العميق بأن قضية تحرير المرأة.. هي قضية طويلة الأجل ووثيقة الصلة في تطورها بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع، كما أنّها وثيقة الصلة بتطور قيم المجتمع وعاداته ومعتقداته، وكل هذا يحتاج إلى زمن طويل ولا تحسمه المؤتمرات أو الوثائق الصادرة عن هذه المؤتمرات. ويمكننا الاستشهاد بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في بنود عديدة على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات؛ ولكن هل يمكن تحقيق هذه المساواة بصورة فعلية في مجتمعات تتركز الموارد الاقتصادية ومصادر النفوذ السياسي فيها في أيدي القلة أو في مجتمعات تقوم عاداتها

وتقاليدها على فكرة نقص المرأة، أو ينعدم فيها تكافؤ الفرص في العمل والتعليم. وإذا كنا نسوق هذه الحقائق التي لا تدعو إلى التفاؤل في ظاهرها فإنّ ذلك مبعثه اقتناعنا العميق بأن قضية تحرير المرأة العربية تتطلب إيماناً ومثابرة وعملاً دؤوباً من أجلها، ولا يتحقق ذلك إلا ببذل الجهود العلمية المستمرة لرصد أوضاعها وتطوراتها وانتكاساتها ومحاولة التوصل إلى الكشف عن أسباب حالات المد والجزر التي تتعرض لها قضية المرأة في مجتمعاتنا العربية توطئة لتجاوزها ونشر الوعي على أوسع نطاق فيها.

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل اتجاهات الرأي العام، حيث يقع عليها عبء رئيسي في تشكيل القيم الخاصة بدور المرأة ومكانتها الاجتماعية أو بالعمل على دعم إنجازات المرأة في المجالات الإنتاجية والثقافية المختلفة مع مراعاة التركيز على المرأة الريفية والمرأة التي تنتمي إلى أقليات، وذلك من خلال تنمية شعور الثقة بالنفس لدى المرأة، والإشادة بأدوارها الجديدة، مع عدم اغفال الأدوار التقليدية، وقد أوصت معظم المؤتمرات التي تناولت قضية تحرير المرأة بضرورة تعيين اعداد أكبر من النساء في إدارة وسائل الإعلام وفي مواقع اتخاذ القرار وغير ذلك كمحررات وكاتبات مقال وكمراسلات صحفيات.

المشكلات الفعلية التي تعاني منها المرأة العربية في الوقت الراهن

في ضوء الدراسات العديدة المقدمة للمؤتمرات التي تناولت مشكلات المرأة على النطاق المحلي والعربي يمكن أن نشير إلى أهم المؤشرات التي تعرضت لها هذه المؤتمرات:

١ - إن مشاركة المرأة في قوة العمل خلال السنوات العشر الماضية

بدأت تتزايد بمعدلات ملحوظة وامتدت إلى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في قطاعات التنمية الحديثة، إلى جانب مشاركتها في القطاع التقليدي للزراعة والري. لكن هذه الزيادة في معدلات المشاركة لا تزال أقل بكثير من الموارد البشرية المتاحة من النساء، التي يمكن الاستفادة منها كطاقة محركة لتحقيق السرعة الكافية لمعدلات الزيادة في القطاع الصناعي والإنتاج السلعي؛ وعلى الرغم من المساواة في الأجر من الناحية القانونية، إلا أن مستوى أجر الإناث بالنسبة للذكور أقل بكثير من مستوى أجر الذكور في كثير من القطاعات الاقتصادية. ولعل أهم أسباب هذه الظاهرة هو عدم إتاحة فرص كافية للتدريب واكتساب المهارات والتخصص للنساء إذا ما قورنت بفرص المستغلين من الرجال.

٢ ـ إنّ تشريعات العمل وظروفه وإن كانت مطبقة في القطاع الحكومي والقطاع العام في مصر إلا أنّ هذا التطبيق في القطاع الخاص لا يزال مجالاً لكثير من الثغرات، كذلك فإن ثمة أنواع من الرواسب التقليدية لا تزال رغم نصوص القانون تؤدي إلى تردد كثير من المسؤولين في قطاعات الإدارة والإنتاج في تعيين المرأة في مراكز القيادة، مما جعل نسبة النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية لا تتناسب على الإطلاق مع حجمهن في قوة العمل بهذه الإدارات، كما انّ أبواب وظائف معينة في الدولة لا تزال موصدة أمام المرأة من الناحية العملية.

٣ ـ مع تزايد دخول المرأة إلى سوق العمل رُوعي تقديم بعض الخدمات الاجتماعية التي تيّسر للمرأة العاملة الجمع بين مسؤولياتها في كل من العمل والمنزل، مثل إنشاء دور الحضانة سواء ما كان منها ملحقاً بمقر العمل أو في أماكن أخرى. لكن مثل هذه المؤسسات لا تزال في دور

البداية وتحتاج إلى كثير من التطوير بحيث تحقق الفائدة المرجوة منها، وربما كان من أهم عوامل القصور في هذه المؤسسات عدم توفير الأعداد الكافية من الاخصائيات المدرّبات لمثل هذا النوع من الخدمات بالإضافة إلى ما يعترض المرأة العاملة من صعوبات في مجال الانتقال من المنزل والعودة نتيجة لظروف المواصلات والتنقل.

٤ ـ تستثمر الحكومة المصرية نسبة عالية من الدخل القومي في التعليم المدرسي ويزداد نصيب تعليم البنات من هذه الاستثمارات بازدياد الطلب عليه. وهذا الإقبال المتزايد على تعليم الولد والبنت يجعل قضية الربط بين سياسة التعليم وسياسة القوى العاملة وفرص الاستخدام في المستقبل القريب أو البعيد قضية ملحة وجوهرية من قضايا التنمية، وقد تبين أنه من المتناقضات الغريبة ظهور أنواع من البطالة بين المتعلمين والمتعلمات من مستويات التخصص العالية والجامعية، وذلك في نفس الوقت الذي توجد فيه أنواع من النقص في القوة العاملة في تخصصات وقطاعات أخرى للاقتصاد القومي.

كذلك تبين أن عدم الإسراع الكافي بتوفير فرص العمل وما تستلزمه من استثمارات، تمثل عائقاً نحو مزيد من مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يبرز في ضوء النظرة التقليدية للعمل وتفضيل الرجل على المرأة في الفرص المتاحة.

٥ ـ عند استعراض قضايا السكان من حيث الحجم والتركيب يتبيّن أن معدلات النمو لا تزال معدلات عالية بل إنها من أعلى المعدلات في العالم.

ومن الملاحظ أن السياسات السكانية الحالية بحاجة إلى مزيد من الجهود لرفع مستوى التعليم وتأمين الرعاية الصحية للأمهات والحوامل، رغم أن

هناك اهتماماً متزايداً بتوفير الخدمات اللازمة لرعاية الطفل مما أدّى إلى انخفاض نسبة وفيات الأطفال، إلا أن هذه النسبة لا تزال عالية إذا ما قورنت بالبلاد المتقدمة وخاصة في المناطق الريفية. وعلاوة على انخفاض الوعي الصحي لدى الأمهات بصفة عامة فإن هناك قصوراً كبيراً في الخدمات الصحية المتاحة، ويلاحظ أن غالبية الخدمات الصحية تأخذ الطابع العلاجي أكثر من جانب الوقاية والتثقيف. ويقابل انخفاض الوعي الصحي لدى الأمهات انخفاض في الوعي ببناء الشخصية أي القيم والاتجاهات والسلوك التي يجب أن تغرس في الطفل الصغير ليساهم ويتكيف في مستقبل حياته مع مطالب عملية التنمية، لذا فهناك حاجة شديدة لإيجاد حلول تسهل على الأسرة الموازنة بين دور الأم كعاملة من ناحية وكراعية لأطفالها من ناحية أخرى.

٦ - لقد قطعت مصر شوطاً ملحوظاً في تطبيق سياسة تكافؤ الفرص التعليمية. وتدل الإحصاءات التعليمية على أن تعليم البنت في تزايد مستمر في جميع المراحل، ولكن لا تزال الفجوة بين الجنسين واسعة، ولعل أبرز المشكلات التعليمية من حيث أولويتها هي العجز الواضح في استيعاب البنات في مراحل التعليم الابتدائي أو الإلزامي بمقارنته بدرجة الاستيعاب للبنين في هذه المرحلة.

ولا شك أن كثيراً من مشكلات إقبال البنت على التعليم ومتابعته إلى أقصى ما تمكنها منه قدراتها واستعدادتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض العادات والتقاليد المحددة لدور المرأة والمتمثلة في اعتبارها ربة بيت بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب بعض العوامل الاقتصادية في الريف التي تُملي الاستعانة بعمل الفتيات في النشاطات الزراعية، وقد انعكس التركيز

على إعداد البنت دون النظر إلى فتح آفاق مشاركتها في الحياة الإنتاجية العامة، في تخصيص مواد دراسية معينة كأعمال الإبرة والخياطة والطهي ورعاية الطفل تُعلّمُ للبنت في مختلف مراحل التعليم. ولعل خلو المناهج الدراسية في تعليم البنين من أي اهتمام بدراسات تتعلق بشؤون الأسرة والمنزل يشير منذ بداية التنشئة إلى الفصل بين أدوار الجنسين في الحياة والإنتاج.

وهناك تقرير للجامعة العربية يفيد أن أغلبية المتعلمات في الوطن العربي يتوجهن نحو الإدارة ثم العلوم الاجتماعية والتربوية في المرتبة الثانية والعلوم الطبيعية في المرتبة الثالثة. إن هذه التوجهات لا ترجع إلى اختيارات ذاتية بقدر ما تعود إلى عوامل اجتماعية وموضوعية.

٧ - إن نسبة الأمية بين النساء في مختلف فئات العمر أعلى بكثير جداً من نسبتها بين الرجال، ورغم ما بذل من جهد في برنامج مكافحة الأمية، فقد لُوحظ أنّ هناك صعوبات كبيرة تواجه هذه البرامج وخاصة برامج مكافحة الأمية بين النساء. ولعل أبرز هذه الصعوبات هو عدم ملاءمة هذه البرامج من حيث المحتوى والتوقيت والأدوات والوسائل التعليمية إلى جانب القصور الكمي والنوعي في إعداد المعلمات لهذا النوع من البرامج.

٨ - لُوحظ أن مجالات التدريب المهني لا تزال محدودة إلى درجة كبيرة بالنسبة للمرأة، بما لا يتماشى مع الزيادة الملحوظة في دخولها إلى مجالات العمل والإنتاج، ولا يحتل هدف رفع الكفاية الانتاجية للمرأة العاملة في قطاعات الإنتاج الأهمية التي تستلزمها قضية مساهمة المرأة العاملة في زيادة الدخل القومي. وإن مراكز التدريب المهني قاصرة من

حيث شمولها الكمي ومن حيث نوعيتها ، ولا يزال التدريب المهني لتحسين الكفاية الإنتاجية للنساء في الريف لا يحظى بأي اهتمام يتكافأ مع ما يمكن أن تسهم به المرأة الريفية في تطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية .

ومن الملاحظ أيضاً أن مراكز التدريب المهني للفتاة في المدن مقصورة على بعض المهارات التقليدية ومرتبطة بالتدريب المنزلي والحرف النسائية بالمفهوم الضيق ، لهذا لا تفتح المجال للتدريب على أنـواع جـديـدة مـن المهارات يمكن أن تعد الفتاة للدخول في سوق العمل .

٩ ـ بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية . ولعل من أهم مواد قـوانين الأحـوال الشخصيـة احتفـاظ الزوج بـالحق المطلـق في طلاق زوجتـه ومراجعتها خلال العدة دون موافقتها ، وكذلك حقه في تعدد زوجاته وفي حق الأب في حضانة الأولاد بعد بلوغ سن معينة دون تحقق أهليته للقيام بهذه المسؤولية ، هذا إلى جانب قوانين ولوائـح أخـرى تفـرق بين المرأة والرجل في حركتها وقدرتها على التصرف . كل هذه الأمور تعتبر عوائق في سبيل انطلاق طـاقـات المرأة للمشـاركـة الإيجابيـة في حيـاة الأسرة والمجتمع . ولعل مراجعة مثل هذه النصوص والنظم القانونية في ضوء مطالب الحياة المعاصرة ، ونظرة واسعة وعميقة تستلهم روح العصر وتنفذ إلى غايات القيم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة ، أمر واجب ولازم .

١٠ ـ لقد نتج عن تركز مواقع الإنتاج الاقتصادي التجاري في المدن العربية ظاهرة تدفق الهجرة من الريف إلى الحضر ، ورغم أن هذه الهجرة شملت رجالاً ونساءً إلا أن هنـاك بعـض الحالات التي كـانـت غالبيتها من النساء ، فقد شهدت مصر ظاهـرة تـدفـق البنـات الفقيرات والمطلقات والأرامل من الريف إلى المدن خلال الخمسين سنة الأخيرة

بشكل ملحوظ . ولقد دفعت تقاليد الريف والسلطة الأبوية التي ليس لها منازع أعـداداً كبيرة مـن المهـاجـرات إلى المدن للاشتغـال كخـدم في المنازل أو بائعات متجولات ، والتحقت الأقلية المحظوظة منهن للعمل في المصانع . وتواجه هذه الفئة من النساء أشكالاً متعددة من الاستغلال المادي والمعنوي في مجال النشاطات الاقتصادية المتنوعة .

١١ ـ تلعب التنظيمات النوعية بمختلف أنـواعهـا دوراً أسـاسيـاً في قضايا التنمية ، ويلاحظ أن للتنظيمات النسائية قوة فعالة ومؤثرة في تمكين المرأة من الإسهام بدورها في صياغة الحاضر والمستقبل .

ولقد استطاعت التنظيمات النسائية أن تحقق لقضية المساواة للمرأة أشواطاً ملحوظة ، ومع ذلك فإن أمام هذه التنظيمات النسائية أشواطاً أخرى لكي تربط قضية تحرير المرأة بقضية مشاركتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربط نشاط التنظيمات النسائية بـأهـداف خطـط ولوائح التنمية . كما لوحظ أن التنظيمات النسائية رغم ما بذلته من جهود للوصول ببرامجها وخدماتها إلى القواعـد الشعبيـة والأهليـة في المستـوى المحلي ، فإنها مطالبة بمزيد من الجهد في هذا الاتجاه لكي تدفع بما يمكن أن تسهم به المرأة في حركة المجتمع وانطلاقه دفعاً يحقق النمو والتقدم .

ومن تنظيمات العمل الاجتماعي تأسيس الجمعيات التطوعية والأهليـة ، سواء الجمعيات الأهلية النسائية أو المشتركة التي تمثل جهداً منظماً يخدم قضايا التنسيق في مجالات متنوعة ، لكن تبين أنها لا تزال بحاجة مستمرة إلى مراجعة برامجها وتطويرها كي يساير النشاط الأهلي أولويات أهداف الخطط القومية وتعبئة طاقات المشاركة الأهلية تعبئة منظمة ، هذا إلى جانـب

ما تتطلبه هذه الجمعيات من إعداد وترتيب للكوادر الفنية ومن تنسيق بين جهودها .

١٢ - أبرزت المؤتمرات أهمية تعديل التشريعات والقوانين بهدف ضمان المشاركة الكاملة من جانب المرأة في بناء المجتمع ، وقد أكدت هذه المؤتمرات أنّ سنّ التشريعات المناسبة وتطويرها بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية شرط لازم لتحقيق أهداف التنمية ، وذلك في ضوء إعادة النظر في المعوقات التاريخية التي لا تزال تفرض وطأتها على المرأة في الوطن العربي .

المدخل المنهجي

إشكاليات منهجية خاصة بقضية المرأة

تواجهنا بعض الإشكاليات المنهجية عند التصدي لدراسة وفهم الأوضاع الراهنة للمرأة العربية والتغيرات الجوهرية التي طرأت على الأدوار التقليدية للمرأة خلال السنوات الأخيرة ، وخصوصاً عندما نقارن ما حققته المرأة العربية من إنجازات ملموسة في المجال التعليمي والثقافي والإنتاج القومي والمشاركة السياسية ، وبين ما تعانيه في مجال التشريع وسيادة النظرة التقليدية التي تعوق انطلاقها وتحرمها من تحقيق ذاتها على المستويين الاجتماعي والإنساني . وأبرز هذه الإشكاليات تتعلّق بالخريطة الاجتماعية للنساء ، على أي فئات من النساء نركز اهتمامنا ، فالنساء ينتمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة كما ينتمي الرجال . كما أن هناك المرأة في الريف والبادية ، وفي المجتمعات النامية تمثل المرأة الريفية الفقيرة غالبية نساء الريف كما تمثل نساء الريف غالبية نساء المجتمع . وهذه الشريحة غالباً ما تكون مهملة سواء من جانب وسائل الإعلام أو المهتمين بقضايا المرأة بصورة عامة . وإذا كنا

نشكو من نقص الدراسات الأولية التي توفر لنا الحد الأدنى الضروري من المعلومات التي تتناول أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن هناك غياباً كاملاً للدراسات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة الريفية ولا سيما المرأة الفقيرة ، ولا شك أن هذه العوامل (غياب المعلومات العلمية الموثقة ، وإهمال عنصر الانتماء الاجتماعي للمرأة) تؤدي في الغالب إلى الوقوع في تعميمات خاطئة وغير علمية ولا تعكس بصدق وموضوعية الواقع النسائي والمشكلات ذات النوعية الخاصة التي يفرزها هذا الواقع .

أما العنصر الثاني في قضية المنهج فهو يتعلّق بأهمية التفرقة والتمييز بين وجهي قضية المرأة أي الوجه الخارجي المعلن الذي لا يخلو من البريق والوجه الآخر المعتم الذي يمثل الحقيقة ، وينطبق هذا القول بصفة خاصة على وضع المرأة العربية والدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في الترويج للوجه المعلن الذي يطرح بعض الجزئيات المضيئة من واقع المرأة العربية ، مستنداً إلى التركيز على نشاطات وإنجازات النخبة النسائية والشرائح العليا من نساء المدن ومتجاهلاً عن عمد أو عن غفلة سائر الأبعاد التي تتشكل منها الصورة الشاملة للواقع النسائي العربي ، سواء المرأة العاملة المنتجة في المدن أو في الريف ، هذا عدا إهماله للتصدي لتركة الموروثات الاجتماعية والثقافية التي تقف عقبة حقيقية أمام المرأة العربية المعاصرة . فنلاحظ مثلاً أن نسبة الأمية بين النساء العربيات تصل إلى ٩٨,٤٪ في اليمن الشمالية وإلى ٩٠٪ في المغرب ، ٨٧,٤٪ في الجزائر ، ٧١٪ في مصر ، ٧٢,٨٪ في العراق وهي لا تقل عن ٥٠٪ إلاّ في لبنان والأردن [١] .

---

(١) أنظر : كريمة كريم : نساء الوطن العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بحث غير منشور ومقدم إلى برامج الأمم المتحدة للتنمية ١٩٧٨ .

أما معدلات المشاركة في قوة العمل (النشاط الاقتصادي) فهي من أدنى المعدلات في الدول النامية بصورة عامة ١٠ ٪ في مصر، ٧ ٪ في تونس، ٤٪ في العراق، ٥٪ في كل من السعودية وليبيا مع أن هذه المعدلات تصل في بعض الدول الأفريقية إلى حوالى ٤٠٪.

أما في المجال التعليمي فإننا نلاحظ أنه رغم حدوث تقدم ملموس في معدلات تعليم الأجيال الشابة في الوطن العربي، إلا أنه يظل صحيحاً أنه ما زال خارج المدرسة على مستوى الوطن العربي حوالى ٧٠٪ من البنات اللاتي في سن التعليم الإبتدائي، ورغم أن هذه النسبة تتفاوت من بلد عربي إلى آخر غير أنها كفيلة بإثارة القلق لدى جميع المهتمين بقضية تحرير المرأة العربية.

وبالنسبة للمشاركة في الحياة العامة والنشاط السياسي فمن الملحوظ مثلاً في بلد عربي مثل مصر حيث أحرزت المرأة تقدماً يفوق ما قطعته المرأة العربية في سائر أنحاء الوطن العربي، فمن المعروف أن المرأة المصرية حصلت على حقوقها السياسية عام ١٩٥٦ على أساس دستور ١٩٥٦ الذي أقر حق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة والترشيح لعضوية الهيئات السياسية والتشريعية. ويوجد حالياً نحو ٣٠ امرأة في البرلمان المصري، ولا شك أن ذلك يمثل تقدماً واضحاً للمرأة المصرية في المدن، ولكن الوجه الآخر من الصورة يعكس حقيقة أن عدد النساء اللاتي اشتركن في الانتخابات لم يزد عن ١١٪ من الذين اشتركوا في الانتخابات وذلك في عام ١٩٧٦.

وخلاصة القول إن الخروج بتعميمات مبسطة عن قضايا تتسم بالتشابك والتعقيد والميراث التاريخي الخاص، مثل قضية المرأة، وذلك استناداً إلى

دراسات جزئية لا تدعمها شواهد وأدلة اجتماعية واقتصادية أشمل، فإن ذلك لا بد أن يؤدي إلى مزيد من التعمية والغموض بل ويلحق أضراراً فادحة بقضية المرأة التي سوف تظل محصورة في حلقة مفرغة من التعميمات غير المدروسة والأحكام المبتورة غير المؤصلة.

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة إجراء دراسات مسحية تتناول شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخاصة بقضية المرأة العربية في المدن والريف. ومن المؤكد أن هذه المسوح لن تتم في وقت واحد، كما أن هناك أولويات سوف تفرض نفسها، وذلك طبقاً لظروف كل قطر عربي على حدة وطبقاً لأوضاع المرأة في كل قطر. ويبقى الشيء الهام والأساس وهو أنه بدون هذه المسوح والدراسات لن نتمكن من التوصل إلى وضع تصور علمي يحدد المشكلات التي تواجه المرأة العربية ويقترح الحلول الملائمة آنياً ومستقبلياً.

الهدف الأساسي للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة العربية من خلال تحليل مضمون المواد الإعلامية المنشورة في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في كل من مصر ودول الخليج وبرامج الإذاعة والتليفزيون المصري وأيضاً من خلال تحليل نتائج الإستبيان الذي تم إجراؤه مع الصحفيات والكاتبات المتخصصات في شؤون المرأة

(١) أنظر عبد العظيم أنيس: مؤشرات لقياس أطوال المرأة في الوطن العربي - دراسة غير منشورة مقدمة إلى الأيكوا - فبراير ١٩٨٢.

(٢) أنظر: (منزلة النساء وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة في مصر) بحث غير منشور - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - ١٩٧٣.

المصرية؛ كذلك من المقابلات التي تمت مع العديد من الطالبات الخليجيات اللاتي يدرسن في الجامعات المصرية. وذلك خلال الحقبة النفطية التي تشمل السبعينات والثمانينات. وهناك عدة أهداف فرعية تنبثق من هذا الهدف الرئيسي ويمكن إبرازها على النحو التالي:

أولاً: اكتشاف وتحديد الصورة الإعلامية للمرأة العربية من خلال اطار علمي يهدف إلى تحديد وإبراز الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة العربية في مواقعها المختلفة.

ثانياً: المقارنة بين الصورة الإعلامية وبين الواقع الاجتماعي الفعلي الذي تعيشه وتساهم في تشكيله المرأة العربية سواء في داخل الإطار الأسري أو مجالات العمل والتعليم أو المشاركات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

ثالثاً: محاولة رصد اتجاهات الصحف العربية إزاء قضايا المرأة مع العمل على تفسير أسباب هذه الاتجاهات وتأثيراتها السلبية والإيجابية على الأوضاع العامة للمرأة في العالم العربي.

وسعياً لتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الفروض الاستطلاعية صيغت على شكل تساؤلات ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - ما هي القضايا والمشكلات المتعلقة بالمرأة والتي تتركز حولها اهتمامات الصحف العربية؟ وهل تمثل هذه القضايا والمشكلات جزءاً من هموم ومشاغل المرأة العربية في المرحلة الراهنة.؟

٢ - ما هي الفئات النسائية التي يتكرر الحديث عنها في أبواب المرأة في

الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في كل من مصر ومنطقة الخليج العربي؟

٣ - ما هو التصور الذي تطرحه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بشأن قضايا العمل والتعليم ومشاركة المرأة في النشاط السياسي والاجتماعي العام...؟

٤ - إلى أي مدى تلتقي آراء الصحف في قضايا المرأة مع وجهات نظر المحررات والكاتبات اللاتي يتولين مسؤولية أبواب المرأة والصحافة النسائية في مصر...؟

٥ - ما هو موقف واتجاهات الطالبات الخليجيات إزاء الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام عن المرأة الخليجية...؟

الإطار المنهجي للدراسة

يتضمن الإطار المنهجي للدراسة تحديد نوع الدراسة والمناهج المستخدمة لإنجازها وتحديد أدوات البحث سواء ما يتعلّق بوسائل جمع المادة العلمية أو أساليب تحليلها.

وبالنسبة لتحديد نوع الدراسة فهي تتضمن مرحلتين: المرحلة الاستطلاعية وتهدف إلى الكشف عن الملامح العامة للمواد الإعلامية المنشورة في الصحف الخليجية عن المرأة، ثم المرحلة الوصفية وتتضمن توصيف المواد التي تم جمعها في المرحلة الاستطلاعية وتحديد خصائصها بشكل يسمح بالإجابة عن الفروض والتساؤلات المطروحة في صدر الدراسة.

المناهج المستخدمة في الدراسة

لقد تمت الاستعانة بعدة مناهج لإنجاز هذه الدراسة يبرز في مقدمتها منهج المسح الإعلامي الذي اعتمدنا عليه في إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة والتي اتسمت بالطابع الاستطلاعي ثم لجأنا إلى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، وذلك للتركيز على بعض الدول العربية (مصر ـ الكويت ـ الإمارات العربية ـ البحرين)، وأيضاً للتركيز على بعض الصحف التي تصدر في تلك الدول. وأخيراً لم يخلو الأمر من اللجوء إلى المنهج المقارن لإجراء بعض المقارنات الزمنية والموضوعية التي فرضتها طبيعة الدراسة.

أدوات البحث

اعتمدت الدراسة على ثلاثة أساليب لجمع وتحليل المادة الإعلامية الخاصة بالبحث وهي:

١ ـ أسلوب تحليل مضمون المواد الإعلامية المنشورة عن المرأة في بعض الصحف المصرية والخليجية وبرامج الإذاعة والتليفزيون المصري.

٢ ـ المقابلات مع بعض الطالبات الخليجيات في القاهرة.

٣ ـ الإستبيان مع بعض محررات الصفحات النسائية في الصحف المصرية.

وحدات التحليل

استقر الرأي على اختيار الموضوع كوحدة أساسية للتحليل على أن يتم ذلك في إطار صفحات المرأة في الصحف اليومية وفي إطار المجلة ككل باعتبارها مجلات نسائية متخصصة.

فئات التحليل

وتتضمن كل من فئات المضمون وفئات الشكل بالنسبة للمواد الإعلامية التي خضعت للدراسة وفئات الجمهور المستهدف وقد تحددت على النحو التالي:

أ ـ فئات الشكل في القوالب الصحفية المستخدمة (خبر ـ حديث ـ تحقيق ـ مقال ـ تعليق) وفي أنماط الإخراج، وتتضمن الأساليب اللغوية المستخدمة في التعبير (السرد ـ الاستشهاد ـ التعميم)، وتحديد حجم المادة الإعلامية في كل من الصفحة والصحيفة والمجلة كما تتضمن تحديد الصور والرسوم.

ب ـ أما فئات المضمون فقد شملت ما يلي:.

١ ـ نوعية القضايا وقد تم تقسيمها إلى:

أ ـ قضايا اجتماعية (الزواج والطلاق والأطفال ـ الوظائف التقليدية للمرأة).

ب ـ قضايا سياسية (المشاركة النسائية في النشاط السياسي).

جـ ـ قضايا ثقافية (التعليم ـ المشاركة في النشاط الثقافي العام).

د ـ قضايا اقتصادية (الأعمال النسائية ـ التدريب ـ التنمية).

هـ ـ سير ذاتية.

و ـ رياضة وجرائم.

عينـة الدراسة

استلزمت طبيعة الدراسة ضرورة تحديد العينة في إطاراتها الثلاثة

المعروفة، وهي الإطار المكاني (الجغرافي) والإطار الموضوعي (الصحف والقضايا) ثم الإطار الزمني (الفترة والتواريخ).

وفي ما يتعلق بالإطار الأول فقد تم اختيار اربع دول عربية هي كل من:

١ - مصر؛ ٢ - الكويت؛ ٣ - الإمارات العربية المتحدة؛ ٤ - البحرين.

أما الإطار الثاني ويتعلّق بالصحف فقد تم تحديده على مستويين، أولها يتعلّق بالصحافة المصرية، ونظراً لتوفر الصحف فقد تم اختيار عينة ممثلة للصحف والمجلات المصرية تتوافر فيها الشروط المنهجية. وفي ما يتعلّق بالصحف الخليجية فقد فرضت الظروف ضرورة الاقتصار على بعض الصحف الصادرة في تلك الدول والتي تتوافر أعدادها لدينا.

عينة الصحف المصرية

لقد تم اختيار كل من الأهرام والجمهورية والأخبار كصحف يومية وحواء باعتبارها المجلة النسائية الوحيدة المتخصصة في مصر.

عينة الصحف الخليجية

١ - جريدة الوطن ومجلة اسرتي وتصدران في الكويت.

٢ - مجلة الأزمنة العربية وجريدة الاتحاد ومجلة زهرة الخليج وجميعها تصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣ - مجلتي المواقف والبحرين وتصدران في البحرين.

أما الإطار الثالث للعينة وهو الإطار الزمني فقد راعينا الاقتصار على عام ١٩٨٠ فحسب بالنسبة للصحف الخليجية. أما بالنسبة للصحافة

المصرية فقد حرصت على أن تشمل العينة فترات زمنية مختلفة تبدأ بالسبعينات وتمتد خلالها حتى نهاية عام ١٩٨٠.

أما العينة البشرية فتتمثل في الصحفيات والكاتبات في صفحات المرأة في الصحف المصرية بالإضافة إلى بعض الطالبات الخليجيات في مصر.

عينة البرامج النسائية في الإذاعة والتليفزيون المصري

هذا وقد تم إجراء دراسة مسحية لبرامج المرأة في الإذاعة والتليفزيون المصري خلال عام ١٩٧٩ وقد شملت هذه البرامج ما يلي:

١ - إلى ربات البيوت والمرأة العاملة في البرنامج العام.

٢ - للنساء فقط ومع المسنات في إذاعة الشرق الأوسط.

٣ - دنيا المرأة في ركن السودان.

٤ - ست البيت في إذاعة الإسكندرية.

٥ - دليل المرأة البرنامج الثاني بالتليفزيون.

٦ - عزيزتي الأم - عزيزي الأب البرنامج الأول بالتليفزيون.

٧ - مجلة المرأة البرنامج الأول بالتليفزيون.

٢ - اتجاه المواد الإعلامية

وتهدف إلى تحديد اتجاه الكتابات المنشورة في الصحف نحو قضايا المرأة وهل تتسم بالتأييد أم المعارضة أم الحياد أو التوازن.

٣ - القيم التي تروج لها المادة الإعلامية

وتهدف إلى تحديد نوع القيم المتضمنة في هذه الكتابات وهل تتسم بالسلبية أم الإيجابية أم بدون قيم.

جـ ـ فئات الجمهور المستهدف: (١) بالنسبة للصحف الخليجية

وقد صنفت الموضوعات في الصحف الخليجية طبقاً لجنس كاتب المقال وطبقاً لفئات الجمهور الذي تركز عليه المواد الإعلامية المنشورة عن المرأة. وقد تم تقسيم الجمهور المستهدف إلى ثلاث فئات وذلك من واقع العينات التي تم تحليلها.

١ ـ نساء المدن؛ ٢ ـ نساء البادية؛ ٣ ـ نساء ورجال عام.

وقد تم تقسيم الجمهور المستهدف من حيث الحالة الاجتماعية إلى: متزوجات وغير متزوجات ومطلقات. أما من حيث التعليم والمهنة فقد جاء التقسيم كما يلي:

متعلمات ـ (طالبات ـ موظفات) ـ غير متعلمات ـ (ربات بيوت ـ عاملات).

(٢) بالنسبة للصحف المصرية

لقد صنفت الموضوعات طبقاً لفئات الجمهور تركز عليه المادة الإعلامية في أبواب المرأة سواء من حيث النوع (نساء ـ نساء ورجال ـ نساء ورجال وأطفال) أو من حيث الحالة الاجتماعية ومحل الإقامة (نساء المدن ـ نساء الطبقة الوسطى في المدن ـ نساء الطبقات الشعبية في المدن ـ نساء الريف ـ المرأة في الخارج)، أما من حيث السن (مراهقات ـ شابات ـ ناضجات ـ أو من سن ٤٥ فما فوق) أو من حيث المهنة (ربة بيت غير متعلمة ـ متعلمة غير عاملة ـ عاملات متعلمات ـ مثقفات ـ قيادات نسائية).

د ـ فئات صورة المرأة في الصحف المصرية والخليجية:

هناك مجموعة من الصور التي تكرر ذكرها عن المرأة في كل من الصحف المصرية والخليجية ويمكن عرضها على النحو التالي:

١ ـ المرأة الجميلة الأنيقة التي يتركز اهتمامها حول أناقتها وجمالها فقط.
٢ ـ الأم الحنون والزوجة المضحية.
٣ ـ المرأة المتمردة على الواقع الاجتماعي (الصحافة المصرية).
٤ ـ المرأة التي تؤمن بالعمل العام من أجل النهوض بالوطن.
٥ ـ المرأة المقهورة المغلوبة على أمرها (الصحافة المصرية).
٦ ـ المرأة المتحررة دون وعي (الصحافة الخليجية).
٧ ـ المرأة المشغولة بالخرافات والشعوذة.
٨ ـ المرأة المدللة التي تترك أولادها للخدم (الصحافة الخليجية).
٩ ـ الأم القاسية والزوجة غير المطيعة (الصحافة الخليجية).
١٠ ـ المرأة البارزة في مجال العمل والإبداع.

صورة المرأة المصرية في الصحف اليومية
(الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية)
خلال الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٨٠

المؤشرات الوصفية

أسفرت الدراسة الاستطلاعية لمواقف واتجاهات الصحف المصرية اليومية (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية) إزاء قضايا المرأة على النحو التالي:

أولاً : من نـاحيـة الشكـل (الجانـب الإعلامـي) ويتضمـن الأنماط الصحفية من ناحية التحرير والإخراج . وباستقراء أعداد الصحف المصرية في الفترة محل الدراسة نلاحظ ما يلي .

١ - تميزت الأهرام والأخبار بوجود صفحات ثابتة خاصة بالمرأة، ففي الأهرام كانت صفحة (المرأة والبيت) وهي اسبوعية ، وكذلك باب يومي صغير الحجم بعنوان (مع المرأة) . أما بالنسبة للأخبار فقد وجد فيها باب اسبوعي (أخبار حواء) ويحتل أكثر من ربع صفحة . كذلك كانت صفحة أخبار الجمعة تتناول الموضوعـات النسـائيـة ولكـن ليس بصفـة منتظمة . أما جريدة الجمهورية فلم يكن فيها باب ثابت عن المرأة وإن كانت تنشر الموضوعات والقضايا الخاصة بالمرأة داخل أبواب أخرى مثل (دنيا وناس) أو (مجلة الأسرة) .

٢ - يغلب على المعالجات الإعلامية لقضايا المرأة المصرية في الصحف اليومية الطابع الخبري الذي يصاحبه في الغالب صور شخصية (الأهرام والأخبار) ، ويلي ذلك التحقيقات المصورة (الجمهورية ـ الأخبار) .

ثم تأتي الأحاديث الصحفيـة في النهـايـة وتتميـز الأخبـار بـوجـود التعليقات القصيرة مثل رأي لقارئة أو للمحررة أو لأحد المسؤولين أو المختصين .

ثانياً : من ناحية المضمـون ويشمـل القضـايـا النسـائيـة التي عـالجتهـا الصحف المصرية اليومية في فترة الدراسة والفئات النسـائيـة التي ركـزت عليها هذه الصحف .

١ - القضايا النسائية

يتفاوت ترتيب الموضوعات التي تناولتها الصحـف اليـوميـة المصريـة الخاصة بالمرأة ، إذ تتصدر موضوعات الموضة والأزياء والتجميل باب المرأة بجريدة الأخبار ثم تليها الموضوعات الخاصة بالعلاقات الأسرية والزوجية فالموضـوعـات الخاصـة بتربيـة الأطفـال والإنجاب . وتـأتي الموضـوعـات الاجتماعية التي تتعلق بنشاط المرأة الاجتماعي والمهني في المقام الأول بالنسبة لجريدة الأهرام ، ويليها مباشرة الاهتمام بالموضوعات الخاصة بتربية الأطفال ورعايتهم ، وتحتل موضوعات الأزياء والتجميل المكانة الثالثة . أما جريدة الجمهورية فهي تُولي اهتماماً متقارباً لكل من الموضوعات الخاصة بالعلاقات الأسرية ونشاط المرأة التي تركز عليها الصحف الثلاث طبقاً للترتيب التالي :

١ - المرأة والطفل .
٢ - خطوط الموضة والمكياج .
٣ - الصحة والرجيم .
٤ - أخبار التنظيمات النسائية .
٥ - أخبار المرأة في الخارج .

٢ - الفئات النسائية

أ - تتوجه أبواب المرأة في الصحف المصرية إلى النساء في الأساس ثم إلى الأسرة (نساء ـ رجال ـ أطفال) وقليلاً ما تخصص بعض الموضوعـات للرجال (الأهرام) .

ب - تهتم الصفحات النسـائيـة في الصحـف المصريـة بفئـة النسـاء الناضجات ثم الشابات ، فالمرأة فوق سن ٤٥ . أما الشرائح الأخرى من

الأعمار فهي تأتي في مرتبة متساوية من الاهتمام .

جـ - تتصدر القيادات النسائية وجوانب النشاط المختلفة التي تعملن فيها اهتمام جريدة الأهرام . بينما تتداخل الانتماءات المهنية للقطاعات النسائية المختلفة التي تركز عليها كل من جريدتي الأخبار والجمهورية .

د - تتخذ الصحف المصرية الثلاث موقفاً موحداً إزاء المرأة الريفية إذ يتسم بالتجاهل النسبي ، إلا أنّ جريدة الجمهورية تتميز بأنّها أكثر الصحف المصرية اهتماماً بالمرأة الريفية . وفي ما يلي إحصائية توضح حجم هذا الاهتمام لدى الصحف المصرية .

	الأهرام	الأخبار	الجمهورية	المساء
٧٥	٧ ٪	١٥ ٪	١٥ ٪	٧ ٪
٧٦	١,٥٣ ٪	١,١٨ ٪	٢,٥ ٪	صفر ٪
٧٧	١,٥ ٪	٢,٧ ٪	١٤,٨ ٪	صفر ٪
٧٨	٢,٣ ٪	١ ٪	١٠٠ ٪	١٦,٧ ٪
٧٩	٤ ٪	١٠ ٪	١,٤ ٪	صفر ٪
٨٠	٥ ٪	٢ ٪	١٣ ٪	٢ ٪

(شكل أ) جدول يوضح النسبة المئوية لموضوعات المرأة الريفية داخل الجريدة الواحدة سنوياً خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

ويبين هذا الجدول بوضوح أن جريدة الجمهورية عكست اهتماماً أكبر بالمرأة الريفية بالمقارنة بالجرائد الأخرى ، وإن كنا نلاحظ أن هذا الاهتمام

غير ثابت ، فهو يعاني من المد والجزر من سنة لأخرى ، إذ يصل في عام ٧٥ إلى ١٥ ٪ ثم ينخفض إلى ٢,٥ ٪ عام ٧٦ ليرتفع مرة أخرى عام ٧٨ وهو يدل على أن هذا الاهتمام عشوائي تتحكم فيه الصدفة إلى حد كبير وليس وليد خطة أو حملة مقصودة .

وتأتي الأخبار في المرتبة الثانية بعد الجمهورية في حجم الاهتمام بالمرأة الريفية وذلك سنة ٧٥ فقط ، ولكن المساء تلي الجمهورية سنة ٧٨ وإنْ كان حجم الاهتمام فيها يصل إلى الصفر أحياناً .

هـ - وبالرغم من ضخامة ما ينشر في الأهرام عن المرأة إلاّ أنّ حجم الاهتمام بالمرأة الريفية يصل إلى أدنى مستوى ، وهي نقطة تحسب على الأهرام .

و - تركز الصحف الثلاث على مشكلات وهموم نساء المدن الكبرى يليها نساء المدن الصغرى ، أما نساء الريف فلم يستبعدن تماماً ، ولكن مضمون ما ينشر عنهن لا يتناول إلا الجوانب المظهرية أو النظرة السياحية ما عدا جريدة الجمهورية .

(مجلة حواء)

المؤشرات الوصفية

تعتبر مجلة حواء المجلة النسائية الوحيدة في مصر أي أنها الصوت الوحيد المتفرغ لمعالجة قضايا المرأة المصرية .

تمت دراسة حواء في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وهي فترة مليئة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي) ، وكذلك تميزت

بعام المرأة العالمي وهو عام ٧٥ وهو ما يمكن أن يعطي مؤشراً لأول وهلة بأن الاهتمام بقضايا المرأة كان في أوجه.

ونلاحظ أن مجلة حواء لم يطرأ عليها تغير يذكر في الأبواب الثابتة خلال فترة البحث وهي تحتل في العادة ٤٢ صفحة من ٤٨ صفحة هي صفحات العدد ويمكن عرضها على النحو التالي:

١ - لمكتبتك (عرض لكتاب جديد) حوالى صفحة أو نصف صفحة ٢٥ والباقي اعلان.

٢ - مشكلتك (يتناول مشاكل حواء العاطفية) حوالى صفحتين.

٣ - مشاكل الجمال (حلول من أطباء لبعض مشاكل القارئات تهم جمالهن) وهي صفحة.

٤ - مستشارك القانوني (حلول لبعض مشاكل المرأة القانونية).

٥ - باب ثابت كل أسبوع عن أخبار زوجة رئيس الجمهورية رئيس الجمهورية (حوالى صفحتين).

٦ - درس في الماكياج: (صفحتان أو ثلاث صفحات).

٧ - عرض أزياء: (حوالى ٦ صفحات).

٨ - أطباق حواء: (صفحتان).

٩ - حول العالم: يتناول المرأة في الخارج (صفحتان).

١٠ - رسالة أوروبا: صورة من الخارج (صفحتان).

١١ - ثلاث قصص أسبوعية في العدد الواحد (٩ صفحات تقريباً).

١٢ - لمسه: رأي لسكينة السادات (نصف صفحة أسبوعية).

١٣ - مقال لأمينة السعيد (حوالى صفحتين).

١٤ - من دوائر الأحوال الشخصية: قضية تُعرض بكل جوانبها (صفحتان).

١٥ - إصنعي بنفسك: باب لتعليم فنون التطريز (عادة صفحتين).

١٦ - بيني وبينك: باب رأي (صفحتان).

١٧ - فترينة حواء: صفحة عن الجديد في السوق.

١٨ - أحلامك: يفسرها أبو بثينة (نصف صفحة).

١٩ - أنت والنجوم: (نصف صفحة).

ومن أمثلة الإعلانات التي تنشر ومنها إعلانات ثابتة مثل إعلانات ما تصدره دار الهلال من مجلات الآتي:

١ - إعلان صفحة عن كريم للمرأة.

٢ - إعلان عمود عن مجلة الكواكب.

٣ - إعلان عن ساعات صفحة.

٤ - إعلان عن مجلة سمير نصف صفحة.

٥ - إعلان عن معارض للأنتريهات (الممرات - المداخل) وحجرات النوم.

٦ - إعلان عن مجلة طبيبك الخاص صفحة.

وبحساب نسبة الأبواب الثابتة إلى باقي الصفحات اتضح أنها تمثل من ٧٨ ٪ إلى ٩٠ ٪ من صفحات المجلة.

وتشير التكرارات الخاصة بالمواد الإعلامية المنشورة في الأبواب الثابتة في مجلة حواء إلى النتائج التالية:

أولاً: إنها تقتصر على اهتمامات ومشاكل وهموم الشريحة العليا من

نساء الطبقة البرجوازية في المدن، ودليل ذلك أن ٨٥٪ من محتويات العدد الاسبوعي من مجلة حواء يتضمن موضوعات تدور حول:

أ - الجمال والمكياج.
ب - المنزل والمطبخ والتطريز والتريكو وترتيب الزهور والديكور.
جـ - إعلانات عن سلع كمالية وأجنبية في معظم الأحيان.
د - النجوم والأحلام وبريد القراء.
هـ - عرض أفلام وأحاديث مع نجوم المجتمع.

تحليل لبرامج المرأة في الراديو والتلفزيون المصري

(١) تحليل برامج المرأة في الراديو المصري

تقدم معظم الخدمات الإذاعية المصرية برامج للمرأة وقد تم حصر هذه البرامج كما يلي:

(أ) البرنامج العام يقدم برنامجين

١ - إلى ربات البيوت، ويذاع يومياً في الساعة التاسعة والربع صباحاً ويستمر حتى الساعة العاشرة إلا ربع.

٢ - المرأة العاملة، برنامج أسبوعي يُذاع كل إثنين في تمام الساعة ٥,٥٠ مساءً ويستمر حتى ٦,٠٥.

(ب) الشرق الأوسط يقدم أيضاً برنامجين

١ - للنساء فقط ويُذاع يومياً من الساعة ٧,٤٥ حتى الساعة ٧,٥٠

صباحا، عدا يوم الأربعاء فيقدم في الساعة ٣,٣٠ بعد الظهر ويستمر أيضا لمدة ٥ دقائق.

٢ - مع الستات، ويُذاع كل يوم سبت من الساعة ٧,١٥ مساءً وحتى ٧,٣٠.

(جـ) ركن السودان يقدم برنامجاً يومياً

اسمه (دنيا المرأة) ويذاع من الساعة ٧,٣٠ صباحاً وحتى ٧,٣٥.

(د) الاسكندرية تقدم برنامجاً يومياً

عدا يوم الأربعاء اسمه (ست البيت)، يُذاع من الساعة ٥,٣٥ مساءً وحتى ٥,٤٥ مساءً، ويُذاع كل جمعة الساعة الواحدة ويستمر حتى الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

وتركز هذه الدراسة على برنامج واحد تم اختياره لتوافر المادة التي يمكن تحليلها وهو برنامج (إلى ربات البيوت) كعينة لبرامج المرأة في الراديو المصري، وهو لا يختلف في مضمونه عن مضمون بقية برامج المرأة في الراديو المصري كما اتضح ذلك من الملاحظة.

وبالنسبة لبرنامج (إلى ربات البيوت) الذي يُذاع يومياً، فإنّ حلقة يوم الجمعة من كل أسبوع تُعاد فيها بعض الفقرات التي أذيعت على مدار الأسبوع كله.

وسنتناول هذا البرنامج بالدراسة من حيث:
١) نوعية الموضوعات التي يركز عليها البرنامج.
٢) الأشكال الفنية التي يستخدمها البرنامج.
٣) الجمهور الذي يتوجه إليه البرنامج.

أولاً : نوعية الموضوعات التي يركز عليها البرنامج

نظراً لتعذر الحصول على النصوص الكاملة للبرنامج فقد أمكننا الاطلاع على التخطيط الكامل للبرنامج لمدة سنة كاملة هي سنة ١٩٧٨ ، وبتحليلها اتضح أن هناك تنوعاً كبيراً في مضمون البرنامج وموضوعاته يتضح من الجدول التالي :

الفقرة	النسبة
١ ـ موضوعات خاصة بالعلاقات الزوجية	٤٠ ٪
٢ ـ موضوعات خاصة بالأطفال	٢١ ٪
٣ ـ موضوعات تهم الأسرة	١٩ ٪
٤ ـ موضوعات خاصة بوظيفة المرأة كست بيت	١٠ ٪
٥ ـ موضوعات عن دور المرأة في التنمية والتغير الاجتماعي	٣,٥ ٪
٦ ـ موضوعات خاصة بجمال المرأة ورشاقتها	٤ ٪
٧ ـ موضوعات خاصة بمشاركة المرأة في الحياة العامة	١ ٪
٨ ـ موضوعات الخدمات	١,٥ ٪
إجمالي	١٠٠ ٪

وتم تفصيل ذلك كما يلي :

١ ـ موضوعات خاصة بالعلاقات الزوجية

وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٤٠ ٪، إذ غلبت على فقرتي المقدمة والخاتمة ، وكذا على فقرة الأغنية مثل شريكة عمري ، بيتنا الصغير ، ارجع

لأولادك ، شريك حياتي ، العيش والملح . يا عشنا .

كما غلبت على الكثير من الموضوعات التي تناولتها فقرتا « قراءات » و « من مكتبة الأسرة » ومن ذلك على سبيل المثال :

- الحب كعلاج للمشاكل الزوجية .
- الزوجة الأنانية .
- دواء أسمه الحب .
- الحياة الزوجية .
- مواصفات الزوجة المثالية .
- هل أنا ناجحة في إسعاد زوجي ؟
- تحديد العلاقة بين الزوجين .
- المقايضة في الزواج .
- كيف تحافظ الزوجة على زوجها ؟
- من هو الأقوى دائماً ؟
- الصداقة في الحياة الزوجية .
- الزواج وفن العلاقات الإنسانية .
- أنواع المرأة التي يحبها الرجل .
- الثقة بين الزوجين .
- الزواج في عهد الإسلام .
- الطلاق .
- أحدث كتاب عن الزواج .

كما تناولت فقرة القصة الزجلية ، في بعض الأحيان ، العلاقات الزوجية .

٢ ـ موضوعات خاصة بالأطفال

وتلت قضايا العلاقات الزوجية في اهتمام برنامج (إلى ربات البيوت) الموضوعات التي تتناول الأطفال وتربيتهم ومشاكلهم بنسبة ٢١ ٪، إذ عالجتها أيضاً صفية المهندس في فقرتي مقدمة البرنامج وخاتمته، كما تناولتها بعض الأغاني مثل، حبيبة أمها، كتاكيتي، آخر العنقود، تاتا، برجلاتك، ابني الغالي، بنت وولد، شمس وقمرين، إلهي يحرسك، من العين، أكلك منين يا بطة..

كما تناولت فقرتا «قراءات» و«من مكتبة الأسرة» موضوعات خاصة بالطفل مثل:

- تبول الطفل.
- الخوف عند الأطفال.
- السمنة عند الأطفال.
- تعليم الرياضة للطفل.
- متى ينشأ الكذب عند الطفل؟
- حول الدورة التدريبية للعاملين في برامج الأطفال.
- تعليم المبادىء والقيم للأطفال.
- مص الأصابع عند طفلك.
- الحضانات.
- فن تربية الطفل.
- تلقين الطفل القيم.
- طعام الطفل، وتغذيته.
- حب الاستطلاع عند الأطفال.

- اضطراب نطق الطفل.
- إنطواء الطفل.
- رضاعة الطفل.
- عدم تربية الطفل بالعصا.
- شغل أوقات فراغ الأطفال داخل المنازل.
- الإكتئاب والتلعثم عند الأطفال.
- القناعة عند الأطفال.
- عقاب الطفل.

٣ ـ موضوعات تهم الأسرة

ونالت الاهتمام الثالث، البرنامج بنسبة ١٩ ٪ فقد خصص لها البرنامج يومياً فقرة ثابتة هي (عيلة مرزوق أفندي) التي تتناول مشاكل العائلة المصرية من خلال أفراد عيلة مرزوق أفندي الذين بينهم الإبنة المتزوجة ولم تنجب والمشاكل التي تنجم عن ذلك، والأبن المتزوج من سيدة دلوعة أو مدللة، الإبنة المتزوجة للمرة الثانية ولها إبن من زوجها الأول، والشاب والفتاة من العائلة التي يحب كل منهما الآخر وما يترتب على ذلك من مفارقات ومشاكل ومواقف.

كما تعالج فقرة (خالتي بمبه) أحياناً بعض مشاكل الأسرة التي تترتب على إسراف الزوجة أو عنادها وإصرارها، وإن كان يعيب (خالتي بمبه) إظهار الزوجة دائماً على أنها المخطئة، والزوج هو الناصح لها الذي لم تستمع لنصائحه فيترتب على ذلك وقوعها في الخطأ وتسببها في بعض المشاكل والخلافات.

وتناولت بعض مقدمات البرنامج ونهاياته بعض الموضوعات التي تهم

الأسرة، وكذلك فقرتي « قراءات » و « من مكتبة الأسرة » و « معلومات تهمك » ومن ذلك مثلاً :

- المنافسة بين الأخوة.
- بالحب نرشد ونصلح.
- الفتاة في سن المراهقة.
- شجار الأولاد.
- هل ابنتك تساعدك في المنزل؟
- البنت والأم والحب.
- حماة عاقلة.
- استعداد الأولاد للامتحانات.
- سلوك الآباء يؤدي إلى قلق الأطفال.
- علاقة الآباء بالأبناء عندما يكبرون.

كما عالجت بعض الأغنيات موضوعات تهم الأسرة ككل مثل:

أنا لأولادي شمعة، بابا جه، يا رب، أغنية عيد الأم، دعوة أمي، حماتي باحبها، أمي يا أول غنوة، أكثر ثلاثة باحبهم.

٤ - موضوعات خاصة بوظيفة المرأة كست بيت

ووردت بنسبة ١٠ ٪، ويدخل في ذلك طرق طهي بعض أصناف الطعام. طريقة تنظيف البيت وترتيبه، النظام، الأثاث.

وقد ركزت على ذلك فقرات « معلومات تهمك »، « إرشادات » وفقرة « أكلة ». ومن ذلك على سبيل المثال معلومات عن الفول المدمس

والفجل والكراث والخس والطماطم وغيرها من الخضر، القيمة الغذائية للبيض واللبن، معلومات عن الليمون، الأدوية في العسل، كريم تلميع الأثاث، التغذية، المشروبات المثلجة، طريقة عمل بعض الأكلات كالبسكويت بالكريمة، الكفتة، الجيلاتي، البامية، الترولي، لقمة القاضي...

٥ - موضوعات عن دور المرأة ومشاركتها في التنمية والتغير الاجتماعي

وكان اهتمام البرنامج بذلك قليلاً نسبياً لم يتجاوز نسبة ٣,٥ ٪ وجاء معظمه في فقرات « قراءات »، « من مكتبة الأسرة » وكان أهم الموضوعات التي عالجها البرنامج في هذا الصدد:

- الإدخار.
- تنمية المرأة الريفية.
- لقاء حول حلقة دراسية عن وضع المرأة القانوني في الأسرة وعلاقته باتجاهات في الانجاب.
- لقاء مع د. سيد عويس حول كتابه (المرأة المصرية المعاصرة).
- لقاء حول تدريب المرأة الريفية.
- كلمة جيهان السادات في افتتاح الدورة الخاصة بتنظيم الأسرة.

كما تناولت فقرة (القصة الزجلية) بعض الموضوعات الخاصة بترشيد الإستهلاك والمشاكل المرتبطة بعادات الزواج كالمغالاة في المهور والجهاز وتأثيث البيت والمبالغة في الاحتفاء ببعض المناسبات كرمضان والأعياد والحج وغيرها..

وتتناول فقرة (خالتي بمبـة) في معظـم الأحيـان قضـايـا الإسراف والاستهلاك.

٦ ـ موضوعات خاصة بجمال المرأة ورشاقتها

وكان الاهتمام بها معقولاً رغم قلته إذ بلغت نسبته ٤ ٪، لأنه ليس من الإيجابي التركيز بشدة على الجانب الجمالي والتزين عند المرأة، مما يفقدها شخصيتها في المجتمع، ويجعل اهتمامها الأساسي بالموضة والأزياء والماكياج.

وقد كانـت هـذه الموضـوعـات تعـالـج مـن خلال «إرشـادات» و«معلومات تهمك» سواء عن الرجيم والريـاضـة ومعلـومـات لجمالـك وغيرها.

٧ ـ موضوعات خاصة بمشاركة المرأة في الحياة العامة

وكانت أقل الموضوعات اهتماماً من جانب البرنامج بنسبة ١ ٪، وقـد اقتصرت معالجة البرنامج لها على اللقاءات التي قدمها مع مقررات التنظيم النسائي في المحافظات، وبعض القراءات مثل «هل تصبح المرأة قاضية» و«المرأة والقضاء».

٨ ـ موضوعات الخدمات

وتعالج هذه النـوعيـة عـدة فقـرات هـي (الأحـاديـث الطبية)، (مستشارك القانوني)، (س، جـ).

تستضيف فقرة الأحـاديـث الطبيـة أحـد الأطبـاء المتخصصين إمـا للتحدث عن موضوع طبي ورد في رسائل المستمعات، أو ليختار أحد

الأمراض المنتشرة في فصل من فصول السنة أو فترة من الفترات ويتحدث عنه. ومن ذلك مثلاً د. هاشم فؤاد أستاذ الأنف والأذن والحنجرة في جامعة القاهرة، أو د. عادل صادق أستاذ علم النفس، ويجيب على الرسائل أو المشاكل الخاصة بموضوعات نفسية وعصبية.

أما فقرة (مستشارك القانوني) فيجيب خلالها أحد رجال القانون على استشارات المستمعات حول مشاكـل الإيجارات والمسـاكـن والعلاقـة بين المالك والمستأجر.

وفي فقرة (س، جـ) وهي فقرة دينية يتولى أحد المتخصصين في الدين الإجابة عن سؤال ديني لإحدى المستمعـات، مثلاً عـن الزكـاة أو حكمة الصوم أو العلاقات الزوجية من الناحية الدينية وهكذا..



ثانياً: الأشكال الفنية التي يستخدمها البرنامج

١ ـ التمثيلية

وذلك في فقرات (عائلة مرزوق أفندي)، (خالتي بمبة)، (صباح الخير يا زوجتي)، (مستشارك القانوني) إذ تمثل إحدى الفنانات شخصية المستمعة الشاكية ويرد عليها رجل القانون بنفسه.

٢ ـ الحديث الإذاعي أو الحوار

وذلك في فقرات الأحاديث الطبية، اللقـاءات مـع مقـررات التنظيم النسائي مثلاً أو وزيرة الشؤون الاجتماعيـة أو أحـد الأسـاتـذة الجامعيين وكذا فقرة س، جـ.

٣ ـ الأغنية

يقدم البرنامج يومياً أغنية من أغاني الأسرة بعد فقرة « قراءات » أو « من مكتبة الأسرة »، ويحرص البرنامج على تناسب مضمون الأغنية مع موضوع القراءات أو الكتاب الذي تتناوله فقرة (من مكتبة الأسرة).

٤ ـ القصة الزجلية

وهي قصة في شكل زجلي تتناول مشكلة أو موضوع يهم الأسرة أو المرأة.

٥ ـ الخبر

وذلك في فقرات (حول العالم مع المرأة)، (جولة البرنامج في الجرائد والمجلات).

وتركز الفقرة الأولى على نشاط المرأة في الخارج وبالذات الأخبار الطريفة أو المجالات الجديدة التي تقتحمها المرأة في الخارج.

في حين تهتم الفقرة الثانية (جولة البرنامج في الجرائد والمجلات) بنقل بعض الأخبار الخاصة بالمرأة والأسرة التي وردت في الصحف والمجلات المصرية.

٦ ـ الموضوعات الإذاعية

التي تلقيها إحدى المذيعات وذلك في فقرتي المقدمة والخاتمة أو تختار السيدة صفية المهندس. وبعض الآراء لكاتبات مصريات أو أجنبيات وتعرضها، أو تلخص كتاباً أو مقالاً أو موضوعاً يجيب على رسالة من

إحدى المستمعات، وكذا فقرات (قراءات)، (من مكتبة الأسرة) الذي يلخص كتاباً يتناول موضوعاً يهم الأسرة ويحلله.

٧ ـ الفقرات السريعة

وذلك في فقرات (معلومات تهمك)، (إرشادات)، طريقة عمل أكلة أو صنف من أصناف الطعام.

ثالثاً : الجمهور الذي يتوجه إليه البرنامج

من خلال دراسة مضمون البرنامج وتحليل دلالات اسمه والأهداف التي يرى العاملون فيه أنه يسعى لتحقيقها والمتمثلة في :

★ ترشيد المرأة المصرية للمشاكل المصيرية التي تعوق التنمية كزيادة السكان، الإسراف في الاستهلاك..

★ توجيه المرأة للأسلوب الذي يمكنها من خلق حياة زوجية وأسرية سعيدة.

★ تقديم بعض الخدمات القانونية والطبية والدينية للمستمعات.

على ضوء ذلك كله يمكن أن نحدد جمهور البرنامج كما يلي :

من حيث الجنس

يركز البرنامج على المرأة، وإن كان أحياناً يعالج بعض الموضوعات التي تهم الرجل في علاقته أيضاً بالمرأة وكفرد في الأسرة.

من حيث السن

يركز البرنامج اهتمامه على النساء في سن الشباب، ونادراً ما يهتم بالفتاة غير

المتزوجة إلا كفرد في الأسرة أو بالسيدة التي تتجاوز سن الشباب ، رغم أن لها مشاكلها الخاصة .

من حيث المهن

يحدد البرنامج أنه موجه أساساً لربات البيوت أي غير العاملات ، وهذا بالفعل ما ينطبق على مضمونه ، فليس هناك أية موضوعات تعالج مشاكل المرأة العاملة وقضاياها ومتاعبها .

كما أن موعده لا يتناسب إطلاقاً مع المرأة العاملة التي تكون في هذا الوقت في عملها ، وربما يعوض ذلك أو يكمله برنامج (مع المرأة العاملة) .

من حيث المستوى التعليمي

يخاطب البرنامج في معظمه المرأة المتعلمة تعليماً متوسطاً أو الأمية ، أما المتعلمات تعليماً عالياً فهن في الغالب من العاملات .

من حيث المستوى الاجتماعي أو الطبقي

يخاطب البرنامج الطبقات المتوسطة ونادراً ما يخاطب الطبقة الفقيرة أو الغنية .

من حيث السكن

في معظمه يخاطب المستمعات في المدن ونادراً ما يهتم بالمستمعات في الريف .

* * *

تحليل برامج المرأة في التليفزيون المصري

تتناول الدراسة برامج المرأة في التليفزيون المصري التي تُذاع على قناتيه الأولى والثانية ، وقد تم حصر هذه البرامج التي تُذاع حالياً فوجدنا أنها ثلاثة برامج هي :

١ - دليل المرأة ، ويُذاع في الساعة السابعة وعشر دقائق يوم السبت ومدته ٢٠ دقيقة على البرنامج الثاني ، وتقدمه مشيرة زايد وتخرجه محمدية عمر .

٢ - عزيزتي الأم ، عزيزي الأب ، ويُذاع الساعة السادسة والنصف يوم الأحد لمدة نصف ساعة على البرنامج الأول ، وتقدمه سامية شرابي ، ود . سعد شهاب وتخرجه كلير كامل .

٣ - مجلة المرأة ، وتذاع يوم الجمعة الساعة الخامسة والنصف لمدة نصف ساعة على البرنامج الأول ، وتقدمه كاميليا الشنواني ويخرجه أحمد المندوة .

وتتركز دراستنا لهذه البرامج على ثلاث نقاط :

(١) نوعية الموضوعات التي تركز عليها هذه البرامج .
(٢) الأشكال الفنية التي تستخدمها البرامج .
(٣) الجمهور الذي تتوجه إليه هذه البرامج .

* * *

أولاً : نوعية الموضوعات التي تركز عليها برامج المرأة

وسنبدأ بالحديث عن مضمون برامج المرأة في التلفزيون بشكل عام ، ثم تركز على مضمون برامج المرأة التي تذاع حالياً .

١ ـ مضمون برامج المرأة في التليفزيون

تركز برامج المرأة في التليفزيون على خمسة موضوعات بشكل متساوٍ تقريباً هي:

أ ـ أناقة المرأة.
ب ـ العناية بصحة المرأة والأسرة.
جـ ـ الطهي وإدارة المنزل وتنظيفه.
د ـ رعاية الطفل.
هـ ـ أخبار النشاط الاجتماعي للمرأة.

أ ـ أناقة المرأة

وذلك من خلال عروض الأزياء التي تقدمها برامج المرأة ودروس تعلم التفصيل والخياطة، ومن تحليل برامج المرأة لمدة ستة شهور أمكن الحصول على مادتها. «من يناير إلى يوليو سنة ١٩٧٦» كانت الموضوعات التي عالجتها برامج المرأة في هذا المجال:

١ ـ تكملة الباترون الأساسي.
٢ ـ شرح طريقة تصريف البنسيه في الباترون.
٣ ـ شرح طريقة رسم القصات المختلفة على الباترون الأساسي.
٤ ـ شرح طريقة تفصيل فستان سبور.
٥ ـ طريقة عمل البروفه اللازمة للفستان وكيفية إصلاح العيوب.
٦ ـ ملابس البلاج وطريقة عمل برنس.
٧ ـ ملابس الأطفال في الصيف وعلى البلاج وعمل مايوه كروشيه.

٨ ـ أغطية الرأس المستحبة في فصل الصيف، وكيفية عمل إيشارب.
٩ ـ عرض مجموعة من قمصان النوم، الملابس الداخلية، طريقة تنفيذ قميص نوم.
١٠ ـ كيفية التوفيق بين قطع الملابس وبعضها في الدولاب وعمل دراسة للملابس الموجودة قبل شراء جديد.
١١ ـ جهاز العروسة والملابس التي يجب التركيز عليها وعرض لفساتين الزفاف.
١٢ ـ طريقة عمل مريلة للمطبخ.

وفي هذا الإطار كانت مراقبة المرأة تخصص برنامجاً عنوانه (دليل الأسرة) لهذه النوعية من الموضوعات ومما عالجه هذا البرنامج:

★ إختيار ملابس الأطفال، والعوامل التي تتدخل في ذلك والأقمشة المستخدمة والألوان المفضلة وطريقة خياطة هذه الملابس.
★ عرض أزياء للطفل تختار منها الأم ما يناسب طفلها.
★ كيفية معالجة عيوب الجسم عن طريق اختيار موديل الفستان.

ب ـ العناية بصحة المرأة والأسرة

وتقدم مراقبة المرأة من خلال برامجها إرشادات صحية، ومن تحليلنا للعينة السابقة المشار إليها يمكن أن نجمل الموضوعات التي عالجتها برامج المرأة في هذا الإطار على النحو التالي:

١ ـ تشريح القدم، وشكل القدم السليمة، القدم المشوهة.
٢ ـ العناية بالقدمين، تمرينات للقدم.

٣ ـ تشوه القدم .
٤ ـ الرجل والمرأة العاملة ، وكيفية أداء العمل بطريقة سليمة .
٥ ـ تمرينات للرجل والمرأة العاملة .
٦ ـ تمرينات للعاملين .
٧ ـ التشوهات الناتجة عن استعمال بعض الالآت الموسيقية .
٨ ـ الاسترخاء .
٩ ـ البطن وأهميتها بالنسبة للقوام وتمرينات لتقوية البطن .
١٠ ـ الأم الحامل وكيفية التحرك بشكل سليم .
١١ ـ الأم بعد الولادة واسترجاع قوامها .

وقد كان التليفزيون يخصص برنامج عنوانه (دليل المرأة الذكية) يتناول موضوعات الرعاية الصحية والتمريض المنزلي وكيفية اختيار الغذاء المحتوي على كافة العناصر الغذائية وغيرها من الموضوعات .

جـ ـ الطهي وإدارة المنزل وتنظيفه

ومن دراسة العينة ـ موضع التحليل ـ كانت الموضوعات التي اهتمت بها في هذا النطاق هي :

١ ـ إرشادات عن الأرز والمعكرونه ، أصناف منها ، كيفية عمل رجيم .
٢ ـ من فاكهة الموسم ، المشمش ، أطباق منه وعمل قمر الدين .
٣ ـ النباتات في منزلك .
٤ ـ عمل أطباق غذائية مختلفة .
٥ ـ كيف تنظمين وقتك ؟

٦ ـ أفكار لطريقة تقديم الطعام .
٧ ـ التوفير في اللحوم ، أطباق من اللحم المفروم .
٨ ـ إرشادات لغرفة طفلك ، وكيفية المحافظة عليها .
٩ ـ كيف يمكن للمرأة العاملة أن تختصر الجهد والوقت ؟
١٠ ـ كيف يمكن للمرأة العاملة أن تتلافى أسباب التعب ؟
١١ ـ الغذاء والصيف .
١٢ ـ تعقيم الأطعمة .
١٣ ـ نباتات الظل وطريقة العناية بها .
١٤ ـ طريقة عمل الجيلاتي .
١٥ ـ الفراندة وصيانتها وتجديدها .
١٦ ـ التبريد وحفظ الأطعمة بالتبّريد ، صيانة الثلاجة .

د ـ رعاية الطفل

ويلاحظ في البرامج ـ موضع الدراسة ـ التركيز على الجوانب النفسية في رعاية الأطفال ، وقد أمكننا حصر الموضوعات التي تناولتها المرأة في هذا النطاق وهي :

١ ـ العقاب (عقاب الأطفال) نوعيته ودرجته .
٢ ـ تضارب الاتجاهات في تربية الطفل بالنسبة للأب والأم .
٣ ـ التدليل الزائد للأطفال وأثره في تربيتهم .
٤ ـ الحرمان من الحب والعطف وتأثيره على الأطفال .
٥ ـ فرض آراء الوالدين على الأطفال وأثره على شخصية الطفل .
٦ ـ اللعب وأنواعه ومشاركة الوالدين للأطفال .
٧ ـ التوبيخ من الوالدين للطفل وأثره في شخصية الطفل .

٨ ـ العادات السليمة والعادات الخاطئة التي يتعلمها الطفل .
٩ ـ تهيئة الطفل للمدرسة .

هـ ـ أخبار النشاط الاجتماعي للمرأة

ويكون هذا من خلال تغطية أوجه النشاط التي تقوم به السيدات أعضاء الجمعيات المختلفة ، وأخبار التنظيم النسائي وسيدات المجتمع والسيدة قرينة رئيس الجمهورية ، والزيارات والمؤتمرات والرحلات التي تقوم بها بعض السيدات وأستاذات الجامعات وعضوات التنظيم النسائي ومقرراته في المحافظات المختلفة ، ومتابعة بعض المشروعات كالوفاء والأمل ، والنور والأمل وغيرها .

وجدير بالذكر أنّ مراقبة المرأة خلال شهر رمضان كلّ عام تقدم برنامج كل يوم ، ومن خلال دراسة برامج المرأة في رمضان سنة (١٩٧٦) أمكن حصر الموضوعات التالية :

١ ـ الصيام والتغذية .
٢ ـ طريقة عمل قالب الأرز بالفراخ .
٣ ـ طريقة عمل أصابع الكنافة .
٤ ـ ترتيب أثاث المطبخ .
٥ ـ طريقة عمل صينية بطاطس باللحم المفروم .
٦ ـ طريقة عمل البسبوسة .
٧ ـ تنظيف الثلاجة .
٨ ـ قوائم للسحور ، أطباق للسحور .
٩ ـ تنظيف البوتاغاز .

١٠ ـ عمل حلوى مثلجة .
١١ ـ إرشادات للصائم .
١٢ ـ طبق من فندق .
١٣ ـ أتيكيت تناول الأطعمة .
١٤ ـ المطبخ وتوفير الجهد .
١٥ ـ طبق من ربة بيت .
١٦ ـ إرشادات للثلاجة .
١٧ ـ مشروبات مثلجة .
١٨ ـ إرشادات للبوتاغاز .
١٩ ـ تنظيم وإعداد الطعام في المطبخ .
٢٠ ـ الأعمال المنزلية وتقليل الجهد .
٢١ ـ تصليح الحنفية .

٢ ـ مادة برامج المرأة التي تُذاع حالياً

أ ـ برنامج مجلة المرأة

ويتكون من عدة فقرات تتضمن أخبار النشاط الاجتماعي مثل مسابقة ـ اختيار الأمهات المثاليات على مستوى كل مديرية من مديريات الشؤون الاجتماعية ، ولقاءات مع بعض السيدات العائدات من رحلات في الخارج يروين فيها مشاهداتهن في هذه الرحلة ، عروض أزياء ، تجارب جديدة لاقتحام المرأة لمجالات جديدة ، أو مساهمتها في أعمال جديدة ، فقرات عن تعلم المرأة فن السباكة في منزلها ، كيفية إصلاح حنفية المياه ، تصليح السيفون ، أسباب انسداد حوض الغسيل بسبب الاستعمال والفضلات وفقرات أخرى عن الغذاء الصحي السليم للطفل ، تسجيل

للسوق السنوي لجمعية النور والأمل، تعليم المرأة فن النقاشة ليصبح في إمكانها طلاء أي خدش أو سقوط البياض، لصق ورق الحائط الملون..

ب ـ برنامج دليل المرأة

تخصص كل حلقة لمعالجة موضوع معين مثلاً :

- كيفية أخذ حرارة الجسم.
- وسائل تنمية خيال الأطفال وقدرتهم على التعبير.
- حلقة خاصة عن شم النسيم.
- قبل شرائك ملابسك الصيفية، نظرة إلى الدولاب، أفكار لأناقتك، خطوط أزياء الصيف.
- خطوط الأزياء، طريقة وضع الباترون على القماش ومعرفة عدد الأمتار.
- قبل شراء ملابس طفلك.
- أفكار لتطويل الفساتين والانتفاع بها، إرشادات اختيار ملابس الأطفال في الأعمار المختلفة.
- طريقة عمل جيب طفلة، عمل شورت طفل، عرض أزياء أطفال.
- شروط اختيار الحقيبة الجلد، الفرق بين الجلود، طريقة عمل حقيبة سبور.
- كيف تختارين قطعة أثاث لمنزلك، شروط اختيار قطع الأثاث المختلفة.
- عمل الإكسسوار بيدك، الريش واستخدامه في بروش ورد، بذور النبات الجاف وعمل بروش منه.

- كيف تشترين حاجياتك، ما تأثير الدعاية على مشترياتك؟
- ما تأثير الجيران والأصدقاء؟
- حلقة خاصة عن المعلبات، كيف نقرأ ونفهم المكتوب عليها، ما المفروض أن يكتب عليها، شروط اختيارها.
- الملابس الجاهزة، كيفية قراءة البيانات المكتوبة عليها.
- إرشادات لتصليح الأدوات الكهربائية، تصليح الكوبس.
- أدوات تصليح السباكة، كيفية إصلاح الصنبور.

جـ ـ برنامج عزيزتي الأم، عزيزي الأب

ويشترك مع برامج المرأة في تقديم هذا البرنامج مركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس.

وهدف البرنامج مساعدة الأم والأب على تربية أطفالهم من الناحية الصحية وفي هذا النطاق يمكن تحديد الموضوعات التي يركز عليها البرنامج على النحو التالي:

- التطعيمات والتحصينات التي يجب إعطاؤها للأطفال حتى تقيهم شر الإصابة بالأمراض المختلفة.

شلل الأطفال، الدفتيريا، السعال الديكي، التيتانوس، الحصبة، الحصبة الألمانية، النكاف الوبائي، الجدري، الدرن.

- كيفية اختيار الغذاء كامل العناصر.
- تربية الأطفال من الناحية النفسية ويدخل في ذلك العقاب والتدليل الزائد والحرمان من الحب، العادات التي يتعلمها الطفل وغير ذلك....

ثانياً: الأشكال الفنية التي تستخدمها البرامج

١ ـ الفيلم وتعليق مصاحب له.
٢ ـ الحوار بين مذيع وضيف.
٣ ـ لوحات وصور ثابتة.
٤ ـ ربيورتاج تليفزيوني.
٥ ـ حديث على لسان المذيعة (خبر أو تعليق).

ويغلب على برنامجي (دليل المرأة)، (عزيزتي الأم، عزيـزي الأب) الحوار بين مذيع وضيف، استخدام اللوحات والصور الثابتة، حديث على لسان المذيعة.

في حين نجد تنوعاً في استخدام الأشكال في برنامج مجلة المرأة، فنجد الريبورتاج أو التحقيق التليفزيوني، والحوار بين المذيعة وأحد الضيوف، واستخدام الفيلم وتعليق مصاحب له.

ثالثاً: الجمهور الذي تتجه إليه برامج المرأة في التليفزيون

من دراسة الموضوعات التي تركز عليها برامج المرأة في التليفزيون يمكن تحديد ملامح الجمهور المرتقب أو المتوقع لمثل هذه البرامج كما يلي:

من حيث الجنس

يوجه برنامجان من برامج المرأة أساساً وهما دليل المرأة، مجلة المرأة، في حين يفترض أن يكون جمهور البرنامج الثالث، كما هو واضح من عنوانه (عزيزتي الأم، عزيزي الأب) هما الزوجة والزوج معاً..

من حيث السن

يركز البرنامج على الجمهور من السيدات الشابات ولا يهتم بالفتيات الصغيرات، كذلك لا يهتم بالسيدة التي تتخطى سن الأربعين.

وإن كان البرنامج يهتم بالأطفال، ولكن في إطار توجيه الأم الشابة لتربية أطفالها ورعايتهم صحياً ونفسياً واختيار ملابسهم.

من حيث المهن

لا يركز البرنامج على مشاكل صاحبات مهنة معينـة، وهـو يخاطـب المرأة كأم وكأنثى أكثر من مخاطبته المرأة كفرد له دور في المجتمع من خلال عمل.

صورة المرأة الخليجية في الصحف
الصحافة الكويتية وقضايا المرأة

١ ـ مجلة أسرتي الاسبوعية
٢ ـ جريدة الوطن اليومية

مجلة أسرتي الكويتية: تتضمن المجلة الأبواب التالية:

١) الأبواب الثابتة:

تم تقسيم الأبواب الثابتة في المجلة وعددها ٢٦ باباً إلى ثلاثة أنواع حسب دورية نشرها:

١) باب دائم: وهو الذي ينشر في جميع الأعداد.
٢) باب شبه دائم: وهو الذي ينشر في معظم الأعداد.
٣) باب غير دائم: وهو الذي ينشر في أعداد متفرقة بصفة غير منتظمة.

وبعض هذه الأبواب يخصص للإعلانات بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة.

٢) الأبواب الدائمة: وعددها ٦ أبواب وهي:

١ ـ بأقلامهم.
٢ ـ لكم مع التحيات.
٣ ـ نادي العصافير.
٤ ـ مجلة الأناقة (إعلاني).
٥ ـ مطبخ اسرتي.
٦ ـ محطات فنية.

٣) الأبواب شبه الدائمة: وعددها ١٢ باباً وهي:

١ ـ أنتِ والنجوم.
٢ ـ إسألي فينوس.
٣ ـ بيتكِ الجميل (إعلاني غالباً).
٤ ـ العودة إلى الخيمة.
٥ ـ الدنيا لوجيا.
٦ ـ كلام للكبار.
٧ ـ حوار مع امرأة طيبة.
٨ ـ في التوعية الأسرية.
٩ ـ من داخل وجدانها.

١٠ ـ نوافذ مفتوحة.
١١ ـ همسة.
١٢ ـ المرأة خارج الحدود.

٤) الأبواب غير الدائمة: وعددها ٨ أبواب وهي:

١ ـ من هنا وهناك.
٢ ـ كيف تتعلمين فن الخياطة.
٣ ـ قضايا وقراء.
٤ ـ من أحلى ما قرأت.
٥ ـ مع خبيرة التجميل (إعلاني).
٦ ـ المرأة في حياة كبار القادة.
٧ ـ حديث الصور.
٨ ـ رحلة حول إنسان.

أهم القضايا التي عولجت في مجلة أسرتي

أولاً: القضايا الاجتماعية

١ ـ إنحراف الأحداث، وتأثير أفلام العنف على الطفل الكويتي، وتجارب في علاج الجريمة.
٢ ـ عدم الإنجاب، مراكز رعاية الأمومة والطفولة.
٣ ـ تهدم المنازل وخطورتها على السكان.
٤ ـ الخدمة الإجبارية للوطن بالنسبة للفتيات.
٥ ـ تحرير المرأة ومساواتها بالرجل، المعاملة بين الجنسين.

٦ ـ قانون الأحوال الشخصية، الخطبة، اختيار شريك الحياة، الزواج، زوج الأجنبيات.
٧ ـ العادات الغذائية.
٨ ـ استعداد الأبناء للامتحانات.
٩ ـ الطلاق والنشوز.
١٠ ـ ختان البنات (علمياً واجتماعياً).
١١ ـ قوانين عمل المرأة.
١٢ ـ الصداقة، الحب الافلاطوني.

ثانياً: القضايا الدينية

١ ـ جوانب من حياة الرسول، زوجات الأنبياء.
٢ ـ رأي الإسلام حول دور الطب في الإنجاب.
٣ ـ الإسلام في الكويت.
٤ ـ المسلمون في إيطاليا وكينيا وأوروبا وأميركا.
٥ ـ علاقة الزوجين في الإسلام.
٦ ـ نظرة الإسلام لزي المرأة وأثرها في المجتمع.
٧ ـ إنشاء مراكز لتحفيظ القرآن، التطور في القرآن الكريم.
٨ ـ الذهب وعلاقته بالإسلام.
٩ ـ حجم الحلال في البنوك الإسلامية، ضرورة قيام اقتصاد إسلامي.

ثالثاً: قضايا محلية

١ ـ إنجازات الإنسان الكويتي (بمناسبة العيد القومي للكويت).
٢ ـ الزراعة في الكويت.

٣ ـ ترشيد السياحة.
٤ ـ تعداد السكان الأخير.
٥ ـ غلاء الأسعار.
٦ ـ مشاكل الوافدين مع إدارة الجوازات.
٧ ـ إنقطاع الكهرباء.
٨ ـ أنشطة ـ جمعية «من الشعب العربي إلى الشعب الأميركي» جمعية صداقة عربية أميركية.
٩ ـ أزمة التليفونات.

رابعاً: قضايا خارجية

١ ـ الأبناء الفقراء في الأسرة البشرية.
٢ ـ ثوار أرتيريا.
٣ ـ هموم جزيرة فيلكا.

خامساً: قضايا علمية

١ ـ التوتر العصبي.
٢ ـ علاج الأبن الأعسر (الأشول).
٣ ـ التأخر في النطق عند الأطفال.
٤ ـ ظاهرة التوائم.
٥ ـ اكتشاف علمي لإنجاب أطفال خارقي الذكاء.
٦ ـ التغذية السليمة وتغذية الطفل.
٧ ـ الخمور ومضارها.
٨ ـ فوائد الأسبرين.

٩ ـ الغيبوبـة .
١٠ ـ تقلبات الجـو .
١١ ـ أشعة الليزر في العلاج .

سادساً : القضايا الثقافية

١ ـ تحسين الصورة العربية في الخارج .
٢ ـ تعليم المرأة الكويتية .
٣ ـ دور التليفزيون في حياة الطفل والأسرة .
٤ ـ تحويل المجلس الوطني للثقافة والفنون الى وزارة .
٥ ـ مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في كوبنها غن .
٦ ـ تدريس اللغات في الكويت .
٧ ـ ضرورة فرض الرقابة على أشرطة الفيديو .

سابعاً : القضايا الأنثوية

١ ـ الرجيم .
٢ ـ جراحة التجميل .
٣ ـ الباحثات عن الذكاء .
٤ ـ الصيف والعرق .
٥ ـ سن اليأس .
٦ ـ الرياضة المنزلية .

ثامناً : قضايا أدبية وفنية

١ ـ المسرح السياسي .
٢ ـ حراس النجوم .

٣ ـ السينما العراقية .
٤ ـ المرأة في قصص إحسان عبد القدوس .
٥ ـ مسرح الطفل .
٦ ـ المرأة في أدب نزار قباني .
٧ ـ الحب والزواج في أدب نجيب محفوظ .

النتائج الأولية

١) موضوع الغلاف

ويلاحظ أن غلاف مجلة (أسرتي) كان إعلانياً في معظم أعداد العينة موضع الدراسة وعددها ٩ كما يظهر من الجدول التالي :

تاريخ العدد	موضوع الغــلاف	مساحة التعليق عليــه	إعلاني
٣/٢	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	-	-
٣/٢٢	وجه من السودان (جزء من سلسلة موضوعات)	٦ صفحات ونصف	-
٤/٢٦	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	صفحة ونصف صفحة	-
٥/٣١	الممثلة المصرية بوسي (حديث عن الحب والزواج)	٣ صفحات	-
٦/١٤	فتاة فلسطينية (حديث حول تحرير المرأة)	٤ صفحات	-
٦/٢١	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	صفحة ونصف صفحة	-
٧/١٩	الصيف والعرق (مستحضرات تجميل ضد العرق)	صفحتــان	-
٨/١٦	مواطنة من جامبيا (مؤتمر المرأة بكوبنهاغــن)	٤ صفحات	-
٨/٣٠	مستحضرات تجميل (وجه فتاة جميلة)	صفحة ونصف صفحة	-

وبذلك يكون عدد الموضوعات الإعلانية ٥، وعـدد الموضـوعـات العامة ٤. وتتفاوت مساحات التعليق على موضوع الغلاف، ففي أغلب الموضـوعـات الإعلانيـة يتراوح التعليـق بين صفحـة ونصـف صفحـة وصفحتين تشمل اسم المستحضرات ومميزاتها، أما الموضوعـات العـامـة فتعالج كجزء من موضوعات المجلة، لـذلـك تتراوح مسـاحتهـا بين ٣ صفحات و ٦ صفحات.

٢) يتراوح عدد صفحات المجلة بين ٨٢، ٩٠ صفحة تخصص نسبة كبيرة منها للإعلانات المباشرة؛ وتتراوح مساحتها بين صفحـة ونصـف صفحة وصفحتين، أما الإعلانات التحريريـة فتحـرص المجلـة على أن تنشرها داخل (برواز) أي مفصولة عن التحرير أو الإعلانات التي تنشر في أبواب ثابتة في المجلة وهي:

أ - مجلة الاناقة: باب دائم تتراوح مساحته بين ٤ : ٨ صفحات.
ب - بيتك الجميل: باب شبه دائم وتبلغ مساحته صفحتان.
جـ - مع خبيرة التجميل: باب غير دائم وتبلغ مساحته صفحة واحدة.

وقد كانت مساحة الإعلانات ومساحة الأبواب الثابتة في أعداد العينة وعددها ٩ كما يلي:

تاريخ العدد	مساحة الإعلانات عدد الصفحات	مساحة الأبواب الثابتة عدد الصفحات
٢/٢	٢٢	٤٧
٣/٢٢	٢٩,٥	٣٠,٥
٤/٢٦	٣٦,٥	٢٥
٥/٣١	٣٠,٥	٣٢
٦/١٤	٣٢	٣٥,٥
٦/٢١	٣٤,٥	٣٤,٥
٧/١٩	٢٠	٣٢
٨/١٦	١٦	٢٧,٥
٨/٣٠	١٤	٣١,٥

★ مع ملاحظة تداخل مساحة الإعلانات مع مساحة الأبواب الثابتة في الأبواب الثلاثة المذكورة سابقاً.

٣) من واقع تكرارات جداول الموضوعات العامة يظهر ما يلي:

١ ـ بالنسبة لعدد الموضوعات كان أكثرها من الموضوعات الخفيفة ـ مثل: الأرقام القياسية في عالم المرأة، الباحثات عن الذكاء، الزواج بالكمبيوتر (٩ مرات).

وهي موضوعات شائعة في المجلات النسائية.

تليها موضوعات الطفل مثل: متحف الطفل، مسرح الطفل، تأثير أفلام العنف على الأطفال (٧ مرات) تتساوى معها الموضوعات الدينية

مثل: المرأة في الإسلام والعلاقات الزوجية كما جاءت في الإسلام.. (٧ مرات). والمجلة تُولي اهتماماً كبيراً للناحية الدينية حتى في معالجتها لموضوعات اجتماعية كالزواج أو موضوعات سياسية كالدستور الكويتي، كما يظهر اهتمامها بأحوال المسلمين في الخارج تكررت (٣ مرات).

٢ ـ تليها من حيث عدد الموضوعات: الطريق إلى وجدان السودان (٥ مرات)، وهي تعكس الانتماء القومي للمجلة والذي يظهر في معالجتها للموضوعات المختلفة، لذا فهي تهتم بنشر سلسلة موضوعات عن السودان من النواحي الاجتماعية والسياسية.

٣ ـ تكررت الموضوعات العلمية (٥ مرات) التي تقدم معلومات مبسطة وإن كانت مترجمة في معظم الأحيان، إلا أنها تحرص على تنمية عقول وقدرات قارئاتها وعلى تقديم مادة علمية تفيد القراء من الرجال أيضاً.

٤ ـ الموضوعات المحلية (تكررت ٥ مرات) مثل الدستور الكويتي ـ إرتفاع الأسعار بالكويت ـ التعداد المحلي الأخير للسكان.

٥ ـ موضوعات: قانون الأحوال الشخصية، الموضوعات الفنية، نماذج من المرأة العربية، الموضوعات الأنثوية بلَغ تكرار كل منها (٤ مرات) أي أنها نالت اهتماماً متوسطاً من المجلة.

٦ ـ الموضوعات الأدبية، نماذج من المرأة الغربية، الزواج، مؤتمر الأمم المتحدة في كوبنهاغن، المسلمين في انكلترا وأميركا وأفريقيا.. بلغ تكرار كل منها ٣ مرات.

ـ أما الموضوعات التي لم تنل اهتماماً كافياً ونشرت مرة واحدة فقط فهي:

عدم الإنجاب، القضايا الاجتماعية مثل قضية الفقر الذي تُعاني منه بعض المناطق في الخليج، مشاكل المواطنين مثل ارتفاع الأسعار، مشاكل الوافدين مثل مشاكلهم مع إدارة الجوازات السكن، عمل المرأة المساواة بين المرأة والرجل، لقاءات نسائية.

من ناحية الشكل

ب ـ بالنسبة للمساحة التي نشرت فيها الموضوعات من واقع جداول تكرارات الموضوعات العامة نلاحظ الآتي:

١ ـ تحتل موضوعات الطفل مركز الصدارة فتبلغ مساحتها ٢٨ صفحة ونصف وهي في نفس الوقت تحتل المركز الثاني من حيث عدد الموضوعات مما يبرز اهتمام المجلة بالطفولة خاصة بالطفل الكويتي.

٢ ـ تأتي بعدها الموضوعات الخفيفة وتبلغ مساحتها ١٨ صفحة ونصف صفحة وهي أيضاً تأتي في المركز الأول بالنسبة لعدد الموضوعات وهذا لا يعتبر مؤشراً عاماً لاتجاه المجلة نحو الموضوعات الخفيفة، ولكنه يرجع إلى تعدد هذه الموضوعات وانتشارها في إعداد العينة موضع الدراسة مما جعل الموضوعات الخفيفة تتصدر القائمة.

٣ ـ ثم تأتي الموضوعات المحلية وموضوعات الأحوال الشخصية وتبلغ مساحتها ١٧ صفحة، مثل الدستور الكويتي ـ تعداد سكان الكويت.

٤ ـ أخيراً تأتي الموضوعات الدينية وتبلغ مساحتها ١٥ صفحة ونصف، وهي في نفس الوقت تحتل المركز الثاني من حيث عدد الموضوعات، مما يعكس الاتجاه الإسلامي الواضح للمجلة.

من ناحية الجمهور المستهدف

أ) بالنسبة لجنس المحررين

١ ـ في الأبواب الثابتة

١ ـ كانت معظم الأبواب غير موقعة وبلغ عددها ١٤ باباً منها ٤ أبواب دائمة و ٥ أبواب شبه دائمة، و ٥ أبواب غير دائمة.. ويُلاحظ أن طبيعة مضمون هذه الأبواب لا تحتم ضرورة ذكر اسم المحرر.

٢ ـ كان عدد المحررات المذكورة أسماءهن ٨ محررات، ويُلاحظ أنّ نوعية الأبواب الثابتة التي تقوم بتحريرها محررات من النساء ذات طبيعة أنثوية مثل «كيف تتعلمين فن الخياطة» و «من داخل وجدانها» و «حوار مع امرأة طيبة».

٣ ـ بلغ عدد الكتاب من الرجال ٦ بالنسبة للأبواب الثابتة وبعض هذه الأبواب يشترك الجنسان في تحريرها مثل «نوافذ مفتوحة» و «بأقلامهم».

٤ ـ عدد الأبواب الثابتة ٢٦ باباً، يوجد منها ٢٤ باباً غير موقع بنسبة ٥٠٪، كما يوجد ٨ أبواب موقعة بأسماء نسائية بنسبة ٣٥٪، وتوجد ٦ أبواب موقعة بأسماء رجال بنسبة ٢٥٪ تقريباً، مع ملاحظة وجود بابين يشترك في تحريرها محررون من الجنسين.

٢ ـ وفي الموضوعات المتغيرة

١ ـ يتفوق المحررون من الرجال فيبلغ عددها ٣٩ موضوعاً من ٨٥ موضوعاً هي اجمالي عدد الموضوعات في العينة.

٢ ـ يليها الموضوعات غير الموقعة (٣٢ موضوعاً).

٣ ـ في النهاية تأتي الموضوعات الموقعة بأسماء نسائية (١٥ موضوعاً).

وإذا وضعنا في اعتبارنا الصفة العمومية التي تتصف بها معظم مواد المجلة لرأينا أنّ الموضوعات العامة لا يشترط أن يحررها محررون رجال أم نساء.

ب) بالنسبة لفئات الجمهور المستهدف

١ ـ في الأبواب الثابتة

١ ـ تحظى (نساء المدن) بأهمية ملحوظة من قبل المجلة فتخصص لها نسبة كبيرة من الأبواب، فعلى مستوى الحالة الاجتماعية: تحظى المتزوجات باهتمام أكبر (بابان) بينما تحظى غير المتزوجات والمطلقات باهتمام متساوٍ (باب واحد)، ويأتي ذكرهن في إحدى حلقات باب معين..

٢ ـ بالنسبة للتعليم والمهنة تحظى المتعلمات بصفة عامة باهتمام كبير (٦ أبواب) بنسبة ٣٥ ٪، دون توجيه اهتمام معين للطالبات أو للموظفات كل على حدة، أما ربات البيوت فلا يوجد لهن إلاّ باب واحد هو « مطبخ اسرتي » ويقدم طرق صنع أصناف الطعام.

٣ ـ ونلمس إهمالاً واضحاً بالنسبة لنساء البادية في معظم مواد المجلة. وإذا وُجه حديث للطالبات أو الموظفات أو المتزوجات فيوجه بشكل عام دون تخصيص هذه الفئة من البادية.

٤ ـ بالنسبة لفئات الجمهور الأخرى (رجال ـ شباب ـ عام)، فنادراً ما وجه لها باب ثابت، وإذا وجه الحديث للشاب فهو كإبن أو كزوج

للمستقبل، وإذا وجه للرجل فيوجه له كزوج أو كأب.

٥ ـ معظم الأبواب الثابتة تخاطب اهتمامات عامة (١٣ باباً) بنسبة ٥٠ ٪.

٦ ـ وجه الحديث مرتين للمرأة القادرة مادياً من خلال الأبواب الإعلانية غالباً، ومرتين للمرأة في المدينة ومرتين للمرأة بصفة عامة، ويرجع هذا إلى ميل المجلة لعدم تخصيص فئة معينة من النساء بباب معين يخاطبها.

٧ ـ يوجد باب واحد للأطفال وهو « نادي العصافير » هذا عدا الموضوعات العامة التي تعالج قضاياه.

٢ ـ وفي الموضوعات المتغيرة

١ ـ نالت نساء المدن الاهتمام الأكبر بينما كانت أهمية نساء البادية لا تذكر.

٢ ـ بالنسبة للحالة الاجتماعية وجهت معظم الموضوعات إلى المتزوجات (٢٤ موضوعاً)، تليها المطلقات (٤ موضوعات) ـ عند الحديث عن قانون الأحوال الشخصية وعن النشوز كدفاع عن حقوق المطلقات.

٣ ـ أما غير المتزوجات فقد لقين أقل اهتمام (موضوعان فقط) وبالنسبة للإرامل فلم توجه لهن أية موضوعات.

٤ ـ من ناحية مستوى التعليم والمهنة: كان نصيب المتعلمات (١٣ موضوعاً).

٥ ـ وجه موضوع واحد لكل من الموظفات والعاملات عن تعديل قوانين عمل المرأة، وطالب الموضوع بعودتها إلى البيت وحرمانها من العمل.

٦ ـ بالنسبة لغير المتعلمات خُصص موضوعان لربات البيوت عن الطهي وتربية الأطفال.

ملاحظات أساسية

١ ـ توجه مجلة أسرتي اهتماماً خاصاً للموضوعات الدينية فتهتم بأخبار المسلمين في الخارج، وحتى في معالجتها للموضوعات الاجتماعية كالزواج والعلاقات المالية بين الأزواج فهي تعالجها من خلال رؤية دينية.

٢ ـ تُولي المجلة اهتماماً خاصاً بالأمومة والحمل والوضع فتقدم سلسلة موضوعات علمية بعنوان «على عتبة الأمومة» (١١ حلقة خلال الأعداد المتوفرة من المجلة).

٣ ـ رغم هذا الاهتمام بالحمل فهي لا تشجع كثرة الإنجاب، ويظهر هذا في موضوعات مثل تنظيم الأسرة واختراع حبوب يتناولها الرجل لمنع الحمل، كما يظهر في سلسلة مقالات بعنوان «الخروج من كابوس عدم الإنجاب» تُظهر فيه الجانب الإيجابي من حياة العظماء الذين لم ينجبوا ومساوىء الإكثار من الأولاد.

٤ ـ يتواكب اهتمامها بالطفولة مع اهتمامها بالأمومة، فهي تحاول إيجاد أسرة متماسكة متمسكة بدينها، أطفالها أصحاء يستطيعون خدمة الوطن، لذلك فهي تخصص باباً خاصا للأطفال «نادي العصافير» إلى جانب الموضوعات العامة التي تعالج قضاياهم. ويهتم «نادي العصافير» بتنمية

القدرات العقلية للطفل بالمسابقات ودفعه لمراسلة المجلة وتنمية الذوق الفني بتلوين الصور كما تُنمي إحساسه بوطنه من خلال جولات سياحية في الكويت وتُنمي إحساسه بقوميته العربية من خلال الحديث عن بعض البلاد العربية.

٥ ـ تتشابه بعض أبواب المجلة مثل: «من هنا وهناك» و «نوافذ مفتوحة»، «كلام للكبار»، «المرأة خارج الحدود» ومعظمها أخبار منوعة أو تحقيقات من الخارج.

ومثل «همسة» و «لكم مع التحيات» فالمضمون متشابه مع اختلاف طفيف فكل منها يعتمد على النقد الاجتماعي، ولكن «همسة» يعتمد على المناقشة الجدية المدعمة بالاحصاءات، بينما يعتمد «لكم مع التحيات» على الاسلوب الساخر المختصر.

٦ ـ تخاطب بعض موضوعات المجلة من خلال عقلها وتعمل على تنمية ثقافتها، فمثلاً تدعو للعناية بالجلد لأنه خط الدفاع الأول في الجسم وليس لأنه الجزء الظاهر للآخرين، مع وجود موضوعات أخرى تخاطبها كأنثى في المقام الأول مثل: الأزياء ـ الطهي ـ عمليات التجميل ـ الرجيم.. إلخ.

٧ ـ قضية الصداقة بين الرجل والمرأة والمساواة تلقى اهتماماً من القراء وتتراوح آراؤهم بين التأييد والمعارضة وتنشر في الباب المخصص لرسائل القراء «بأقلامهم».

٨ ـ لا توجه المجلة اهتماماً خاصاً للمرأة في البادية ويذهب اهتمامها إلى نساء المدينة فقط.

٩ ـ تعارض المجلة عمل المرأة وتدعو لعودتها إلى المنزل بالرغم من أنها تنشر موضوعات أخرى تقدم نماذج ناجحة للمرأة العاملة في ميادين مختلفة. وكذلك بالنسبة للمساواة فهي تشجع قوامة الرجل على المرأة وتستند في كلا الموقفين إلى أسانيد دينية واجتماعية في الغالب ـ فمثلاً نشرت المجلة موضوعاً عن تعديل قوانين عمل المرأة طالب بعودتها إلى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل إلى جهودها .. وفي نفس الوقت ننشر أحاديثاً للمرأة العاملة الناجحة في الصحافة أو التدريس أو العمل الاجتماعي.

١٠ ـ القوالب الصحفية المستخدمة غير حددة تحديداً علمياً دقيقاً فأحياناً ينشر حديث معين وقد كتب فوقه « تحقيق أجراه... ».

١١ ـ موضوعات الغلاف معظمها إعلانية. كما توجد بعض الإعلانات التحريرية محاطة بإطار يميزها.

١٢ ـ تهتم المجلة بالدول العربية خاصة السودان، فقد نشرت سلسلة موضوعات عن السودان من كل الجوانب وعن المرأة السودانية.

١٣ ـ تُبدي المجلة اهتمامها بالمرأة الأوروبية كنموذج للمرأة العاملة، كما نروج للأزياء والأثاثات الأوروبية لأنها عصرية.

١٤ ـ يلاحظ أنّ جزءاً كبيراً من المواد المنشورة مترجم وفي أغلب الأحيان لا يذكر مصدره.

١٥ ـ تلقى المرأة العربية بعض الاهتمام من المجلة خاصة المرأة العراقية والفلسطينية.

١٦ ـ تهتم المجلة بتقديم نموذج للقول « وراء كل عظيم امرأة ». لكن

النماذج دائماً غربية وتقتصر على زوجات الزعماء.

١٧ ـ أصدرت المجلة أعداداً خاصة بمناسبة عيد الأسرة وبمناسبة العيد القومي للكويت، كما اهتمت بزيادة كم الموضوعات الدينية خلال شهر رمضان.

١٨ ـ تُبدي المجلة اهتماماً خاصاً بقانون الأحوال الشخصية وبحقوق المطلقات، وتُبدي اهتمامها بمشاكل الوافدين بمثل ما تهتم بمشاكل المواطنين.

١٩ ـ تُطبع المجلة طباعة فاخرة وتهتم بالصورة وتُخرج في شكل جيد وأغلب موضوعاتها مصحوبة بصور.

أهم القضايا الخاصة بالمرأة التي عالجتها جريدة الوطن الكويتية

أولاً: القضايا الاجتماعية

١ ـ حرية المرأة.
٢ ـ عمل المرأة في الصحافة.
٣ ـ العادات الشرائية السيئة (الأوكازيونات)
٤ ـ الزواج.
٥ ـ تربية الطفل.
٦ ـ الطلاق.
٧ ـ جمعية المعوقين.
٨ ـ تولي المرأة المناصب القيادية.
٩ ـ الأندية النسائية.

١٠ ـ العلاقات الزوجية .

١١ ـ الرضاعة .

١٢ ـ فراغ الشباب .

١٣ ـ نظرة المجتمع للمرأة .

ثانياً : القضايا الدينية

١ ـ حقوق المرأة في الإسلام .

٢ ـ أثر المرأة المسلمة في بناء المجتمعات .

٣ ـ مكانة الأم في الإسلام .

ثالثاً : القضايا السياسية

١ ـ حق الترشيح والانتخاب للمرأة الكويتية .

٢ ـ تعديل قانون الانتخاب .

رابعاً : القضايا الثقافية

١ ـ صورة المرأة في الثقافة والفنون والإعلام .

٢ ـ علاقة ثقافة المرأة بزواجها .

خامساً : قضايا أخرى

١ ـ المرأة في أدب المتنبي

٢ ـ عرض أزياء

المؤشرات الوصفية

١ ـ لا تخصص جريدة الوطن في أعدادها العادية ركناً خاصاً للمرأة ،

ولكن تخصص صفحتين ٣ ، ٤ للمجتمع ، وتنشر فيهما أخبار سيدات المجتمع وصورهن ويوضع لبعضها عناوين فرعية مثل « مغادرات ـ قادمات » « أخبارهن » كما ينشر عمود ثابت « **شيء اجتماعي** » في العمود الأخير أعلى الصفحة ، ويخصص للنقد الاجتماعي بصفة عامة وليس لشؤون المرأة فقط وتتبادل كتابته مجموعة من المحررات .

مع ملاحظة أنّ الصفحتين المخصصتين للمجتمع نادراً ما تُنشر كاملتين بل تحتويان على إعلانات وموضوعات خفيفة .

٢ ـ أحياناً تنشر صفحة المجتمع موضوعات للمرأة بصفة غير منتظمة ، وأحياناً تنشر صوراً من بعض عروض الأزياء .

٣ ـ تخصص المجلة صفحة كاملة في الصفحات الأخيرة من الجريدة للطفل بعنوان « عصافير الوطن » ، وتنشر بعض المعلومات العلمية المصورة وصور للأطفال ومسابقات للكلمات المتقاطعة . وتهتم بتنمية القدرات العقلية للطفل .

٤ ـ في العدد الأسبوعي من الجريدة (الهدف) تُوجد صفحتان للاجتماعيات ولا تُوجد هاتان الصفحتان فى أي عدد آخر ، أما في الملحق المصاحب له فتوجد صفحة كاملة للمرأة وأخرى للمجتمع . وتتضمن صفحة المرأة أزياء وديكوراً من الغرب وعمود في أعلى الصفحة بعنوان (كلمة) يُخصص للقضايا الاجتماعية .

٥ ـ في ملحق الهدف ينشر أحياناً باب أسبوعي في شكل قصص بعنوان « مذكرات زوج طالما فكر بالطلاق » ، يعرض أمثلة لحالات الطلاق وأسبابه .

٦ - بمناسبة حلول شهر رمضان كثرت المواد التي تعالج مكانة المرأة في الإسلام في إطار الموضوعات الدينية.

٧ - تخصص الصفحة الأخيرة للأخبار المصورة للفنانين العالميين ونجوم المجتمع الأوروبي وأكثرهم من السيدات مع صور من بعض المجلات الغربية وهي تروج لمفاهيم غربية وتظهر المرأة الغربية في صورة محببة.

٨ - تخصص صفحة كاملة من عدد الإثنين من كل أسبوع للشباب بعنوان «الجيل الجديد»، تنشر أحياناً أخباراً وتحقيقات عن الطالبات مثل: رفض الطالبات العربيات اللواتي درسن في جامعة بيروت أن يعدن إلى بلادهن بعد التخرج.

النتائج الأولية

١ - معظم القضايا التي تناولتها جريدة الوطن - اجتماعية في المقام الأول مثل حرية المرأة، الزواج، فراغ الشباب، الطلاق، الرضاعة، نظرة المجتمع للمرأة.. إلخ (١٣ قضية)، تليها الموضوعات الدينية (٣ قضايا) وتركز على صورة المرأة في الإسلام. تأتي بعدها الموضوعات السياسية مثل حق الترشيح والانتخاب للمرأة الكويتية (قضيتان)، ثم تأتي القضايا الثقافية مثل صورة المرأة في وسائل الإعلام وثقافة المرأة (قضيتان)، وهناك قضايا أخرى متنوعة مثل: المرأة في شعر المتنبي، عروض أزياء.

٢ - خلال إعداد العينة (٢١ عدداً) كان عدد الأعداد التي تنشر موضوعات للمرأة ٧ أي ثلث العدد بنسبة ٣٣ ٪ تقريباً.

٣ - من واقع جداول التكرارات يظهر لنا ما يأتي:

بالنسبة لفئات المضمون

أ - عدد القضايا الرئيسية (٢٧ قضية)

- احتلت قضية الزواج المكانة الأولى بين الموضوعات (٣ موضوعات)، يليها موضوعات تحرير المرأة، وتربية الطفل، ونظرة المجتمع إلى المرأة (وتكررت كل منها مرتين).

ب - بالنسبة لنوعية المادة الإعلامية

في المكان الأول نجد الرأي (١٧ موضوعاً) يليه الحديث (٦موضوعات) ثم التحقيق (٣ موضوعات) وأخيراً يأتي الخبر (خبران فقط)، ويرجع الاهتمام بقالب الرأي إلى أنه من أنسب القوالب لمعالجة قضايا المرأة، خاصة وأن الجريدة لا تولي اهتماماً لأخبار المرأة إلا ما ينشر منها في صفحة الاجتماعيات.

- هذا وقد ساد قالب الرأي في الموضوعات الاجتماعية (١١ موضوعاً) وكذلك بالنسبة للموضوعات الدينية (موضوعان)، والموضوعات السياسية (موضوعان)، والقضايا الثقافية (واحد من الموضوعين الثقافيين)، وكذلك بالنسبة للقضايا الأخرى.

ج - بالنسبة لاتجاه المادة

غلب عليها الاتجاه المؤيد لحقوق المرأة وحريتها (١١ موضوعاً)، يليه الاتجاه المعارض (٩ موضوعات) ثم الاتجاه المحايد (٦ موضوعات) وأخيراً الاتجاه المتوازن (موضوعان).

- وقد تساوى موقف التأييد مع موقف المعارضة بالنسبة للقضايا الاجتماعية (٧ موضوعات لكل منها)، كذلك غلب التأييد على معظم الاتجاهات الأخرى.

د - بالنسبة للقيم التي تروجها المادة

كان مجموع القيم الايجابية (١٦ موضوعاً)، تليها القيم السلبية (١٢ موضوعاً)، وكان عدد الموضوعات الخالية من القيم (بدون قيم) (إثنان فقط).

كذلك تفوقت القيم الإيجابية بشكل ظاهر بالنسبة للقضايا الاجتماعية (١٢ مرة) وكذلك بالنسبة للقضايا الأخرى.

بالنسبة لفئات الشكل

أ - بالنسبة لأسلوب التعبير

يتصدره أسلوب السرد (١٣ موضوعاً)، يليه أسلوب التعميم (٧ موضوعات) ثم الاستشهاد (٦ موضوعات) ثم الهجوم (٤ مرات)، وينتشر أسلوب السرد بصفة خاصة في الموضوعات الاجتماعية (١٠ مرات).

ب - بالنسبة للصور والرسوم

نشرت ١٢ صورة شخصية، ٩ صور موضوعية، ورسم واحد - كما نشر (١٢ موضوعاً) بدون صور. وكانت جميع الصور الشخصية مصاحبة للموضوعات الاجتماعية بالإضافة إلى ٦ صور موضوعية أيضاً.

قضايا المرأة في صحف الإمارات العربية المتحدة وتتضمن

١ - مجلة الأزمنة العربية	الشارقة
٢ - جريدة الاتحاد	أبو ظبي
٣ - مجلة زهرة الخليج	أبو ظبي

١) مجلة الأزمنة العربية

أهم القضايا التي طرحتها مجلة الأزمنة العربية حول المرأة في الإمارات خلال عام ١٩٨٠.

أولاً / القضايا الاجتماعية

١ - تحرير المرأة. (المساواة).
٢ - عمل المرأة وتعليمها.
٣ - الزواج.. خاصة زواج المواطنين من الأجنبيات والمغالاة في المهور.
٤ - صداقة الرجل والمرأة.
٥ - إنحراف الشباب - (أخلاق الفتاة).
٦ - العلاقة بين الآباء والأبناء.
٧ - مظهر المرأة الخليجية وتقليدها للأوروبيات (الحجاب).
٨ - الجمعيات النسائية في الإمارات.
٩ - الطلاق - الترمل - الجنسية - بناء دور للأيتام (بصورة عارضة).
١٠ - مراكز التنمية الاجتماعية والحاجة إلى مشروعات الأسر المنتجة.
١١ - أخلاقيات الفتاة وسلوكياتها.

١٢ ـ انتشار الجريمة في الإمارات (الدعارة ـ الاغتصاب ـ الشذوذ) جرائم متعلقة بالمرأة.

١٣ ـ نماذج من المرأة العربية مثل المرأة اليمنية والمرأة المغربية.

١٤ ـ تكريم النساء في الإسلام ونماذج من المرأة المسلمة وقضايا الصداق والزواج في الإسلام.

١٥ ـ دور الحضانة.

١٦ ـ منع الحمل.

١٧ ـ الاختلاط.

١٨ ـ ترشيد الاستهلاك (الأوكازيونات).

١٩ ـ دخول المرأة مجالات عمل جديدة (الشرطيات).

ثانياً / القضايا الثقافية

١ ـ دور المرأة المثقفة في المجتمع.

٢ ـ الجانب الثقافي من أنشطة الجمعيات النسائية.

٣ ـ إحجام الجامعيات عن المشاركة في أنشطة الجمعيات النسائية.

٤ ـ الصحافة النسائية ودورها في المجتمع.

٥ ـ إشراك المرأة في المجالس البلدية والمجلس الوطني.

٦ ـ صورة المرأة في وسائل الإعلام.

٧ ـ رأي بعض الأدباء في المرأة الخليجية.

٨ ـ باب حل المشكلات العاطفية في الصحف.

ثالثاً / القضايا السياسية

١ ـ اشتغال المرأة بالسياسة (أثناء الحديث عن أنشطة الجمعيات النسائية).

٢ ـ إشراك المرأة في مجالس البلديات والمجلس الوطني.

٣ ـ حق المرأة في الترشيح والتصويت في الانتخابات.

وهكذا نرى أنّ معظم القضايا الخاصة بالمرأة قضايا اجتماعية.

النتائج الأولية

١ ـ يُلاحظ أنّ موضوعات المرأة لا تُقدَّم منفصلة عن الموضوعات العامة، ولا يوجد باب منفصل لها إلا باب «الصوت الآخر» المخصص لرسائل القراء وردودها التي تمس موضوعات المرأة ومعظم الرسائل التي ينشرها بقلم قارئات.

٢ ـ معظم الموضوعات المطروحة اجتماعية في المقام الأول ويتصدرها قضية تحرير المرأة والتعليم والعمل والزواج والأخلاق، تليها الموضوعات الثقافية مثل دور المرأة المثقفة في المجتمع وأخيراً تأتي الموضوعات السياسية مثل مشاركة المرأة في المجالس البلدية.

٣ ـ تُقبل المرأة في الخليج على المشاركة في الصحافة سواء بالعمل في المجلة (ونسبة كبيرة من الموضوعات موقعة بأسماء محررات وتتسم هذه الموضوعات بالجرأة والالتزام بخط اجتماعي متقدم) كما تُقبل القارئات على إبداء رأيهن في المسائل التي تطرحها المجلة.

٤ ـ تتسم معظم كتابات الرجل عن المرأة بالتحفظ والرجعية ويطالب بعضهم بعودتها للمنزل ومنعها من التعليم بينما يُبدي أقلية منهم اهتماماً بقضايا المرأة ويناقشونها بموضوعية وتفهم.

من الناحية الإعلامية

١ ـ بالنسبة لنوعية المادة الإعلامية يغلب عليها قالب الرأي وقد

يرجع هذا لاستعانة المجلة برسائل القراء عند الحديث عن قضايا المرأة ويغلب على هذه الآراء أنّها تستخدم أسلوب السرد أو الاستشهاد .

٢ ـ يقلّ استخدام الصور في موضوعات المرأة وقد يرجع هذا لغلبة جانب الرأي ، ولكنها تنشر مصاحبة للتحقيقات النسائية وكلها بلا استثناء صور موضوعية وليست شخصية .

٣ ـ يغلب على اتجاه المواد الإعلامية المنشورة عن المرأة التأييد لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية مما يثير ردود فعل تمثل النقيض أي المعارضة لهذه الاتجاهات ويقل ظهور التوازن أو الحياد .

٤ ـ الجمهور المستهدف غير واضح في بعض المواد الإعلامية (وقد يرجع هذا إلى أنّ موضوعات المرأة تطرح كموضوع عام ، وإن كان معظمها يوجه إلى الطالبات وربات البيوت) .

٥ ـ يلاحظ أنّ الموضوعات الموجهة للمرأة تعتني بمخاطبة العقل وتنمية القدرات الفكرية للقارئات ولا تخاطب الغرائز أو تخاطب المرأة كأنثى ، كما يظهر في معظم الصحف الأخرى خاصة المجلات النسائية ، وتتسم كتابات المرأة عن نفسها بالموضوعية وغالباً ما تستند إلى الاستشهاد بالقرآن لتأكيد حقها في التعليم والعمل .

جريدة الاتحاد

أهم القضايا التي ناقشتها جريدة الاتحاد

١ ـ تحرير المرأة .
٢ ـ مهنة التمريض .

٣ ـ تحسين أوضاع المرأة العاملة في البحرين .
٤ ـ الطلاق .
٥ ـ تربية الأطفال .
٦ ـ الإسلام وحجاب المرأة (أخلاقياً) .
٧ ـ عمل المرأة .
٨ ـ الزواج .
٩ ـ نموذج لأسرة مواطنة .
١٠ ـ فصول مسائية للسيدات .

وكل هذه القضايا اجتماعية .

النتائج الاستطلاعية

١ ـ لا تخصص الجريدة ركناً منفرداً للمرأة أو للمجتمع ، وإنما تأتي موضوعاتها ضمن الموضوعات العامة .

٢ ـ يخصص العدد الأسبوعي « الاتحاد الأسبوعي » صفحة كاملة للأسرة بعنوان « الأسرة السعيدة » ، نماذج من المرأة العاملة ونصائح للمرأة ، رسائل القارئات ورد المحررة عليها ، ورأي لأحد الشخصيات العامة في المرأة ونصائحه لها ، كما تقدم مواد عن الطهي والاستشارات الطبية والتغذية والأزياء .

٣ ـ كانت جميع القضايا التي تمس المرأة والتي عالجتها الجريدة خلال فترة الدراسة قضايا اجتماعية .

٤ ـ تحتل قضايا : الزواج وغلاء المهور والطلاق اهتماماً خاصاً في الموضوعات التي تقدمها الجريدة . . . وهي من القضايا الاجتماعية التي تشغل صحف الخليج بصفة عامة .

مجلة زهرة الخليج

نظراً لعدم كفاية الأعداد لتكوين رؤية استطلاعية لذلك اقتصرنا على الأعداد المتوفرة لحصر أهم الأبواب الثابتة والموضوعات المتغيرة.

الأبواب الثابتة

١ - **وتحياتي إليك:** كلمة رئيسة التحرير حول موضوع اجتماعي، غالباً مساحتها (صفحة واحدة).

٢ - **مشكلتك لها حل:** مشاكل عاطفية والرد عليها .. (٥ صفحات).

٣ - **منك وإليك:** الانتاج الأدبي للقراء ومعلومات عامة (صفحتان).

٤ - **من هواة الصحافة:** موضوعات يكتبها هواة الصحافة من القراء (صفحتان).

٥ - **دليل إلى فن التفصيل والخياطة:** دروس للخياطة تنشر في حلقات (صفحتان).

٦ - **أزياء:** موديلات غربية مصورة (صفحتان).

٧ - **ديكور:** صور لبعض الأثاثات العصرية (صفحتان).

٨ - **من عيادتك الخاصة:** موضوعات طبية واستشارات مزودة بصور ورسوم (صفحتان).

٩ - **مائدة الاسبوع:** طريقة صنع بعض أصناف الطعام مع الصور الملونة.. لا تكثر من استخدام الألفاظ الغربية (صفحتان).

١٠ - **فن:** حديث فني وشخصي مع إحدى الممثلات (صفحتان)

١١ - **نافذة على الثقافة:** عرض لكتاب معين (صفحتان)

١٢ - **في الطريق إليك:** قصة فيلم تنتج حالياً مع بعض الصور (٤ صفحات)

١٣ - **أطلبوا العلم:** معلومات علمية طريفة (صفحة واحدة).

١٤ - **المرأة المسلمة:** موضوعات دينية للمرأة (٣ صفحات ونصف).

١٥ - **من هنا وهناك:** لقطات مصورة وأخبار المجتمع (٤ صفحات).

١٦ - **من خارج الحدود:** لقطات مصورة للمرأة في الخارج (صفحتان).

١٧ - **تسالي:** مسابقات الكلمات المتقاطعة ومسابقات أخرى (صفحة ونصف).

١٨ - **من آدم لحواء ومن حواء لآدم:** ماذا يقول كل جنس للجنس الآخر .. وبماذا يرد الآخر عليه، تنشر في شكل رسالتين (نصف صفحة).

١٩ - **لقاء مع الحظ:** تنبؤات الفلكيين (صفحة واحدة).

٢٠ - **صفحة الرأي والفكرة:** آراء القراء (صفحتان).

٢١ - **خواطر إنسانة:** إحدى القارئات تكتب خواطرها وأمانيها (صفحتان).

٢٢ - **ملامح امرأة عاملة:** لقاء مع إحدى العاملات وآرائها في المجتمع (صفحة وثلث).

٢٣ - **يوميات على الطريق:** أحد المواقف اليومية لإحدى السيدات العاملات (ثلث صفحة).

٢٤ - **واسألوا المجربين:** بعض التجارب في الأعمال المنزلية (صفحة).

★ الموضوعات المتغيرة

أولاً: الموضوعات الاجتماعية

١ - العادات الشرائية السيئة.
٢ - غلاء المهور.
٣ - تعليم المرأة.
٤ - مشاكل الطالبات في المدارس.
٥ - اللجان الاجتماعية في الجمعيات النسائية.

ثانياً: الموضوعات القومية

١ - رسالة الكويت: معاهد المعوقين والصم والبكم والمكفوفين.
٢ - رسالة البحرين: الحركة النسائية في البحرين - دوافع المرأة البحرانية.

ثالثاً: الموضوعات الخفيفة

١ - طريقة طريفة لحمل الطفل.
٢ - علاقة الفاكهة بالجمال.
٣ - أزياء قديمة وطريفة.
٤ - مسابقات الشطرنج في الإمارات.
٥ - صورة وكلمة: صورة طفل جميل وكلمة عن أهمية التغذية للطفل.

٦ - هوايات الأسرة والاستفادة من بقايا المنزل.
٧ - قصة مترجمة.
٨ - علم قراءة الكف.

ملاحظات عامة حول المجلة

١ - لا تختلف عن معظم المجلات النسائية العربية في اهتمامها بالأزياء والطهي والتفصيل والقصص والتسلية والفن وتربية الطفل.. إلخ.

٢ - أغلب موضوعاتها موجهة للمرأة المتعلمة.

٣ - بعض الأبواب الثابتة مضمونها متشابه.. وكان من الممكن ضغطها في عدد أقل من الأبواب مثل «منك وإليك» و «صفحة الرأي والفكرة» وكذلك «من خارج الحدود» و «من هنا وهناك».

٤ - الإعلانات نادرة في هذه المجلة وهي ظاهرة ملفتة للنظر بالنسبة للمجلات النسائية.

٥ - عدد المحررات أكبر من عدد المحررين الرجال.

٦ - الموضوعات المتغيرة موجهة للمرأة في الغالب وليست عامة.

★ ★ ★

الصحافة البحرانية وقضايا المرأة

أسفرت الدراسة الاستطلاعية لمجلتي المواقف والبحرين من خلال الأعداد المتوفرة خلال فترة الدراسة وهي (سنة ١٩٨٠) عن الملاحظات التالية:

١ - تهتم مجلة المواقف بالشؤون المحلية في الأساس، تليها الشؤون

العالمية، ولا تخصص ركناً منفرداً للمرأة أو للمجتمع أو للطفل. ويتوزع اهتمامها بقضايا المرأة ما بين صفحة الأدب وبريد المواقف أو صفحة الصحة.

٢ ـ تخصص مجلة البحرين ركناً منفصلاً للأسرة والمجتمع من ٣ إلى ٤ صفحات في معظم الأعداد، يحتوي على موضوعات عن المرأة والطفل والتسريحات والأزياء والطهي ومعلومات طريفة. كما ينشر فيها أحياناً باب بعنوان «أريد حلاً» ويخصص للمشاكل العاطفية ورد المحررة عليها.

٣ ـ تخصص مجلة البحرين صفحة منفردة بعنوان «للصغار فقط» تنشر صوراً للأصدقاء وتهاني بالمولود الجديد.. بدون تقديم معلومات أو مسابقات للأطفال.

٤ ـ يُلاحظ أنّ مجلة البحرين تُبدي اهتماماً بالأسرة والطفل أكثر من مجلة المواقف، وفي موضوعات الأسرة تركز المجلة على الطفل كأهم عضو في الأسرة وتعتني بتقديم معلومات علمية صحيحة عن أسس تربيته ودور الأسرة والمدرسة فيها.

نتائج اللقاءات مع الفتيات الخليجيات في القاهرة

لقد تم إجراء عدة لقاءات مع عدد من الطالبات الخليجيات اللواتي يدرسن في الجامعات المصرية، حيث أجريت عدة مناقشات حول أوضاع المرأة الخليجية ومشكلاتها الاجتماعية في المرحلة الراهنة، وذلك بهدف إجراء المقارنة بين صورة المرأة الخليجية كما تعرضها الصحف وبين الواقع الفعلي الذي تم استخلاصه من هذه اللقاءات.

ويمكن تلخيص نتائج هذه المناقشات في النقاط التالية:

١ ـ الحصار الاجتماعي المضروب حول المرأة العربية بصفة عامة نتيجة للتمسك الشديد بالتعاليم الدينية والنظر إلى المرأة كأنثى مكانها البيت.

٢ ـ حرمان بعض الفتيات من التعليم وإن كانت هذه المشكلة قد خفت حدتها في السنوات الأخيرة فسمح للفتاة بالتعلم حتى الجامعة وأحياناً تتعلم في الخارج.. وظل الحصار مفروضاً على فتاة البادية في بعض الأسر التي لم ينمو وعيها بدرجة كافية.

٣ ـ التبعية الاقتصادية للرجل، فالوصول إلى أعلى درجات التعليم لا يعني السماح للفتاة بالعمل؛ وهناك مجالات محظور عمل المرأة فيها كالعمل الدبلوماسي مثلاً وينحصر عملها في حقل التربية والتعليم أو المستشفيات أو وزارة الشؤون الاجتماعية و ٩٠٪ من المرأة العاملة يعملن في حقل التدريس.

٤ ـ انعدام المشاركة السياسية وتختلف درجة المشاركة المسموح بها للمرأة في دول الخليج العربي، فهي إما محرومة من حقوقها السياسية كحق الترشيح والانتخاب أو أنها منحت هذا الحق ولكن انخفاض درجة الوعي الذي وصلت إليه المرأة يحول دون ذلك.

٥ ـ حرمان الفتاة من حق اختيار شريك حياتها.

أما عن المشكلات المتعلقة بواقع المرأة الخليجية، خصوصاً في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط (عينة طالبات الإمارات) فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ الترف: نتيجة لاكتشاف البترول ولارتفاع مستوى المعيشة في دولة الإمارات أصبح الترف سمة مميزة للشرائح العليا في المجتمع، وبالتالي

فكل سبل الرفاهية توفرت للمرأة في الإمارات، ونتج عن ذلك تفسخ العلاقات داخل الأسرة.. فالعلاقة بين الطفل وأمه أصبحت أقل تماسكاً عن ذي قبل نتيجة وجود الخادمة والمربية التي تقضي للطفل حاجاته وتقلل من اعتماده على أمه.

وفي أغلب الأحيان تكون المربيات والخادمات والسائق والطاهي وغيرهم من الخدم من أصل آسيوي وبالتالي يتشرب الأطفال من عادات وطباع غير محلية تؤثر في سلوكه. والدليل على ذلك أنَّ بعض الجرائم ارتكبها أطفال بتحريض من خدمهم الآسيويين. وينتج عن الترف كمشكلة أساسية عدداً من المشاكل الفرعية.

٢ ـ الفراغ: نتيجة لتوفر وسائل الرفاهية للمرأة وحرمانها من حق التعليم وإن حصلت عليه منعت من العمل، ونتيجة لقيام أفراد آخرين بإنجاز الأعمال التقليدية التي تشمل أعمال المنزل وتربية الأطفال ولعدم وجود مؤسسات اجتماعية تستوعب هذا الفراغ وتشغله، أدى فراغ الزوجات وانشغال الأزواج إلى انفصال فكري بينهما.

٣ ـ وكإحدى نتائج الترف والفراغ أصبحت المرأة في الإمارات غير قادرة وغير مستعدة لبذل أي مجهود عقلي أو حركي لأنها اعتادت على الراحة، وبالتالي قلّ نشاطها في الجمعيات النسائية وهي المؤسسات الاجتماعية الوحيدة التي تمارس المرأة نشاطها من خلالها. كما عجزت هذه الجمعيات عن استقطاب اهتمام الطالبات وخريجات الجامعة للمشاركة في الأنشطة والتنمية ومحو الأمية، ويرجع هذا إلى ضعف الكوادر الإدارية وعدم وجود أنشطة رياضية أو ثقافية على مستوى يجذب الطالبات.. فمعظم هذه الجمعيات ترأسها زوجات المشايخ وبالتالي لا تلقى إقبالاً من المرأة العادية باستثناء

جمعية دُبي التي ترأسها سيدة عادية، لذلك فقد نجحت في جذب المرأة هناك.

ولكن الجمعيات النسائية بصفة عامة لم تنجح إعلامياً كتجمعات نسائية حيث لا يوجد لها برنامج محدد بالإضافة إلى سلبية المثقفات وعدم مشاركتهن في أنشطتها.. لكنها بدأت أخيراً في إدخال عناصر شابة.

٤ ـ الزواج المبكر: ويكثر في المناطق المتخلفة الشرقية أو الجنوبية من الإمارات حيث تُزوج الفتاة في سن ١٠ أو ١٢ سنة وإن كانت هذه الظاهرة بدأت في الانحسار بعد انتشار الوعي بين الأهالي.

٥ ـ المغالاة في المهور: كتقليد من تقاليد الزواج اعتادت العائلات الكبيرة أن تغالي في مهور بناتها فيضعون بذلك عقبة أمام الشباب من المواطنين، لذلك يلجأ الكثير منهم إلى الزواج من الأجنبيات.

٦ ـ التحيزات العرقية: بعض المقيمين في الإمارات ليسوا من أصل عربي ولكن من أصل فارسي، لذلك فبعض العائلات الكبيرة تتمسك بزواج بناتها من عائلات أصلها عربي ولا يقبلون الزواج من الفرس.

٧ ـ المشاركة السياسية: مشاركة المرأة في السياسة منعدمة فلا يوجد برلمان في الإمارات، ولكن يوجد مجلس وطني ويختار أعضاؤه بالتعيين كما توجد مجالس بلدية ولم تشارك المرأة في أي من هذه المجالس.

* * *

استنتاجات وتساؤلات تثيرها الدراسة

إنَّ المقارنات الأولية بين نتائج الدراسات الاستطلاعية لمضمون صفحات المرأة في الصحف المصرية والخليجية وتحليل برامج المرأة في الراديو والتليفزيون المصري ونتائج اللقاءات الاستطلاعية والمقننة مع كل من الصحفيات المصريات والطالبات الخليجيات ـ تلك الدراسات التي شملت فترة السبعينات ـ تشير هذه المقارنات إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نطرحها للنقاش على جميع المهتمين بقضايا تحرير المرأة العربية، ويمكن إنجازها على النحو التالي:

أولاً: المعالجات الإعلامية

اهتمت الصحف المصرية والخليجية بتخصيص مساحات تتسم بالثبات والاستمرارية لمعالجة مشكلات وقضايا المرأة العربية. وقد تمثل هذا الاهتمام الإعلامي في تخصيص أبواب ثابتة أو صفحات للمرأة في الصحف اليومية، علاوة على المجلات النسائية المتخصصة مثال (حواء في مصر ـ وأسرتي وزهرة الخليج في الكويت والإمارات العربية) وكذلك خصصت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في مصر عدة برامج نسائية يومية وأسبوعية. كما اهتمت وسائل الإعلام المصرية والخليجية باستخدام مختلف الأنماط الصحفية سواء من ناحية التحرير أو الإخراج في معالجاتها لقضايا المرأة، ورغم تفاوت هذا الاهتمام واختلاف حجمه ونوعه من صحيفة إلى أخرى سواء في مصر أو في دول الخليج العربي إلا أنّ هناك سمات عامة مشتركة يمكن استخلاصها من عمليات الرصد الجزئية التي قامت بها الدراسة بل يمكن القول أنّ هناك سياسة إعلامية مشتركة أو شبه موحدة تلتزم بها كل من الصحافة المصرية والخليجية إزاء قضايا المرأة

العربية، ولا تظهر هذه السياسة الإعلامية من خلال المعالجات التي عرضتها الصحف فحسب بل أكدتها اتجاهات الصحفيات اللاتي يتولين مسؤولية تحرير وإخراج الصحافة النسائية في مصر ودول الخليج.

وتتلخص هذه السمات في المؤشرات التالية:

١ ـ تتفق كل من الصحف المصرية والخليجية في التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة العربية كزوجة وأم وربة بيت، بينما لا تنال الأدوار الأخرى للمرأة في مواقع الإنتاج والمشاركة الاجتماعية والسياسية والأعمال الإبداعية إلا اهتماماً هامشياً. وإذا كان هناك بعض العذر الذي يمكن أن نلتمسه للصحافة الخليجية خصوصاً وأنّها تعكس الواقع الراهن للمرأة في الخليج وهو يتسم بالقلق وعدم الاستقرار بسبب المرحلة الانتقالية التي تعيشها المرأة الخليجية. فإنه لا يمكن أن يكون هناك عذراً للصحافة المصرية التي تعكس واقعاً نسائياً أكثر تقدماً، ولكنها لا تقوم بدورها في تطوير هذا الواقع بالتركيز على الأدوار العصرية للمرأة المصرية، بل إنّها تقوم بدور عكسي يؤدي إلى تكريس الجوانب التقليدية المتخلفة سواء النسبة لصورة المرأة المصرية أو أدوارها المتعددة.

٢ ـ تحتل موضوعات الموضة والأزياء والمكياج موقعاً رئيسياً دائماً في جميع أبواب المرأة في كل من الصحف المصرية والخليجية، بينما لا تنال الموضوعات الثقافية والتربوية والسياسية إلا أقل الاهتمام إن لم تكن منعدمة أصلاً. ولا شك أنّ هذا التوجه يعكس قناعة المسؤولين عن الصحافة النسائية في أنّ القضية الأولى بالنسبة للمرأة هو تنمية اهتمامها بأنوثتها وإغفال قدراتها الأخرى كإنسانة وكمواطنة. ولا تخفى خطورة هذا التفكير في إعاقة تحرير المرأة من الرواسب المجتمعية والتاريخية وذلك

بالعمل على تصحيح صورتها عن ذاتها.

٣ - لُوحظ قلة التحقيقات الميدانية التي تتناول أوضاع المرأة المصرية والخليجية. كما لُوحظ الاعتماد على الترجمة من المجلات والصحف الأجنبية. ولا شك أنّ هذه الظاهرة لا تعكس دوران الصحافة في حلقة مفرغة من المعلومات التقليدية والتعميمات السطحية عن المرأة فحسب بل تعكس أيضاً عزلة الصحفيات العربيات عن واقعهن المجتمعي وعن المشكلات الحقيقة التي تعاني منها المرأة العربية، بل تؤدي إلى قيامهن من حيث لا يردن ولا يدرين بدور الوسائط الناقلة للقيم والسلوكيات الأجنبية دون تعمق أو استيعاب حقيقي.

٤ - لوحظ أن الكوادر الصحفية التي تتولى مسؤولية الصحافة النسائية الخليجية لا تنتمي إلى الواقع الاجتماعي لدول الخليج. وقد أدّى ذلك إلى نقل نفس السلبيات التي تعاني منها الصحافة النسائية في مصر إلى الصحافة الخليجية. ولا يمكن علاج هذه الظاهرة إلا بالعمل على إعداد كوادر من الصحفيات الخليجيات المسلحات بالوعي المجتمعي الشامل والتأهيل المهني العصري.

ثانياً: المعالجات الفكرية

تكشف لنا الصحافة المصرية والخليجية عن انتماءاتها الفكرية والاجتماعية واتجاهات قادة الرأي فيها من خلال معالجاتها لقضايا المرأة في مصر ودول الخليج. وتتبلور لنا هذه الاتجاهات من خلال القيم وأنماط السلوك والشرائح الاجتماعية النسائية التي تركز عليها الصحافة المصرية والخليجية ويمكننا تلخيصها على النحو التالي:

١ - يسود لدى كل من الصحافة المصرية والخليجية الاتجاه الخاص بالتركيز على نساء المدن (الشرائح العليا بالذات) وتتجاهل نساء الريف في مصر ونساء البادية في الخليج. وإذا كانت الحجة التي يسوقونها في هذا المجال هي انتشار الأمية بين نساء الريف والبادية مما يجعل أولوية التوجه إلى النساء المتعلمات في المدن، فإنّ نتائج الدراسة الخاصة بالراديو والتليفزيون المصري دحضت هذه الحجة، إذْ أسفرت أيضاً عن نتائج مماثلة تتلخص في التجاهل شبه الكامل لهموم ومشكلات المرأة الريفية رغم انتشار الراديو والتليفزيون في مختلف القرى المصرية والبادية الخليجية وانتفاء عقبة الأمية في هذه الحالة.

وقد أوضحت الصحفيات المصريات سبب هذا التجاهل بصراحة كاملة عندما صرحن بأنهن معزولات عن الريف ولا يعلمن شيئاً عن المرأة الريفية ومشكلاتها. ولذلك فإنّ عدم التعرض لها فيما تكتبه الصحف يعد شيئاً طبيعياً ومتوقعاً. ولا شك أن ذلك يطرح سؤالاً هاماً حول السياسات الإعلامية والاتصالية العامة في مصر ودول الخليج ومدى تعبيرها عن الواقع المجتمعي الراهن بكل أبعاده - وشرائحه الاجتماعية رجالاً ونساءً.

٢ - تهتم الصحافة المصرية والخليجية بالترويج للقيم الاستهلاكية الغربية من خلال الإعلانات التي تنشرها الصحافة النسائية عن أدوات الزينة والأزياء المستوردة. وإذا كان لهذا الوضع مبرراته الشكلية بالنسبة لدول الخليج فإنه غير مبرر بالنسبة لمصر التي تتميز بإنتاجها الوطني في مختلف المجالات الاستهلاكية فضلاً عن الشوط الذي قطعته المرأة المصرية في مجال العمل والتعليم والمشاركة السياسية. ولذلك يمكن القول بأنّ

الصحافة المصرية تـؤدي بمسلكهـا هـذا إلى ضرب الاقتصـاد الوطني في الأساس مع العمل على تكريس التبعية الثقافية والاجتماعية لدى المرأة المصرية من خلال التأكيد على الانماط الأجنبية في الاستهلاك من ناحية وتضخيم الاهتمامات الشكلية والتقليدية من ناحية أخرى.

٣ ـ لُوحظ وجود فجوة بين ما تنشره وتذيعه وسائل الإعلام المصرية والخليجية بين النساء المصريـات والخليجيـات بشـأن قضـايـا المرأة وبين اتجاهات وأفكار الفئات الطليعية مـن النسـاء المصريـات والخليجيـات، وخصوصاً الصحفيات المصريات اللواتي يملكن تصوراً خاصاً عن أولويات القضايا النسائية وينشرن موضوعات تتناقض مع هـذا التصـور؛ وهـذا يطرح تساؤلاً هاماً حول الازدواجية الثقافية التي تعيشها المرأة المصرية والعربية.

مراجع الدراسة

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية:

أ) الصحف المصرية

١ ـ جريدة الأهرام باب المرأة اليومي والصفحة الأسبوعية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

٢ ـ جريدة الأخبار الباب الأسبوعي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

٣ ـ جريدة الجمهورية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

٤ ـ مجلة حواء عينة تتضمن الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.

ب) برامج المرأة في الراديو والتليفزيون المصري

١ ـ التخطيط الكامل لبرنامج (إلى ربات البيوت) خلال عام ١٩٧٨.

٢ ـ مقابلة شخصية مع نجوى الطوبي مقـدمـة بـرنـامـج (إلى ربـات البيوت) بالراديـو المصري في مكتبهـا بـالبرنـامـج العـام بمبنـى التليفزيون يومي:

السبت ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩

الخميس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩

٣ ـ مقابلة شخصية مع سناء عاصم مقدمة برنامج (إلى ربات البيوت) في مكتبها بالبرنامج العام بمبنى التليفزيون يوم الخميس ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩.

٤ ـ تخطيط برامج المرأة في التليفزيون المصري من يناير إلى يوليو سنة ١٩٧٩.

٥ - تخطيط برامج المرأة في التليفزيون المصري خلال شهر رمضان سنة ١٩٧٦ .

٦ - تخطيط برنامج عن الاستهلاك ضمن برامج المرأة في التليفزيون .

٧ - بعض نصوص برامج المرأة في التليفزيون :

★ برنامج دليل المرأة الذكية ، اذاعه يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل المرأة الذكية ، اذاعه يوم ٦ ابريل سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل الأسرة ، اذاعه يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج عزيزتي الأم .. عزيزي الأب ، اذاعه يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل الأسرة ، اذاعه يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل الأسرة ، اذاعه يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل المرأة ، اذاعه يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل المرأة ، اذاعه يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

★ برنامج دليل المرأة ، اذاعه يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

٨ - مقابلة شخصية مع إنعام محمد علي مراقب عام برامج المرأة في التليفزيون في مكتبها بالتليفزيون - يوم السبت ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

٩ - مقابلة شخصية مع أحمد المندوة المخرج لبرامج المرأة في التليفزيون في مكتبه في التليفزيون ، سبتمبر ١٩٧٩ .

جـ) الصحف الخليجية وتشمل

١ - الصحافة الكويتية

أ - مجلة أسرتي الأسبوعية ١٩٨٠ .

ب - جريدة الوطن اليومية ١٩٨٠ .

٢ - صحف الإمارات العربية

أ - مجلة الأزمنة العربية (الشارقة) ١٩٨٠ .

ب - جريدة الاتحاد (أبو ظبي) ١٩٨٠ .

٣ - صحافة البحرين

أ - المواقف ١٩٨٠ .

ب - البحرين ١٩٨٠ .

(الدراسات والكتب)

١ - كريمة كريم : نساء الوطن العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد - بحث غير منشور مقدم إلى برامج الأمم المتحدة للتنمية - ١٩٧٨ .

٢ - عبد العظيم أنيس : مؤشرات لقياس أحوال المرأة في الوطن العربي - دراسة غير منشورة مقدمة إلى الإيكوا - فبراير ١٩٨٢ .

٣ - منزلة النساء وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة في مصر - بحث غير منشور - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - ١٩٧٣ .

٤ - عواطف عبد الرحمن : صورة المرأة في الصحافة الخليجية - بحث غير منشور - مقدم إلى مؤتمر المرأة والتغير الاجتماعي في الخليج - الكويت - مارس ١٩٨١ .

٥ - تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة في مصر المعاصرة - إشراف د . مصطفى سويف - دراسة تحليلية تاريخية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة - يناير ١٩٨٤ .

٦ - د. ناهد رمزي وآخرون: صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام - دراسة في تحليل مضمون القصص بمجلة حواء - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٧٧ .

٧ - د. عواطف عبد الرحمن: الصحافة المصرية ودور المرأة في التنمية - بحث مقدم إلى مؤتمر الإنسان المصري عام ٢٠٠٠ - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٦ .

٨ - درية شفيق: المرأة المصرية - القاهرة ١٩٥٥ .

٩ - د. إسماعيل صبري عبد الله: المرأة العربية والتنمية القومية - القاهرة ١٩٧٢ .

١٠ - المرأة المصرية في عشرين عاماً - مركز الأبحاث والدراسات السكانية - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - ١٩٨٢ .

١١ - د. ليلى عبد الوهاب: الأدوار الاجتماعية للمرأة - مقال نشر بمجلة العلوم الاجتماعية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مارس ١٩٧٩ .

١٢ - د. سهير القلماوي: المرأة والعمل بين المفاهيم المختلفة - مقال مترجم لماريا ماركوسي - رسالة اليونيسكو - مطبوعات اليونيسكو - العدد الرابع - السنة الأولى: ١٩٧١ .

١٣ - مطبوعات إدارة شؤون المرأة بالجامعة العربية الخاصة بالمؤتمرات العربية والدولية عن المرأة - القاهرة: ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .

الفصل السادس

الرأي العام العربي..
هل يمكن استطلاعه وقياسه؟

بادىء ذي بدء، أود أن أوضح أن هدفي ليس توجيه الإدانة الميكانيكية إلى استطلاعات الرأي العام. حتى لو لم يكن هناك أدنى شك في أن هناك كثير من التحفظات المنهجية والسياسية والاجتماعية، التي تؤخذ على هذه الاستطلاعات، التي لا شك أنها يمكن أن تضيف للعلوم الاجتماعية إضافة هامة لو روعيت بعض الضوابط المنهجية في اجرائها، وتم عرض نتائجها في إطارها الزمني والموضوعي الصحيح. كما أنني لا أهاجم القائمين على هذه الاستطلاعات، لاقتناعي الكامل بأنهم يقومون بعمل هام، إذا لم يتوفر فيه الحد الأدنى من حسن النية فمعنى ذلك أن تنتفي عنه صفة البحث العلمي نهائياً.

وهناك افتراضان متداخلان يوضحان ماهية هذه الاستطلاعات:

أولهما: يفترض، أي استطلاع للرأي، بأن كل فرد في إمكانه أن يكون له رأي إزاء كل ما يدور حوله من أحداث وظواهر اجتماعية وسياسية وثقافية. كذلك يفترض القائمون على استطلاعات الرأي أن كل الآراء لها نفس القيمة ودرجة الأهمية، والواقع أن مختلف مجموعات الجماهير، التي يتم استطلاعها أو استفتاءها، تظهر مستويات مختلفة من الفهم عند مناقشة كثير من المشكلات والقضايا، ولا يمكن أن نبدي رؤية

متساوية في استيعابها أو إدراكها. وهذا يثبت في الحقيقة أن الرأي العام يتكون من درجات. والمرء يمكن، بل يجب، أن يفرق في داخله، لا بين الهياكل الأفقية فحسب (أي عدد المواقف)، بل كذلك بين الهياكل الرأسية، وهي مستويات متدرجة محددة للأحكام، تبدأ بأكثر الأحكام عجزاً وتنتهي بآراء الخبراء. وهذا يعني أن معيار المقدرة رغم كل أهميته لا يمكن استخدامه لتعيين حدود الرأي العام. وإلى جانب هذا، فإن المقدرة لها أهمية نسبية تتوقف على موضوع الأحكام. إذ أن حجم ونوع مجموعات الجماهير ذات المقدرة، وتلك التي تفتقر إليها يميلان إلى التغير المستمر. ولذلك فإن تجميع الآراء التي ليست لها نفس الأهمية سوف يُسفر عن نتائج غير متماسكة منطقياً.

ثانيهما: تعتمد أغلبية الاستطلاعات على الحقيقة البسيطة، التي تكمن في توجيه نفس السؤال إلى جميع أفراد العينة، مما يحمل افتراضاً ضمنياً بأن هناك شبه إجماع حول المشكلة أو القضية موضع الاستطلاع، وهذا الإجماع في حد ذاته يستحق أن تثار حوله الأسئلة أو يصبح موضع تساؤل.

واستطلاعات الرأي العام وقياساته غالباً ما يوجه إليها النقد على أسس منهجية أو تكتيكية، وخصوصاً في مسألة العينات ومدى تمثيلها للمجتمع الحقيقي، أو صياغة الأسئلة الموجهة للعينة ومدى التحيز الذي تتضمنه الصياغة. كذلك نؤكد على أهمية إجراء مسوح استطلاعية، حتى يتمكن الباحثون من إدراك السياق العام المحتمل للإجابات، وكي لا تُمنح بعض الأسئلة فرصاً للإجابة أكثر من غيرها، وكي لا يحدث حذف لبعض الأسئلة ذات الأهمية. وتتم هذه الانتقادات في إطار موضوعي صحيح

وسليم إلى حد كبير. ويملك القائمون على الاستطلاعات في الغالب الردود المناسبة، والتي تؤكد التزامهم بالخطوات المنهجية السليمة، سواء. في وضع وصياغة الأسئلة وترتيبها، أو اختيار العينات وما يتطلبه ذلك من دقة التزام علمي. كذلك أعتقد بأن هناك تحيزات محتملة قد تحدث وقد يترتب عليها ظهور نتائج غير متوقعة. ويفترض علماء الاجتماع بأنه لا شيء يحدث بالصدفة، وأن هذه التحيزات يمكن توضيحها وشرحها، والواقع أن جميع هذه المشكلات تتعلق في الأساس بنوعية ومصالح الهيئات التي تقوم أو تهتم بإجراء قياسات للرأي العام. وهذه المصالح هي في جوهرها مصالح سياسية. إذ أن قياسات الرأي العام، في الوقت الراهن، ليست أكثر من أداة للفعل السياسي، وتتحدد وظيفتها في إمكانية افتراض أو الإيحاء بوجود رأي عام وهو في الواقع ليس رأياً عاماً بقدر ما هو حاصل جمع مجموعة آراء فردية، أو يحاول أن يفرض الفكرة القائلة بأن أية مجموعة بشرية لا بد أن يكون لها رأي عام يمثل معدل متوسط الآراء السائدة. إن كلمة الرأي العام، التي تتصدر الصفحات الأولى من الصحف، على شكل نسب مئوية، تقول إن ٧٠٪ من الرأي العام الأميركي يؤيد إسرائيل، تحاول ببساطة أن تنقل لنا الحقيقية القائلة بأن الرأي العام في أية لحظة ما هو إلا نتاج لتوازن القوى والصراعات، وليس هناك شيء غير صحيح أكثر من النسبة التي تمثل حالة الرأي العام وكأنها شيء ثابت. ونحن نعلم جيداً أن علاقات القوى لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها، إذ أن أي ممارسة للسلطة يكون مصحوباً بمسار يهدف دوماً إلى تقنين امتيازات هؤلاء الذين يمارسون السلطة.. هذا هو الأثر أو النتيجة الرئيسية لاستطلاعات الرأي، فهي تحاول أن تخلق الوهم بأن هناك رأي عام ساحق يساند السلطة ويدعم علاقات القوى السائدة.

وسوف أشير إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى خلق ما يشبه الإجماع، أو على الأقل يُوحي به:

العامل الأول، الخاص بافتراض أن كل شخص يجب أن يكون له رأي، هذا العامل يقوم على تجاهل القطاع الذي لا يجيب على أسئلة الاستطلاع، أو تلك الفئة التي تُعرف بمن لا رأي لهم. فمثلاً عندما نسأل الجماهير المصرية، هل تؤيد الصلح مع اسرائيل؟ فإننا سوف نسجل ٣٠٪ نعم، ٥٠٪ لا، ٢٠٪ دون إجابة، حينئذ سوق نقول إن النسبة المعارضة أكبر من النسبة المؤيدة، أو نعتمد حساب الفئات غير المؤيدة والفئات المؤيدة مع استبعاد الذين لم يجيبوا. ولا شك أن استبعاد تلك الفئة يماثل ما يحدث في الانتخابات عندما تُوضع أوراق التصويت بدون إجابة. فالفلسفة الكامنة خلف المسوح الانتخابية تفرض نفسها على استطلاعات الرأي. فمثلاً سوف نجد أن أكبر نسبة، في الفئة التي لم تجب، تتكون من النساء، وأن هذه الفئة، من الذين لا رأي لهم، تزداد بين النساء والرجال معاً، كلما كان الاستفتاء حول مسائل سياسية. وكلما كانت الأسئلة تهتم بمسائل ثقافية فإن نسبة هذه الفئة سوف تزداد بين المجموعات الأقل تعلماً. وعندما يدور الاستفتاء حول مشكلة أو قضية اجتماعية مثل تربية الأطفال، فإن هذه الفئة تختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية، التي سيوجه إليها الاستفتاء. وكلما كان السؤال يتناول قضايا أخلاقية أو صراعات سياسية (مثل السؤال، عن حقيقة تدهور الأوضاع في زيمبابوي بعد الاستقلال، لأحد أعضاء حزب الزانو الحاكم) فإن فئة غير المجيبين سوف تزداد.

أما العامل الثاني، الذي يؤدي إلى خلق ما يشبه الإجماع، فهو يتعلق

بطريقة وضع الأسئلة وصياغتها وترتيب أولوياتها، فهي غالباً ما تُوضع في ضوء مصالح الهيئات أو القوى التي تقوم بتنظيم الاستطلاعات وقياسات الرأي، وأحد الآثار السلبية التي تترتب على ذلك، هو القيام بتوجيه السؤال إلى فئات مختلفة من الناس، على أساس أنهم سوف يقومون بالإجابة عليه، وليس هناك أسوأ من وضع مقارنة الجمهور في موقف يُجبرون فيه على الإجابة على سؤال أو بضعة أسئلة لم يفكروا فيها من قبل، أو الإجابة خطأ على سؤال سبق أن طُرح عليهم من قبل، ولكن بصياغة مختلفة، وهنا يحدث سوء الفهم والخلط.

أما العامل الثالث، فهو يتعلق باستحالة أو صعوبة إعادة استخدام نتائج الاستطلاعات في تطوير معطيات البحث العلمي، خصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية، التي يعمل في ظلها البحث العلمي، وخصوصاً في العالم الثالث.

العامل الرابع والأخير، يتعلق بالدور السلبي الذي تقوم به وسائل الإعلام في عرض نتائج الاستطلاعات. إذ تعمد الصحف والإذاعات والهيئات الإعلامية الأخرى إلى تبسيط النتائج واختزالها إلى حد الإخلال بطبيعة المادة العلمية. إذ أن أية محاولة، لتفسير وتحليل استطلاعات الرأي، تتطلب فحصاً دقيقاً لنظام الأسئلة الموضوعية ككل ولكل سؤال على حدة، ومدى اتساقه مع السياق العام للاستفتاء، ثم القيام بتحليل الإجابات للتعرف على الاتجاهات التي كانت تسيطر على الجمهور أثناء القيام بالإجابة على الأسئلة. ولا شك أن الأسئلة التي تتعلق بموضوعات اجتماعية أو تربوية أو أخلاقية، مثل العلاقة بين الأباء والأبناء، أو الأساتذة والطلاب، فإن استجابات الناس لها تختلف، فالشخص غير

المنتمي سياسياً أو إيديولوجياً سوف يقتصر فهمه لها على حدودها الخارجية. أما الشخص المنتمي فكرياً أو سياسياً فإن استجابته سوف تختلف. وتتجاهل وسائل الإعلام هذه الاختلافات الدقيقة، وتلجأ إلى دمجها وتسطيحها عند إذاعة ونشر النتائج، مما يؤدي إلى اتسام النتائج بطابع التضليل وعدم الدقة.

والواقع أننا، عندما نستعرض خريطة توزيع مراكز ومعاهد قياس الرأي العام في العالم الثالث، سوف نلحظ عدة أمور: **أولها** ندرة الهيئات العلمية المختصة بقياس الرأي العام في العالم الثالث، وهي ظاهرة ترتبط بالأوضاع السياسية السائدة في هذه الدول، وعدم استكمالها لمقومات الاستقلال الحقيقي، خصوصاً في المجالات الثقافية والإيديولوجية، فضلاً عن غياب الديمقراطية في معظم هذه الدول، وسيادة نظم الحكم الشمولية والأوتوقراطية.

ثانياً نجد أن معظم مراكز قياس الرأي العام، التي بدأت تنتشر في العالم الثالث منذ منتصف الستينات، تتبع الحكومات تبعية مباشرة أو غير مباشرة، فهي إما تشكل جزءاً من مهام رئاسة الدولة المباشرة، أو ترتبط بإحدى الوزارات أو الأجهزة الرسمية الهامة في الدولة.

ثالثاً يقتصر عمل هذه المراكز على إجراء قياسات للرأي العام في موضوعات غير صدامية، ولا تمثل محاور اهتمام فعلية أو قضايا متفجرة لدى الجماهير. ومن ثم تفتقر موضوعات قياس الرأي العام إلى أهم شروطها الموضوعية، وهي اتسامها بطابع الحيوية، وانشغال عقول ووجدان الجماهير بها؛ الخلاصة، إن استطلاعات الرأي العام، نادراً ما تجري في دول العالم الثالث. ولا تشجع حكومات هذه الدول القيام بإجراء

قياسات للرأي العام، إلا في المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإعلامية، مثل استطلاع آراء المستمعين لبرامج الراديو، أو آراء المشاهدين لبرامج التليفزيون، أو استطلاع لآراء المستهلكين إزاء السلع والخدمات. وتتجنب هذه الاستطلاعات الموضوعات السياسية ذات الأهمية التي تشغل بال الجماهير، والتي تتميز بحساسيتها لدى الحكومات.

رابعاً رغم الحظر الشامل، الذي تفرضه معظم حكومات العالم الثالث، على تناول قياسات الرأي العام للموضوعات والقضايا السياسية، إلا أن هناك بعض الاستثناءات، التي تلجأ فيها هذه الحكومات إلى إجراء قياسات أو استطلاعات للرأي العام حول قضايا ذات طابع سياسي، وفي هذه الحالة تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات لصالح هذه الحكومات، في تأكيد سلطتها السياسية، أو لتغيير اتجاهات الرأي العام إزاء بعض القضايا، التي تمس نفوذها وامتيازاتها.

ومن الواضح أن الرأي العام ليس مجرد موضوع يتسم بأهمية نظرية أو عامة. ففي معظم دول العالم الثالث، يُغفل أمر الرأي العام بشكل ملحوظ، حيث تسهم وسائل الإعلام، سواء المقروءة أو المسموعة والمرئية في ذلك، بدور رئيسي، فبدلاً من أن تكون مصدراً للمعلومات والثقافة الجادة، تتحول إلى أداة في أيدي الحكومات، التي تستخدمها في التأثير على وعي الجماهير، ليس بتنميته وتعميقه وإثرائه، وإنما بتشويهه وتضليله. وتبرز أمامنا الحقيقة واضحة، إذا أدركنا أنه أصبح مستحيلاً بالنسبة للإنسان المعاصر، أن يحدد وجهة نظره أو موقفه أو التزامه إزاء مشاكل وقضايا العصر، بدون الاستعانة بالمعلومات التي لا توفرها إلا وسائل الإعلام. ولذلك، أصبحت عمليات تنظيم المعلومات،

ومناهج الإعلام، وما ينشأ عنها من دعاية وحرب نفسية، في ظروف العالم المعاصر، قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالغة الخطورة، لا تؤثر فقط في صياغة وجهات نظر الناس، وفي العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية، ولكنها تؤثر أيضاً في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة. فإذا كانت الدول الاشتراكية تملك وسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها الاشتراكية، والدول الرأسمالية تملك هي الآخرى وسائل الإعلام عن طريق مؤسساتها الاحتكارية، فإن دول العالم الثالث ما هي إلا خليط بين هذا وذاك، وإن كان يغلب على معظم أنظمتها الإعلامية تبعيتها للحكومات وللنسق الغربي بوجه عام. وإن الخلاف الأساسي، بين هذه النظم الإعلامية المتعارضة، يكمن في ثلاثة مسائل أساسية، هي المنهج والمضمون والهدف. فهي قد تلتزم بالمنهج العلمي، المستند إلى فهم ودراسة الواقع المادي والاجتماعي، في إطاره التاريخي الصحيح، أو تستند إلى منطق شكلي أو آلي، لا يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المحررة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث. ويتجدد مضمون المواد الإعلامية التي تنقلها وسائل الإعلام إلى جماهيرها طبقاً للمنهج الذي تلتزم به، فهي إما أن تكون أدوات وأجهزة لتثقيف الجماهير وتوعيتها بحقائق العصر الذي تعيش فيه، والمجتمع الذي يرتبط مصيرها به، ولتعليمها شتى أنواع المعرفة، ولتزويدها بمختلف أنواع الإنتاج الفني والأدبي، الذي يبعث الأمل ويكون حافزاً للإنتاج والحركة، وإما تصبح وسائل الإعلام سبيلاً لنشر الثقافة المدمرة، التي تهدف إلى محاصرة الجماهير في متاهات الجنس والعنف والغرائز البدائية، وتجردها من مقدرة اللجوء إلى العقل والمنطق، مما ييسر قيادها والتحكم في مصيرها، مثلما حدث للجماهير الألمانية والإيطالية، في ظل النظامين

النازي والفاشي، أثناء الحرب العالمية الثانية.

ولا شك أن الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال، سواء كان إيجابياً لخدمة الجماهير، بتوفير الوعي العلمي لها، كي تتمكن من المشاركة في تشكيل مصيرها، أو كان سلبياً، بتضليل الجماهير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها، فإن الأمر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال، ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل؟ هل تخدم مصلحة الجموع الحاشدة من الناس في تزويدهم بالإنتاج الثقافي الجاد والمعلومات المعاصرة، أم تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين..؟

ولا شك أن النظرة المتعمقة، لتجارب العالم الثالث، تكشف لنا حقيقة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام. إذ تتحمل وسائل الإعلام، في هذه الدول، مسؤولية أخلاقية وسياسية في التقاعس عن القيام بواجباتها ومهامها التاريخية، التي تتمثل في تزويد الجماهير بشتى أنواع المعرفة الجادة والإيجابية، بل ولا يمكن إغفال دورها، في خداع وتضليل الرأي العام في هذه الدول، لصالح نظم الحكم المطلقة، مما أسفر عن تفشي السلبية واللامبالاة بين الجماهير الشعبية، التي قد يُؤدي عدم نضجها، أو عدم اكتراثها بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة، وعدم كفاءتها السياسية، إلى مزيد من اليأس والخضوع الكامل لحكم القلة المتسلطة.. ومن المؤكد أن الرأي الضمني، لا يصبح قوة اجتماعية إلا عندما يدرك عدد كبير من الأفراد، الذين تتفق آراؤهم ونظرتهم المشتركة إلى الأمور ويعمدون إلى تعزيز مصالحهم. وإذا كان مضمون الرأي العام يعكس التعارض الموضوعي للمصالح بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة في أغلبية دول العالم الثالث، التي لا تزال نظمها

الاقتصادية تابعة للرأسمالية العالمية، فإن الرأي العام، في الدول التي تحاول أن تتبع النهج الاشتراكي، ولا يزال محتفظاً بطابعه الطبقي. ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار، أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر لها أساس أوسع بكثير من المصالح الطبقية، وهي بصفة خاصة، المشكلات التي تسمى عادة مشكلات قومية، والتي تشكل وعياً متشابهاً بين مختلف فئات السكان، الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة، ويتخذون مواقف مختلفة من القضايا الأخرى.

مثال: الرأي العام العربي.

لقد أسهمت العوامل المشتركة العديدة، بين شعوب المنطقة العربية، في تكوين أسس صلبة للرأي العام على نطاق العالم العربي بأكمله. فقد تعرضت شعوب المنطقة لسلسلة من الأحداث المشتركة بدأت منذ خضوعها للحكم العثماني، ونضالها ضده، ثم تقسيمها وخضوعها للسيطرة الأوروبية، واقتطاع جزء منها ومنحه للحركة الصهيونية، وصراعها ضد الاستعمار الأوروبي والصهيونية. وقد أدى تراكم هذه الأحداث المشتركة إلى تشكيل إطار نفسي وذهني مشترك، وقادر على إفراز استجابات مشتركة إزاء الأحداث التي تعترض مسيرة شعوب العالم العربي. ويمكننا اعتبار صدور وعد بلفور، وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، عام ١٩١٧، هو البداية الفعلية لنشأة الرأي العام العربي. غير أن وحدة الظروف التاريخية ليست هي العامل الوحيد، وإن كانت العامل الحاسم، في خلق اتجاهات ومواقف موحدة بين الشعوب العربية، إزاء الأحداث التي نجمت عن وجود أخطار أجنبية. إذ لعبت وحدة اللغة والثقافة المشتركة، والتكوين النفسي المشترك، الذي يتمثل في التراث القومي والعادات والدين، كذلك المصالح الاقتصادية المشتركة (السوق)،

والعامل الجغرافي (وحدة الأرض)، كل هذه العوامل أسهمت بنسب متفاوتة في خلق ما يمكن تسميته الرأي العام العربي. ورغم تعدد وتنوع الخبرات التاريخية المشتركة، وعامل التوحد بين الشعوب العربية، إلا أننا نلمس تفاوتاً ملحوظاً، في مستويات الرأي العام العربي، بين الأقاليم التي يتكون منها العالم العربي. هذا التفاوت، الذي يرجع إلى اختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بين كل من المشرق والمغرب، ومنطقة الخليج والجزيرة العربية، وإقليم وادي النيل. كذلك درجة استقلال وتحرر كل إقليم، وحجم ونوع علاقاته بالقوى الدولية المعاصرة، علاوة على مدى تأثر كل إقليم بمخلفات العلاقة التاريخية بينه وبين الدول الأوروبية، التي خضع لسيطرتها في الماضي، فنلاحظ مثلاً أن منطقة المغرب العربي تسود فيها المؤثرات الثقافية الفرنسية، بينما نجد أن منطقة الخليج العربي تبدو أكثر تأثراً بمخلفات الاستعمار البريطاني. هذا فضلاً عن التركيب الاجتماعي والطبقي الخاص بكل إقليم، فالخريطة الاجتماعية للعالم العربي تحمل بين طياتها أشد الأشكال الاجتماعية نضجاً ونمواً، وأكثرها بدائية في نفس الوقت؛ ولا يقتصر هذا التفاوت الاجتماعي على إقليم دون غيره، بل نلاحظ وجوده في داخل الإقليم الواحد، بل وفي داخل الدولة الواحدة؛ ورغم هذا التفاوت في الميراث التاريخي، والتركيب الاجتماعي، والثروات البشرية والطبيعية، ودرجات التبعية والتحرر، بين الدول العربية، فإن هذا لم يَحُلْ دون تعرض الشعوب العربية لمجموعة من الأحداث، التي أسهمت في بلورة نمو الرأي العام العربي، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - صدور وعد بلفور، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، عام ١٩١٧.

٢ - ثورة مصر القومية، عام ١٩١٩، ضد الاحتلال البريطاني.

٣ - ثورة العراق، عام ١٩٢٠، ضد الانتداب البريطاني.

٤ - ثورة سوريا ضد الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٥.

٥ - هبة البراق في فلسطين عام ١٩٢٩.

٦ - الثورة الفلسطينية الكبرى خلال أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩.

٧ - قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥.

٨ - نكبة ضياع فلسطين وقيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨.

٩ - ثورة يوليو عام ١٩٥٢ (مصر).

١٠ - ثورة الجزائر عام ١٩٥٤.

١١ - العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

١٢ - وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

١٣ - ثورة العراق عام ١٩٥٨.

١٤ - استقلال الجزائر عام ١٩٦٢.

١٥ - ثورة اليمن عام ١٩٦٢.

١٦ - ظهور المقاومة الفلسطينية (فتح) عام ١٩٦٥.

١٧ - نكسة يونيو عام ١٩٦٧.

١٨ - ثورة ليبيا عام ١٩٦٩.

١٩ - أحداث أيلول وتصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن سبتمبر ١٩٧٠.

٢٠ - وفاة الرئيس عبد الناصر سبتمبر ١٩٧٠.

٢١ - حرب اكتوبر ١٩٧٣.

٢٢ - أحداث لبنان عام ١٩٧٥.

٢٣ - مبادرة السادات نوفمبر ١٩٧٧.

٢٤ - إتفاقية كامب ديفيد والصلح المصري مع اسرائيل مارس ١٩٧٨.

ولا بد أن نشير إلى أهمية الدور الذي قامت به، ولا تزال تقوم به، التنظيمات الشعبية على نطاق العالم العربي، مثل اتحادات العمال والصحفيين والمحامين والصيادلة والأطباء والمعلمين والطلبة العرب. ولا شك أن سهولة الاتصالات وخاصة انتشار الترانزستور وحركة نشر الكتب وتوزيعها على نطاق العالم العربي، والمؤتمرات السياسية والقومية التي تنعقد بشكل دوري في العواصم العربية، وحركة تبادل المهنيين والكفاءات المتخصصة والأيدي العاملة بين الدول العربية، كان لها الأثر الهام أيضاً.

وإذا كانت القضية الفلسطينية، أو ماصطُلِحَ على تسميته الآن الصراع العربي الاسرائيلي، بمثل بؤرة الاهتمام العربي، ومحور الاستقطاب التاريخي للرأي العام العربي، فإن الإعلام العربي، الذي يجسد القدرات الفعلية للأنظمة العربية، لم يستطع أن ينهض بمسؤوليات هذه القضية، ليس على المستوى السياسي والقومي فحسب، بل وعلى المستوى الإعلامي أيضاً. ولا شك أن هناك عدة أسباب تكمن وراء العجز، الذي يعاني منه الإعلام العربي، ولكن يمكن إيجازها في نقطتين رئيسيتين:

أولهما: احتكار الحكومات العربية لوسائل الإعلام، فلا تجد في معظم الدول العربية إلا صحافة رسمية أو شبه رسمية، وكذلك الإذاعات والتلفزة، جميعها في خدمة السياسة الرسمية.

ثانيهما: طبيعة المضامين الإعلامية، التي تزوجها أجهزة الإعلام العربية، والتي يغلب عليها طابع التخلف، والنظرة القطرية المحدودة، ومصادرة الرأي الآخر، وعدم الاعتراف بوجوده، فضلاً عن غلبة النغمة

الدعائية العاطفية، والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية.

وإلى جانب الدور السلبي، الذي تقوم به أجهزة الإعلام العربية، في تشكيل اتجاهات الرأي العام العربي، وعدم تعميقها ودفعها نحو التوحد، وارتباط ذلك بأزمة الديمقراطية في العالم العربي، فإن هناك العديد من العقبات الأخرى، وأبرزها وأهمها على الدوام:

أولاً: الفوارق الاجتماعية الهائلة بين القلة التي تملك أو تتحكم في موارد الثروة والإنتاج، ووسائل التعبير السياسي والإعلامي، والأوضاع الثقافية والتعليمية، وبين الكثرة من الجماهير العربية، المحرومة كلياً أو جزئياً من المشاركة في الاستفادة بعوائد الثروات الطائلة، وبالتالي المشاركة في صنع القرارات السياسية أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية في الداخل أو الخارج.

ثانياً: انتشار الأمية في العالم العربي بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخي والحضاري، ولا الواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، والذي يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية، وإن كان انتشار الأمية يمثل النتيجة المتوقعة، بل والحتمية، لغياب الديمقراطية الاجتماعية والسياسية على امتداد العالم العربي كله.

ثالثاً: أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة في العالم العربي، فهي تتأرجح بين خطرين:

أولهما القهر السياسي والاجتماعي، وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء من جانب الأنظمة العربية.

هذا ولم يحدث من قبل أن أقدمت إحدى الحكومات العربية، أو

جامعة الدول العربية (رغم مرور ما يزيد عن ٤٠ عاماً على قيامها)، على إجراء استطلاع أو قياس للرأي العام العربي تجاه أية قضية قومية أو قطرية، رغم ما يزخر به العالم العربي من قضايا متنوعة، سواء تلك التي تتسم بالطابع السياسي أو ذات الطابع الاجتماعي والثقافي؛ ولكن هذا لا يعني انتفاء قيام بعض الحكومات العربية بقياسات للرأي العام داخل دولها، بخصوص مسائل ذات طابع استهلاكي أو تسويقي أو إعلاني. كذلك بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة، ظاهرة الاستفتاءات، ومعظمها يتعلق بموضوعات انتخابية، أو بشأن إصدار تشريعات جديدة، أو اتخاذ تدابير حكومية معينة.

وهنا تبرز المحاولة الرائدة، التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتكليف فريق من الباحثين العرب بإعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأي العام العربي. وقد قام هذا الفريق، على مدى ثلاث سنوات، بالتوثيق التاريخي للحركة القومية، وبتحليل مضمون الفكر القومي، وبإعداد أدوات ووسائل القياس الميدانية وتجربتها. وقام باستقصاء آراء عينات ممثلة من عشرة أقطار عربية. وقد شملت هذه العينات قطاعات العمال، والفلاحين، والطلاب، وموظفي الدولة، وأساتذة الجامعات، والصحفيين، ورجال الإعلام، والأطباء، والمهندسين، والمحامين، والتجاريين، والزراعيين، والكوادر الفنية الوسيطة. والأقطار العربية العشرة، التي غطتها هذه الدراسة الميدانية هي: المغرب، ومصر، وتونس، والسودان، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والكويت، وقطر، واليمن. أما الأقطار العربية الأخرى، وهي العراق، وسوريا، والبحرين، واليمن الجنوبية، وليبيا، والسعودية، وسلطنة عُمان، فلم تسمح حكوماتها بإجراء الدراسة، وقد قام الدكتور سعد الدين

ابراهيم، المشرف على الدراسة، بعرض تلخيص لنتائج الدراسة الميدانية، في سلسلة مقالات تناول في كل منها بعض هذه النتائج، وختمها في النهاية بمجموعة من الملاحظات التقييمية (*)؛ وقد خصص المقال الأول لعرض النتائج الخاصة باتجاهات وآراء المبحوثين من الأقطار العشرة حول الوطن العربي، والهوية العربية، والأمة العربية، والتجارب الوحدوية السابقة، واتجاهاتهم نحو التوحيد السياسي وأشكاله في المستقبل؛ كما خصص المقال الثاني للنتائج الخاصة باتجاهات العينة نحو العقبات، التي تكتنف طريق الوحدة، وكذلك لتقييمهم لمردود الوحدة إيجاباً وسلباً على أقطارهم وعلى ذواتهم، ثم على أبنائهم في المستقبل.

وقد عرض في المقال الثالث والأخير لآراء هؤلاء المبحوثين حول إمكانية الوحدة بين القطر الذي يعيش به كل منهم، وبين أقطار عربية أخرى في الأمد القصير، وقد أطلق على ذلك ما يمكن تسميته المسافة السياسية بين الأقطار العربية.

هذا وسنحاول تقييم هذه التجربة من منظور علمي، يركز على الجوانب المنهجية، مع عدم إغفال الجوانب السياسية والاجتماعية.

الجوانب المنهجية

إن مراعاة التسلسل المنهجي، الذي تمر به قياسات الرأي العام واستطلاعاته، سوف تلزمنا بتتبع المراحل المتتالية، التي مرت بها هذه التجربة، منذ اختيار الموضوع أو الموضوعات، التي دارت حولها الدراسة

(*) انظر مجلة المستقبل العربي الأعداد ١٣، ١٤، ١٥ مارس وابريل ومايو ١٩٨٠

الميدانية، حتى نشر النتائج النهائية لها. وإذا حاولنا تتبع الخطوات المنهجية التي مرت بها هذه الدراسة، فإن نقطة البداية سوف تكون طبيعة الموضوع ومدى استيفائه للشروط المنهجية، التي تجعله صالحاً كموضوع لاستطلاع أو لقياس الرأي العام، وأبرز هذه الشروط أن يكون هذا الموضوع مطروحاً للجدل والمناقشة، وتتوافر عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعي به، سواء على المستوى المعلن أو غير المعلن، ومن ثم يتكون نحوه رأي عام ويصبح موضوعاً صالحاً للقياس. إذ أن افتقار الموضوع لهذه الشروط يجعله غير صالح للقياس من ناحية، وإذا تم القياس، فسوف تكون النتيجة مجموعة آراء فردية لا تعبر بأية حال عن الرأي العام.

ولا شك أن اختيار موضوع أو موضوعات تدور حول الهوية العربية، وتجارب الوحدة العربية، لقياس اتجاهات الرأي العام العربي نحوها، تعد بداية إيجابية موفقة. لأن هذه القضية (الوحدة العربية) تعد من القضايا المحورية التي تستقطب اهتمام الجماهير العربية، التي عانت طويلاً من عوامل التجزئة والانقسامات على مدى تاريخها المعاصر. فضلاً عن محاولات التفتيت اللاقومية، والعمل على خلق كيانات قطرية تستهدف الحيلولة دون توحيد الشعوب العربية في كيان قومي مستقل، وقادر على النهوض بأعباء التحرر والتنمية، في عصر لم يعد يعترف إلا بالكيانات الدولية الكبرى. وبذلك يمكن القول إن صلاحية هذا الموضوع (القومية العربية)، لاستطلاع الرأي العام العربي، ليست بحاجة إلى جدل كبير بقدر ما يصبح الشق الآخر للمقولة هو (ضرورة أن تتوافر عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعي به)، وهي التي تحتاج إلى إثبات، خصوصاً في ظل انتشار الأمية، والدور السلبي الذي تقوم به وسائل الإعلام العربية في هذا المضمار.

النقطة المنهجية الثانية هي العينة وأسس اختيارها ومدى تجنبها لاحتمالات التحيز وتتناول هذه النقطة مجموعة عناصر نجملها كما يلي:

١ - عينة الدول العربية.
٢ - عينة الجمهور.
٣ - عينة القضايا الخاضعة للدراسة.
٤ - العينة الزمنية.

فيما يتعلق بعينة الدول العربية، فقد لوحظ اقتصار الدراسة على عشر دول فقط، إذ تم استبعاد سبع دول عربية من الدراسة، وذلك لأسباب تتعلق بموقف المسؤولين في هذه الدول ورفضهم للسماح بإجراء الدراسة. وهنا لا بد أن يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: إلى أي مدى تمثل الدول العربية العشر، التي تمت إجراءات الدراسة فيها، العالم العربي ككل، وذلك في ظل غياب كل من الجزائر وليبيا في المغرب العربي، والعراق وسوريا في المشرق العربي، والسعودية والبحرين في الخليج، فضلاً عن اليمن الجنوبية؟ كيف يمكن تصور الرأي العام العربي واتجاهاته إزاء قضايا قومية ذات بعد تاريخي عريق في الوجدان والذهن العربي، دون أن تتضمن العينة الدول العربية السبع، والتي تمثل ثقلاً تاريخياً وسياسياً لا يمكن إغفاله، فضلاً عن أهمية وخطورة الأدوار التي تلعبها على المسرح العربي والدول في المرحلة الراهنة..؟

كذلك لا يمكن، من الناحية المنهجية، التسليم بصحة هذه العينة، التي تستبعد ما يقرب من نصف المجتمع الأصلي (حوالي ٤٠ ٪) وتقتصر الدراسة على ٦٠ ٪ فقط من الدول العربية؛ ولا مفر من أن توصف هذه العينة بالتحيز الواضح، الذي قد يكون غير مقصود، ولكنه حدث

بالفعل ولا يمكن إنكاره، وحينئذ يصعب الإدعاء بأن هذه العينة غير متحيزة في المرحلة الأولى، التي تمثل بداية السلم المنهجي، والتي تُبنى عليها باقي الخطوات المنهجية والإجرائية، وذلك مهماً قيل عن مدى مراعاة المشرفين على البحث للضوابط والإجراءات المنهجية الأخرى.

كذلك لا يمكن أن نعتبر هذه العينة تجاوزاً عينة اختبار، لأنها تفتقر إلى الشروط الأساسية لعينة الاختبار، وبهذه المناسبة لم يُشِر المشرفون على هذه الدراسة إلى قيامهم بهذه الخطوة الضرورية، وهي إعداد عينة اختبار للدراسة تعد بمثابة استطلاع مبدئي، يتم على ضوء نتائجه تعديل محتويات الدراسة من حيث إضافة أو حذف بعض الأسئلة، وإعادة النظر في فئات العينة، سواء التي تتضمن الدول والجمهور، أو تلك التي تتضمن القضايا والموضوعات.

وتطالعنا ظاهرة التحيز مرة أخرى عندما نحاول فحص عينة الجمهور، التي شملت ٦ آلاف مواطن عربي، من مختلف القطاعات المهنية والحرفية؛ والملاحظة الأولى تتعلق بعدد أفراد العينة ومدى تمثيلهم للمجتمع الأصلي من الناحية العددية فحسب. وإذا كانت التعدادات السكانية الحديثة تشير إلى أن تعداد العالم العربي يقترب من ١٩٠ مليون نسمة. ونحن نعلم مسبقاً بأن حوالي ٥٠ ٪ من سكانه من النساء، ولذلك فمن غير المسموح لهن بالمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، رغم أنهن يشاركن في صنعها بأشكال عديدة مباشرة وغير مباشرة. ويبقى النصف الثاني من السكان، ويتكون أساساً من الرجال من مختلف الأعمار. وفي الواقع، إن العينة لم نوضح مدى تمثيلها لفئات الأعمار المختلفة في القطاعات الجماهيرية التي تم استطلاعها، هذا من ناحية فئات الأعمار.

كذلك لم تشر الدراسة إلى الدراسات السابقة، التي تناولت الخريطة الاجتماعية للوطن العربي. ومن المعروف أنه لا توجد حتى الآن مثل هذه الخريطة، وإن كانت توجد بعض دراسات قطاعية أو جزئية عن الواقع الاجتماعي العربي في إطاراته القطرية فحسب. ولا يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسات الجزئية إلا بقدر محدود، لا يسمح بتعميم هذه النتائج على نطاق العالم العربي ككل. والبديل الوحيد لذلك هو الاعتماد على التكهنات العامة، والتي لا يمكن اعتمادها علمياً؛ كذلك لم تُشر الدراسة إلى نسبة النساء العربيات المشتركات في الاستطلاع، وإلى أي الدول العربية ينتمين..؟ هذا من ناحية فئات الجنس.

أما الفئات الأخرى للعينة، من ناحية المهنة أو مستوى التعليم، وسكان المدن والريف، فلا ندري إلى أي مدى تمثل عينة الدراسة هذه الفئات بنفس نسبة وجودها في المجتمع الأصلي.

والواقع أنه كان من الضروري، أن يسبق هذه الدراسة، القيام بإعداد خريطة طبقية للوطن العربي تحدد الشرائح الاجتماعية، والمهن، وفئات السن، والمستويات التعليمية والاقتصادية، وسكان الريف والحضر، ولكن هذا لم يحدث.

هذا فضلاً عن تجاهل المشرفين على الدراسة لفئة من لا رأي لهم، فلم تشر الدراسة إلى نسبة هؤلاء والذين لم يجيبوا على أسئلة الاستطلاع، أو أجابوا بلا أعرف، أو لا رأي لي، ولم توضح كيف تعاملت مع هذه الفئة عند معالجة النتائج.

فإذا كانت الدراسة قد اعتمدت على عينة احتمالية، مع استبعادين لا

رأي لهم من العينة، فإن ذلك يمكن تفسيره بأحد احتمالين، **أولهما** هو أن جميع الأفراد الذين تضمهم عينة الاستطلاع كان لهم رأي محدد بالنسبة لكافة الأسئلة، وهو احتمال يتعارض تماماً مع نتائج الاستطلاع؛ أما **الاحتمال الثاني**، أن يكون هناك تحيز في عملية جمع البيانات، وذلك باستبعاد الأفراد الذين ليس لديهم رأي بالنسبة لموضوع الاستطلاع.

وفيما يتعلق بعينة الموضوعات والقضايا، التي تضمنها الاستطلاع، فهي تتفرع في الأساس عن القضية للمحورية، التي دار حولها الاستطلاع، عن القومية العربية كطموح مستقبلي وكأمر واقع، تجسده تجارب الوحدة السابقة. وقد تضمنت عدة محاور تدور حول الوطن العربي، والأمة العربية، وهموم الوطن العربي على المستويات المختلفة، الفردية والقطرية والقومية، ثم تقييم التجارب الوحدوية السابقة، وأشكال التوحيد السياسي، التي تتطلع إليها الشعوب العربية في الوقت الراهن، وتوقيتها المناسب والعقبات التي تعترضها، ونتائج التوحيد السياسي من حيث الفوائد والأضرار؛ كذلك شملت هذه الموضوعات احتمالات الوحدة في المدى القريب والمسافة السياسية بين الأقطار العربية، ولقد تم صياغة هذه القضايا في أسئلة مقننة ومفتوحة، وهذا ينقلنا إلى النقطة المنهجية الثالثة التي تتعلق بصياغة الأسئلة. ورغم ما يبدو من سهولة ويسر هذه الخطوة في استطلاعات الرأي العام، لكن هناك مجموعة شروط يجب أن تتوفر في استمارة الاستطلاع، وتهدف إلى تقليل نسبة التحيز في الإجابات إلى الحد الأدنى، وأبرز هذه الشروط هو ضرورة توفر عنصر الوضوح، والتأكيد على أهمية الابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، بحيث لا توضع الأسئلة في كلمات تحمل معان، أو شحنات انفعالية ذات دلالة خاصة، قد تحرف المعنى عن هدفه. كذلك الحرص والدقة البالغة في وضع وتسلسل الأسئلة.

ويلاحظ في هذا الاستطلاع غلبة الأسئلة المقيدة وقلة الأسئلة المفتوحة. كذلك لم يتم إجراء اختبار للأسئلة على عدد محدود من أفراد العينة المختارة، للتأكد من مدى صلاحية هذه الأسئلة وتلاؤمها مع المستويات المختلفة لأفراد العينة. وتتسم هذه الخطوة بأهمية خاصة بسبب تنوع قطاعات الجماهير، التي تتضمنها العينة الأصلية، واختلاف مستوياتها التعليمية والمهنية والطبقية، إلا إذا كانت الاستمارات قد وجهت إلى أفراد تتساوى مستوياتهم الثقافية والتعليمية، مع مستوى كل من واضعي الأسئلة، والقائمين بجمع البيانات، وهذا لم يحدث بالطبع.

وهذا يقودنا إلى جانب منهجي آخر، وهو الخاص بطرق جمع البيانات، وهنا نلاحظ أن ارتفاع نسبة الأمية في العالم العربي، وعدم الوعي بأهمية استطلاعات الرأي العام، مما كان يستلزم الاعتماد على أسلوب الاستبار في ملء بيانات الاستمارة الإحصائية، أو اتباع أسلوب المقابلة الجماعية أو الملاحظة الجماهيرية. وفي الحقيقة إن الدراسة لم توضح أي أسلوب من الأساليب السابقة، قد تم اتباعه في جميع بيانات الاستطلاع. هل قام المبحوثون بملء الاستمارات بأنفسهم، مما يحتمل أن يؤثر في دقة البيانات، لأن المبحوث قد يغير من سلوكه إذا شعر أنه تحت التجربة. كما قد يعطي بيانات ومعلومات غير صحيحة إذا تركت له الاستمارة ليملأها بنفسه. ومن الأسئلة المطروحة في هذا الصدد هو، هل تم اختيار ملاحظين مدربين، للقيام بجمع البيانات وملء الاستمارات، من المبحوثين؟ أم أن الفريق المشرف على هذه الدراسة قد اتبع أساليب أخرى، مثل تكليف بعض الباحثين بحمل الاستمارات والسفر إلى الدول العربية، التي تتضمنها العينة، حيث كان يقوم بتسليمها إلى بعض الأصدقاء، ويمكث أسبوعاً أو أكثر ثم يستلم الاستمارات وقد تمت

الإجابة على جميع أسئلتها، دون توضيح للوسائل التي اتبعت في جمع البيانات والإجابة على أسئلة الاستطلاع. والواقع أن هذه النقطة الجوهرية تحتاج إلى تحديد واضح من جانب فريق البحث، لأنها تتعلق بمبدأ الأمانة العلمية ومدى الحرص على توفره في إجراءات الدراسة.

أما النقطة المنهجية الأخيرة التي تتعلق بالعينة الزمنية، فإن تحديد البعد الزمني للدراسة يشكل أهمية خاصة، ليس منهجياً فحسب، بل سياسياً، سواء على المستوى القومي أو المستويات الإقليمية في الوطن العربي. إذ أننا لا يمكن أن نتغافل عن حتمية اختلاف النتائج، لو أن هذا الاستطلاع قد تم إجرائه أثناء فترة الستينات. وكون أن نقتصر في هذه الدراسة على فترة السبعينات فحسب، مع عدم مراعاة خصوصية المرحلة التاريخية، والمؤثرات المختلفة التي أحاطت بالإطار العام للفكر القومي على المستويين الوطني والعربي في السبعينات، واختلافها الأساسي عن مرحلة الستينات، فإن ذلك سيؤدي بنا إلى الخروج بتصميمات غير دقيقة. إن لم تكن غير صحيحة. وهنا تبرز أهمية القيام بإجراء دراسة استطلاعية للفكر القومي في الصحافة العربية، مما كان سيوفر مادة خصبة تساعد فريق البحث على تكوين بعض الفروض الأولية، التي يمكن الاستناد عليها كمنطلقات مبدئية لهذا الاستطلاع. ولذلك كان لا بد أن يسبق هذا الاستطلاع دراسة أخرى تتناول تحليل مضمون اتجاهات الصحف العربية إزاء القومية العربية والممارسات الوحدوية التي تمت، وذلك خلال الخمسينات والستينات والسبعينات، مما كان سيوفر لفريق البحث استخراج المؤشرات العامة، التي تساعد في تصميم استمارة الاستبيان. كما أن تلك الدراسة كانت ستوضح لنا أولويات القضايا القومية، التي كانت تهم المواطن العربي، خلال الحقبتين السابقتين (أي الخمسينات والستينات على الفترة

التي تم أثناءها إجراء الاستطلاع. فإذا كانت نتائج هذا الاستطلاع قد أسفرت، ضمن ما أسفرت عنه، من نتائج، عن حقيقة أولية تحتاج إلى مزيد من التأمل والبحث لإثبات صحتها، وتتعلق بالدرجة العالية من الشعور بالانتماء القومي العربي، الذي سجلته الأغلبية الساحقة من المبحوثين في الأقطار العربية، في مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية والتعليمية والعمرية. مما يعكس قدرة الجماهير العربية، في معظم الأقطار، على تجاوز حملات الاستعداء اليومية، التي تمارسها الأنظمة الحاكمة من خلال أجهزة الإعلام العربية. فإن ذلك كان يحتم ضرورة إجراء دراسة استطلاعية لاتجاهات الصحف، فالواقع أن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، لتحليل مضمون الصحف العربية، فضلاً عما كانت ستقوم به من ترشيد ودقة لهذا الاستطلاع، فإنها كانت ستتيح مجالاً خصباً للمقارنة بينها وبين النتائج التي أسفر عنها هذا الاستطلاع، مما كان سيفتح آفاقاً أعمق للتفسيرات، التي حاول أن يضعها فريق البحث، للنتائج الخاصة بالاستطلاع.

مراجع الدراسة

دراسات ومقالات علمية

١ ـ مجموعة من العلماء: مناقشات حول الرأي العام ـ مجلة دراسات اشتراكية ـ العدد السابع ـ السنة التاسعة ـ القاهرة يوليو ١٩٨٠ ص ٦١ ـ ٧٧.

٢ ـ لجنة ماكبرايد باليونسكو: التقرير النهائي للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال ـ اليونيسكو ـ باريس ـ أكتوبر ١٩٧٩ ص ٢٢٠ ـ ٢٢٧.

٣ ـ دكتور سعد الدين ابراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي نحو الهوية القومية للوحدة العربية ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ١٣ ـ بيروت ـ مارس ١٩٨٠ ص ٤٠ ـ ٦٧.

٤ ـ د. سعد الدين ابراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي نحو عقبات الوحدة ومردودها في المستقبل ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ١٤ ـ بيروت ـ ابريل ١٩٨٠ ص ٦ ـ ١٨.

٥ ـ د. سعد الدين ابراهيم: اتجاهات الرأي العام نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ١٥ ـ بيروت ـ مايو ١٩٨٠ ص ٨٢ ـ ١٠٠.

٦ ـ د. عواطف عبد الرحمن: الرأي العام والدعاية ـ محاضرات ألقيت على طلبة كلية الإعلام في العام الجامعي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦.

٧ ـ د. ناهد صالح: اللارأي في قياسات الرأي العام بالدول النامية ـ المجلة الاجتماعية ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة أبريل ١٩٨٠ ص ٣ ـ ٢٧.

٨ - د. نجيب اسكندر: دراسة الرأي العام - المعهد العالي للدراسات الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٦ ص ١ - ١٠.

٩ - مجموعة من الباحثين: الرأي العام العربي - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ ص ١١ - ١٥.

الفهرس

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والمقالات العلمية التي تدور أساساً حول العلاقة بين الصحافة من ناحية والواقع العربي المعاصر بكل ما يطرحه من ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية من ناحية أخرى. وإذا كان الجهد الفردي هو الملمح البارز لمعظم هذه الدراسات، فإن مضامينها، بكل ما تحمله من معلومات وأفكار ومعالجات منهجية، تعكس التفاعل المتجدد والمتواصل مع مجموعات الباحثين والمهتمين والدارسين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي قلبها علوم الصحافة والإعلام.

وتنتمي أغلب هذه الدراسات إلى حقبة الثمانينات حيث تم إنجازها في مناسبات أكاديمية وعلمية مختلفة تتراوح ما بين المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المحلية والعربية والدولية.



